الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف لميلة

معهد الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

المرجع: .....

بحث بعنوان:

تفسير الجملة الشرطية في اللسانيات العربية مازن الوعر -أنموذجا-

مذكرة معدة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي

الشعبة: الدراسات اللغوية **التخصص:** اللسانيات العربية

إعداد الطلبة:
*-بوخالفة هاجر

إشراف الأستاذ:
قبايلي عبد الغاني

السنة الجامعية (2018-2019م)
الموافق لـ (1439/1440 هـ)

ملخص البحث

ملخّص:

تعنى الجملة الشّرطيّة باقتران أمر بأمر آخر بحيث لا يتحقّق الثّاني إلّا بتحقّق الأوّل وذلك بوجود أداة الشّرط، وتصنّف هذه الأخيرة - الجملة الشّرطيّة – كإحدى أنواع الجمل في اللّغة العربيّة، وتعدّ قضيّة الفصل في تصنيفها من أبرز القضايا التّي أثارت اختلاف النحّاة في التّراث اللّغوي العربيّ، فهي ورغم أهمّيتها لم تعنى بباب مستقلّ في كتب النّحو، وإنّما درسوها ضمن قضايا لغويّة مختلفة، وقد جاء هذا البحث لإثبات أحقّيتها في أن تدرس كجملة قائمة بذاتها، وأن تدرج ضمن أنواع الجمل في اللّغة العربيّة، حيث تناولنا الكيفيّة التّي تعامل بها القدامى والمحدثون مع هذه الجملة، مبيّنين أهمّ أدواتها، وعناصرها، وتركيباتها، معتمدين على نموذج مازن الوعر في التّطبيق عليها.

الكلمات المفتاحيّة: الجملة الشّرطيّة – مازن الوعر – التّفسير- اللّسانيّات العربيّة.

***Résumé*:**

La phrase conditionnelle concerne la présence de deux choses, la réalisation de la deuxième chose est relative à la première, en ayant un outil de la condition, cette dernière s'appelle la phrase conditionnelle. C'est l'un des types de la phrase arabe. La classification de cette phrase est l'un des problèmes qui occupent les esprits des grammairiens dans le patrimoine linguistique arabe. Malgré son importance, on ne l'a pas accordé un chapitre indépendant dans les livres de la syntaxe, mais elle a été étudiée sous formes de différents problèmes linguistiques. Donc, notre recherche a pour but de montrer que cette phrase mérite d'être indépendamment étudiée, ainsi la considérée l'un des types de la phrase de la langue arabe.

Nous avons abordé comment les anciens et les contemporains ont traité cette phrase, en montrant ses types les plus importants, ses éléments et ses structures, en se basant sur le modèle de Mazen El Waar dans l'application.

***Mots clés*:**Le conditionnelle, Mazen El Waar, l'interprétation, la phrase, la linguistique arabe.

المقدّمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تعدّ الجملة العربيّة الأساس الذي ينطلق منه البناءُ اللّغويُ، فهي تركيب متنوّع قابل للتّجدّد والنّمو والتوسّع، وهي نسيج لغوي مستقلّ، فضلا عن كونها عنصرَ الكلام الأساسي ونواته التي تتركب من خلالها كل الأفعال التواصلية.

ويعدّ البحث في الجملة أساس الدّراسات اللّغويّة الحديثة، وذلك لأهميّتها في إظهار الدلالة التي تعدّ العنصر الرّئيس في دراسة بناء الجملة، وهو ما دفع العلماء إلى التّوسّع والاستفاضة في دراستها.

وقد اختلف الدّارسون في ضبط مفهوم واحد لها، فهي متعدّدة ولها أنواع شتّى في اللّغة العربيّة، فمنها الفعليّة، والاسميّة، والظّرفية، والشّرطيّة، وتعدّ –هذه الأخيرة– صلب بحثنا، فبالرغم من أهميّتها في ربط أجزاء الكلام، إلّا أنّها لم تعن بباب مستقلّ في دراستها، بل جاءت دراستهم لها مبعثرة في الأبواب النّحوية مختلفة وتحت تسميات متعدّدة، لذلك تولّدت لدينا رغبة في دراستها والبحث في مختلف جوانبها.

إشكالية البحث:

وقد اخترنا في دراستها نموذج اللّساني العربي "**مازن الوعر**" من خلال كتابه "**جملة الشّرط عند النّحاة والأصوليّين العرب في ضوء نظريّة النّحو العالمي لتشومسكي**"، الصادر عن دار لونجمان المصرية سنة ***1999***م، ومن خلال هذا سنطرح مجموعة من التّساؤلات نروم الإجابة عليها في فصول بحثنا، والمتمثّلة في: ما هو مفهوم الشّرط والجزاء في النظرية التحوية العربية؟ وكيف درسها النحاة القدامى والمحدثون؟ وما هي الآليات التّي استخدمها مازن الوعر لتطبيق آرائه على هذه النمط من الجمل؟ وما هي خلفياته العلمية والمنهجية؟ هذه التّساؤلات ستكون محلّ اهتمام بحثنا والفلك الذي سيدور حوله، وسنعالج كلاًّ منها في موضعه من هذه الدّراسة.

الفرضيّات:

بناءً على التّساؤلات السّابقة ارتسم في أذهاننا مجموعة من الفرضيّات، وقد يثبت مسار البحث صحتها، كما قد يبطل ذلك، وفي المقابل يمكن أن يخلص البحث إلى حقائق لم يكن قد تنبّأ بها –مسبقا– قبل وضع الفرضيّات، حيث تتلخص هذه الفرضيّات فيما يأتي:

أ)- إذا سلّمنا أنّ الجملة الشّرطيّة جملة قائمة بذاتها، وهذا يعني بأن علماء العرب القدامى كانوا مجانبين للصواب عندما فرّعوها عن الجملة الفعلية، بمعنى لم يدرس النّحويّون العرب الجملة الشّرطيّة كجملة قائمة بذاتها، وإنما كأحد أساليب وتحويلات الجملة الفعلية فقط!

ب)- إذا كانت الجملة الشرطية فرعًا من الجملة الفعلية وعلى هذا النحو يعدّ –إلى جانب السابق– الجملة الظرفية فرعًا من الجملة الإسمية، وحتى الجملة الفعلية بوصفها تركيبًا أساسا فقد نظر إليه –أيضا– أهل البصرة على أنّها فرع من الجملة الاسمية، وبالتالي فإنّ دراستها ضمن أبواب مستقلة وه تقسيم إجرائي منهجي لا غير...!

ج)- إذا كانت الجملة الشّرطيّة قد دُرست في الكتب العربيّة الحديثة لاسيما ذات الطابع اللساني على أنّها تركيبة متميزة وتحتوي داخليًا على أنماط متعدّدة ومقولات تركيبية متعالقة ومعقدة، يستوجب –أيضا– تعداد المناهج الدراسة من نحوية تركيبية ولسانية دلالة والتي تعد بإظهار القدرة التفسيرية لهذه الجملة أكثر على النحو الذي وعد به ميشال زكرياء ومازن الوعر ومحمد علي الخولي وخليل عمايرة ... والعديد غيرهم.

منهج البحث:

أمام هذه الفرضيات المنبثقة من الإشكالات المحورية للبحث والتي تتآلف أحيانا وتختلف في أحايين أخرى فقد اقتضت طبيعة الموضوع استخدام المنهج الوصفي التّحليلي في دراسة الجملة الشّرطيّة؛ وذلك لأنّه ينطلق من واقع الظّاهرة اللّغويّة فيدرسها في من الناحية الداخلية ويهتم –أيما اهتمام– بالجانب الشكلي البنوي ورصد العلاقات الأساسية للنظام اللغوي أثناء اشتغاله تواصليا وخارج التاريخ، ويهتمّ بوصفها وصفا دقيقا؛ إذ يعتمد على الملاحظة المباشرة للظّاهرة محلّ الدّراسة، ثمّ يليه استقراءٌ فتحليلٌ وتصنيفٌ للأحداث اللغوية تصنيفا

معقولا بعيد عن كلّ انطباع أوّلي ولا يستعجل النتائج وإنما يحاول –دائما– الحفاظ على تسلسل البرهان وقوته.

بنية البحث وهيكله

بعدما تمّ تحديد مركز البحث ومدونته بجملة من الإشكالات ورسم الطريق بالفرضيات وتحديد أدوات الفحص النظري باتّباع منهج محدّد، تمّ الانطلاق في عملية لملمة أجزاء البحث، المتكون –ككل بحث علمي أكاديمي– من **مقدمة وعرض وخاتمة**، حيث سارت البحث على الخطوات الآتية:

أ)– مقدّمة: استهللنا البحث بمقدّمة تحدّد إطاره العامّ، والأهداف المرجوّ تحقيقها، أضف إلى ذلك الفرضيّات التّي صدرت عن تدبّر إشكاليّة البحث وحيثيّاتها، كما بيّنت المقدّمة ذاتُها المنهج المعتمد في معالجة الموضوع، بالإضافة إلى المصادر والمراجع التّي يعوّل عليها في إنجاز البحث، كما ذيلتها بمدخل قصد تحديد الإطار العام للدرس اللساني العربي وشرح المفاهيم اللسانية وتقييد المراحل والأسس.

ب)– مدخل: وقد جاء بعنوان: الدّرس اللّساني العربي الحديث؛ نهدف من خلاله إلى تحديد الإطار العامّ لظهور اللّسانيّات في العالم العربيّ، وأهمّ المراحل التّي مرّت بها.

ج)– الفصل الأوّل: وقد جاء –أيضا– بعنوان: الجملة الشّرطيّة عند العلماء العرب القدامى والمحدثين: وسندرس في ثناياه نظرة اللّغويّين العرب للجملة الشّرطيّة، وطريقة دراستهم لها.

د)– الفصل الثّاني: وهو أهم الفصول حيث تم اختيار نمادج مازن الوعر في دراسته للجملة الشّرطيّة واختبارها وشرحها: وقد اخترنا كتاب مازن الوعر "**الجملة الشّرطيّة عند النّحاة والأصوليّين العرب في ضوء نظريّة النّحو العالمي لتشومسكي**"، الذي قارن فيه النتائج التي توصل إليها علماء العرب النحاة من جهة مع علماء أصول الفقه ثم عرضها على النتائج التي توصل إليها تشومسكي مؤخرا.

هـ)- خاتمة: تضمّنت الخاتمة أهمّ النّتائج المتوصّل إليها في الدّراسة، وسجلّت جملة من التوصيات التي يمكن الاستفادة منها مستقبلا في دراسة هذا النوع من الجمل، أو في إعداد هذا النوع من البحوث العلمية.

أهميّة البحث:

إنّ لدراسة الجملة الشّرطيّة أهميّةً كبيرةً في الدّراسات اللّغويّة الحديثة؛ لأنّ الشّرط في العربيّة ليس وسيلة لتحسين الكلام فحسب، وليس حشوًا يمكن الاستغناء عنه، بل إنّه إذا وقع موقعه المناسب كان من مقتضيات النّظم، ولو سقط من السّياق سقط معه جزء أصيل من الدلالة، وإثبات أنّ الجملة الشّرطيّة في اللغة العربية يمكن دراستها من الناحية اللسانية وبخاصة التوليدية التحويلية والتوصل إلى النتائج نفسها التي توصل إليها علماء العرب فهو إثبات جديد وهام بأهمية الدرس اللغوي العربي التراثي في استفادة اللسانية منه، فالشرط والجزاء كباقي مقولات النحو العربي ليست حصرا فقط على اللغة العربية وإنما تمتاز بها كل اللغات في العالم.

أهداف البحث:

إنّ الغاية من البحث في هذا الموضوع -الجملة الشّرطيّة- هو تبسيط موضوع الشّرط وكلّ ما تعلّق به لتوصيل فكرة أنّ النّحو مهما كثرت قواعده، واختلفت آراءه إلّا أنّنا نستطيع فهمه بتبسيطه في شكل عناصر رئيسيّة وفرعيّة، هذا من جهة ومن جهة أخرى، نحاول إثبات أنّ التّراث النّحوي العربي القديم تراث غنيّ يزخر بكمّ معرفي هائل، وقواعد لغويّة ثابتة صالحة لمختلف الأزمان والمشكل يكمن فقط في كيفية دراسته وتحيينه وليس في صلب النظرية اللغوية العربية.

أسباب اختيار البحث:

لقد تمّ اختيار هذا الموضوع لأسباب عديدة منها:

أوّلا: كثرة الأحكام في الشّرط واختلاف العلماء فيها جعلنا نسلّم أنّ هذا الأسلوب من الأساليب الصّعبة، وأنّه بحث فيه من التّعقيب ما يجعلني غير قادرة على فهمه واستيعابه،

ومن ثمّة إعرابه بدءًا من أدوات الشّرط بنوعيها، واختبار هذه القواعد على الجمل المختلفة لإظهار قوتها التفسيرية.

ثانيا: الفصل في قضيّة اختلاف اللّغويّين في ضبط أنواعها، وحصر كل قواعدها وأوجه إعرابها وتسهيل عملية تعليمها باستثمار نظام العجرات والمشجرات والرموز اللسانية التي نتجت عن رؤية منهجية وتعليمية جديدة.

ثالثا: وقد اخترنا نموذج مازن الوعر للتّطبيق عليه لأنّه من أبرز اللّسانيّن المحدثين المعتدلين، وذلك لأنّه حاول إثبات أهمّيّة التّراث النّحوي العربي في الدّراسات اللّغويّة الحديثة، كما بين دور اللسانيات الحديثة في إعادة قراءة التراث العربي، وأهم مشروع للوعر هو محاولة تدعيم اللسانيات العامة بمناهج ومقولات علماء العرب التراثيين، وبالتالي فإن علاقة اللسانيات بالتراث العربي هي علاقة تكاملية يساعد بعضها بعضا في فهم المشكلة اللغوية.

الصعوبات البحث: أمّا الصّعوبات التّي واجهتنا خلال هذا البحث فهي عديدة ومتعدّدة، وأهمّها صعوبة التّحكّم في مدونة البحث نظرا لسعتها، وندرة المراجع التّطبيقيّة التّي من شأنها أن تفتح لنا جوانب البحث.

وقد اعتمدنا في بحثنا على مجموعة من المصادر والمراجع التّي تنوعّت بين القديمة والحديثة وأهمّها: "**الكتاب**" **لسيبويه، الجملة الشّرطيّة عند النّحاة العرب**" لأبي أوس إبراهيم الشّمسان، **النّحو العربي نقد وتوجيه** لمهدي المخزومي، "**معاني النّحو**" لفاضل صالح السّامرّائي، وغيرها كثير.

ولا يسعنا في هذا المقام إلّا أن أتقدّم بجزيل الشّكر والعرفان للأستاذ المشرف الدكتور "**عبد الغاني قبايلي**" الذي دأب على مساعدتنا وتوجيهنا في كلّ خطوة من خطوات إنجاز هذه المذكّرة.

والله ولي التوفيق

المركز الجامعي ميلة ربيع *2019*م

مدخل البحث:

بعنوان: " الدّرس اللّساني العربي الحديث

ويتضمن العناصر الآتية:

أ- النهضة اللغوية في الثقافة العربيّة:

ب- الإطار الفكري لظهور اللسانيات:

ج- المناهج اللّسانيّة العربيّة الحديثة:

ج /أ- المنهج الوصفي التّقريري:

ج/ب -المنهج التّأصيلي:

ج/د -المنهج التّفسيري:

توطئة:

عرف الدّرس اللّساني العربي تطوّرًا كبيرًا منذ اتصال الثقافة العربية باللّسانيات الحديثة في العالم الغربي، عن طريق البعثات العلميّة، فمن التّرجمة والتّأليف انتقل اللّغويون العرب إلى محاولة تطبيق أسس ذلك العلم وإسقاطه على اللّغة العربيّة من أجل الوصول إلى العلميّة والعالمية.

حيث واجه اللّغويّون العرب صعوبات في تلقي هذا العلم ومحاولة التّأسيس له؛ لأنّ "..اللّسانيات لم تنشأ في أحضان الثقافة العربية القديمة وإنّما وردت إليها من ثقافات أخرى غربية بالأساس.."[1]، هذا ما خلق نوعًا من الارتباك والشكّ لديهم، فهم لم ينطلقوا في تناول هذا العلم من الخلفيّة الفكريّة للعرب، بل تولّدت قبل ذلك قطيعة فكريّة لما تناوله القدامى بسبب الظّروف الاستعماريّة، على خلاف الفكر الغربي الذي ".. شقّ طريقه من المعاصرة إلى الحداثة دون قفز مولّد للقطيعة، ولقد تسنّى له ذلك بفضل انصهار المادّة والموضوع في تفكير رواده العلمانيّين، فكان الصّراع المنهجي خصيبا إلى حد الطفرة.."[2]، فاللّسانيّون الغربيّون طوّروا أفكارهم ومناهجهم بتسلسل تدريجيّ، حيث انتقلوا من خلفيتهم اللاتنية ثم التاريخية إلى الحداثة دون ظروف أخلّت بدراساتهم، أو وقفت حاجزا في طريقهم.

وكنتيجة للصّراع الإيديولوجي القائم حينها، اختلفت الآراء وتباينت المواقف حول كيفيّة استقبال ذلك العلم، فظهرت تيّارات فكريّة مختلفة، فمنها الرّافض له المتشبّث بالمواريث ومنها الثّائر على المواريث غير منبهر به، ومنها موفق بين هذا وذلك.

وعموما سنحاول في هذا الصّدد الغوص أكثر في تفاصيل انتقال هذا العلم إلى اللّغة العربيّة، والتّعرف على المناخ العام الذي حكم الفكر العربي في ذلك الوقت، وأهمّ ما تميّزت به الدّراسات اللّغويّة العربيّة.

---

1)- مصطفى غلفان، **اللّسانيات العربيّة الحديثة دراسة نقديّة في المصادر والأسس النظريّة والمنهجيّة**، سلسلة رسائل وأطروحات رقم (*4*)،جامعة الحسن الثّاني، عين الشقّ، كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة، الدّار البيضاء، ص *32* -بتصرف-

2)- عبد السلّام المسدّي، **التّفكير اللساني في الثّقافة العربيّة**، الدّار العربيّة للكتاب،ط*2*، تونس،*1996*م،ص *11*

أ)-النهضة اللغوية في الثقافة العربيّة:

يجمع الدّارسون المهتمّون بالبدايات الأولى لانتقال الفكر اللّغويّ الحديث إلى المجتمع العربيّ، كانت في مصر، وذلك بفضل البعثات العلميّة التّي قام بها محمد علي (*1769-1849*)، لفائدة عدد من الطلبة المصريّين، وإسهامات رفاعة الطّهطاوي (*1801-1873*) الذي يعدّ ".. من النّهضويّين الأوائل الذين اهتموا باللّغة العربيّة ونهضوا لدراستها وتجديد أمورها.."[1]، وذلك من خلال أفكاره اللّغويّة التّي تمثّل مظهرًا من مظاهر التّلاقح بين الثّقافتين العربيّة والفرنسيّة "...فقد أثار في بعض كتبه الاهتمام بدراسة اللّغات واللّغة الفرنسيّة أثناء بعثته هناك، ودعا إلى إنشاء مجمّع اللّغة العربيّة على غرار المجمّع العلمي الفرنسي.."[2]، كما أدار مدرسة الألسن والتّرجمة في مصر التي أنشأت سنة(*1873*)، محاكيا في ذلك مدرسة الألسن الشرقيّة بباريس التّي تأسّست سنة(*1795*) .

كما عالج قضايا لغويّة جديدة من خلال كتابه "التّحفة المكتبيّة لتقريب اللغة العربيّة "(*1868*) الذي يعدّ ".. من أوائل الكتب في التّأليف النّحوي، كما أنّه يمثّل في مجال تبسيط كتب النّحو قفزة واسعة إلى الأمام إذا قيس بما كان متداولا في ذلك الوقت من كتب هذا الفن، بل إنّه ليفوق العديد من الكتب التي ألّفت في موضوعه بعده بعشرات السّنين..."[3]، فكتاب الطّهطاوي من أهمّ الكتب النّحويّة التّي عرفها الفكر العربي في تلك الفترة، حيث ساهم في إثراء المكتبة اللّغويّة العربيّة بالعديد من الأفكار الجديدة التّي لم تعرفها من قبل.

ويمكن حصر القضايا اللّغوية الجديدة الّتي تناولها الطّهطاوي في ما يلي:

أوّلا؛ في التعريب و المصطلح وتناول فيها:

- ألفاظ مستحدثة مثل: البواب *concierge*، جمعية *société* .

---

[1]- مصطفى غلفان، **اللسانيّات في الثقافة العربية الحديثة، حفرّيات النّشأة والتّكوين**، ط*2*،شركة النشر والتّوزيع المدارس، الدّار البيضاء،*2006*، ص*13*

[2]- حلمي خليل، **العربية وعلم اللغة البنيوي**، د ط. دار المعرفة الجامعية،*1996*،ص*139*

[3]- عبد الوارث مبروك سعيد، **في إصلاح النّحو العربي**، دراسة نقديّة،،ط*1*، دار القلم للنّشر والتّوزيع، *1985*،ص*60*

- ألفاظ مقترحة مثل: لغات مهجورة، لغات مستعملة، فعل الملك *(Avoir)*.
- ألفاظ منقولة مباشرة إلى العربيّة مثل: البندول*Pendule* ، جرنال *Journal*.

ثانيا؛ تبسيط النحو العربي.

- ✓ استخدام الجداول الإيضاحيّة.
- ✓ استخدام لغة سهلة مباشرة و متحرّرة.
- ✓ استخدام حروف كبيرة الحجم لكتابة المصطلحات النّحوية وعناوين الأبواب.
- ✓ تذييل الكتاب بخاتمة في الخط و الإملاء.
- ✓ تحاشي الخلافات النحوية وتعدد الآراء.

ثالثا؛ فهم طبيعة اللغة، وقام بما يلي:

- ← التّعريف باللّغة.
- ← التّمييز بين اللّغة المستعملة و اللّغة المهجورة.
- ← القول بضرورة وجود النّحو لضبط اللّغة."[1]

إجمالا يمكن القول إنّ الطّهطاوي من النّهضويّين الأوائل الذّين أحدثوا انعطافا فكريّا في مجال الدّراسات اللّغويّة، من خلال إسهاماته اللّغويّة الجديدة.

كما ظهرت أفكار الدّراسات اللّغويّة الحديثة في كتابات جورجي زيدان (***1861-1914***) "... الذي درس في فترة مبكّرة كتابين في اللّغة أحدهما كتاب "**الفلسفة اللغويّة والألفاظ العربيّة**" (***1816***)، والثّاني "**اللّغة العربيّة كائن حي**" (***1904***)"، وفي هذين الكتابين حاول أن يعرض شيئا ممّا كان متداولاً بين علماء اللّغة في الغرب عن طبيعة اللّغة ووظيفتها وطرق تحليلها، وأن يستفيد من ذلك في دراسة اللغة العربية..."[2]، فزيدان حاول نقل الأفكار المتداولة بين اللّغويّين الغربيّين إلى الثّقافة العربيّة، حيث كان موضوع كتابه الفلسفة اللّغويّة "... البحث التّحليلي في كيف نشأت اللّغة وتكوّنت باعتبارها أنّها مكتسبة خاضعة لناموس

---

[1])- ينظر: مصطفى غلفان، **اللسانيّات العربيّة الحديثة، حفريّات النّشأة والتّكوين**،ص*23-25-27 28* بتصرف

[2])- حلمي خليل، **العربيّة وعلم اللّغة البنيوي**، ص*139*

الارتقاء العام.."[1]، فقد حاول زيدان في كتابه الفلسفة اللّغويّة دراسة المراحل التّي مرّت بها اللّغة العربيّة منذ نشأتها، متطرّقا للأهمّ السّمات التّي تميّزها .

حيث يبدو متأثّرًا بالنّزعة الدّاروينيّة التّي سادت حينها، وبنظريّة النّشوء والارتقاء ونظريّة النّمو التّلقائي للكائنات؛ إذ تبنّى نظريّة اللّغات المرتقية واللّغات غير المرتقية، ونظريّة المقطع التّي تفسّر تولّد الكلام، وحاول البحث في أصول العربيّة ونشأتها مع مقارنتها بشقيقاتها من اللّغات السّامية، معتمدا النّظريّات التّي سادت في نهاية القرن العشرين"[2]، فهذه أهمّ الدّراسات التّي قام بها زيدان لتطوير اللّغة العربيّة، وإلحاقها بالتّطوّر الفكري الذي يعرفه الغرب.

يضاف –إلى الإسهامات السّابقة– عامل لا يقلّ أهميّة عن سابقيه، وهو الدّور الذي أدّاه المستشرقون في نقل المعارف والمناهج الغربيّة إلى الثّقافة العربيّة، عندما استقدمتهم مصر للتّدريس في المعاهد والمدارس التي أنشأتها، لقد "تناول المستشرقون بالدّرس والتّحليل اللّغة العربيّة الفصيحة، ولهجاتها القديمة والحديثة، فقدّموا دراسات لغويّة لم تكن معروفة من قبل معتمدين في أبحاثهم أسسا نظريّة ومنهجيّة حديثة"[3]، فقد درس المستشرقون اللّغة العربيّة وأدخلوا عليها العديد من الأفكار اللّغويّة الجديدة .

كما أن أغلب المستشرقين كانوا ألمان، أمثال "أنو ليتمان"، و"بول كراوس"، و"شاذة" وأشهرهم "براجشتراسر" صاحب كتاب "**التّطور النّحوي للغة العربيّة**"، حيث يعدّ هذا الكتاب ".. ممثّلا لهذا الاتّجاه التّاريخي المقارن في فقه اللّغات الساميّة، فهو عبارة عن مجموعة من المحاضرات ألقاها هذا المستشرق في الجامعة المصرية عام (***1929***), وفي هذا الكتاب نجد المنهج التاريخي المقارن مطبقا على اللغة العربية"[4]، فكتاب "التّطوّر النّحويّ " لبراجشتراسر

---

[1]– جورجي زيدان، **الفلسفة اللّغويّة والألفاظ العربيّة**، ط*1*، دار الحداثة للطّباعة والنّشر والتّوزيع، بيروت، *1987*، ص*8*

[2]– ينظر: فاطمة الهاشمي بكوش، **نشأة الدّرس اللساني العربي الحديث**، ط*1*، إيتراك للنّشر والتّوزيع، *2004*، ص*12–13*

[3]– مصطفى غلفان، **اللسانيّات في الثّقافة العربيّة الحديثة، حفريّات النّشأة والتّكوين**، ص*94*

[4]– حلمي خليل، **العربيّة وعلم اللّغة البنيوي**، ص*140*

يمثّل الاتّجاه التّاريخي المقارن بامتياز، حيث طبّق –هذا الأخير– المنهج المقارن على اللّغة العربيّة.

إذاً فقد ساهم المستشرقون في إدخال ملامح التّجديد إلى الثّقافة العربيّة، وذلك بتعريف المنهج المقارن الذي كان سائدا في أوروبا في تلك الفترة، محاولين إرساء قواعده في الدّراسات اللّغويّة العربيّة، حيث كان لهم الدور الفعال فيما وصلت إليه الدراسات اللغوية العربية من نهضة فكرية ومنهجية .

ب)-الإطار الفكري لظهور اللسانيات:

ظلّت مباحث علم اللّغة في البلاد العربيّة مرتبطة بالدّراسات التّاريخيّة المقارنة، حيث اشتهر مصطلح "**فقه اللغة** " للتّعبير عن الجهود اللّغوية الاستشراقية، والتّي تمحورت أساسا حول دراسة اللّغات السّامية والمقارنة بينها، ثمّ بدأت حركة التّبشير بمنهج جديد وذلك بعودة المبعوثين المصريّين إلى أوروبا، محمّلين بأفكار لغويّة جديدة لم يعرفها الفكر العربي من قبل، متأثّرين بأساتذتهم وبالمناهج السائدة هناك .

وإذا أردنا التّأريخ لظهور اللّسانيّات العربيّة في المجتمع العربي، لابدّ من ربط ذلك بعودة الباحثين المصريّين من الجامعات الأوروبيّة، وإذا أردنا تحديد لحظة نشأة اللّسانيّات العربيّة فيمكننا ترجيحها إلى تاريخ صدور أوّل كتاب تبنّى المناهج الغربيّة اللّسانيّة وذلك بين (***1941–1946***)، وهي المدّة التّي صدر فيها "..كتاب الأصوات اللّغويّة للدّكتور إبراهيم أنيس الذي يعدّ أوّل كتاب عربي حاول تطبيق النّظريّة البنيويّة في وصف أصوات اللّغة العربيّة.."[1] فكتاب إبراهيم أنيس هو أوّل كتاب عربي طبّق النّظرية اللّغويّة الحديثة السّائدة في الغرب على اللّغة العربيّة.

فقد درس إبراهيم أنيس في هذا الكتاب "الأصوات اللغوية" دراسة تاريخية مقارنة، إذ يدرس الصّوت عند القدامى ويقاربه بما وصلت إليه الدّراسات الحديثة، حيث تناول ظاهرة الصّوت

[1])– فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدّرس اللّساني العربي الحديث، ص*18*

معتمدا على آراء علماء الطّبيعة والتّشريح، كما قام بعرض أعضاء جهاز النّطق، وأعضاء جهاز السّمع، كما قام بمعالجة ظواهر الصّوت كالجهر، والهمس، وشدّة الصّوت، ورخاوته والأصوات السّاكنة أصوات اللّين، وأشباه أصوات اللّين، وطول الصّوت، والمقطع الصّوتي والنبر، وموسيقى الكلام[1]، فهو قد درس الصوت بجميع تفاصيله، معتمدا على ما توصّل إليه اللّسانيّون الغربيّون المحدثون.

فهو بحقّ كما وصفه عبد الصّبور شاهين "رائد الدّراسات اللّغويّة الحديثة في مجال اللّغة العربيّة، وهو مثال فريد للقدرة على المزج بين احترام المنهج الجديد وتقديس التّراث في كل الأعمال العلميّة التّي قدّمها، وهي تتناول أكثر مجالات علم اللّغة الحديث.."[2]، فإبراهيم أنيس لم يهمل اللّغة العربيّة رغم انبهاره بما توصّل إليه الغرب، بل حاول تطبيق ما توصّلت إليه الدراسات اللّغويّة الغربيّة على اللّغة العربيّة .

بعد تحديد زمن ظهور الكتابات اللّسانيّة العربيّة الحديثة، سنحاول معرفة مدى تقبّل الوسط اللّغوي العربي لهذا المنهج الجديد، وكيفيّة تعامله معه.

كانت الكتابات العربيّة تستقبل بنوع من الشكّ والرّفض لدى الكثير من اللّغويّين العرب حيث كان "اللّسانيّون العرب يتوجّسون مما قد يجابههم به من ردود أفعال مناهضة لنشاطهم، سواء من المشتغلين باللّغة أو من الجهات الجامعيّة والمؤسّسات العلميّة التّي ترعى النّشاط اللّغوي، فقد استشعروا صعوبة تقديم المناهج اللّسانيّة الحديثة للقارئ العربي، ولم تكن الصّعوبة في عمليّة عرض هذه المناهج بقدر ما ارتبطت بإقناع الآخر بجدوى هذه العملية.."[3]، فقد واجه اللّغويّن العرب عدّة صعوبات في عرض هذا العلم الجديد على القارئ العربيّ عموما والجهات العلميّة المختصّة خصوصا.

---

[1])- ينظر: إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو المصرية،ط*5*، *1985*، ص *16-19-22-26-42-154-159-169-175*-بتصرّف-

[2])- عبد الصبور شاهين، في علم اللغة العام، مؤسسة الرسالة، ط*6*، بيروت، *1993*، ص*13*

[3])- فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدّرس اللّساني العربيّ الحديث، ص*16*

ويعود ذلك الشكّ إلى المرجعيّة التّاريخيّة والدّينيّة التّي جعلت القارئ العربيّ ينظر إلى تراثه اللّغوي بنوع من القداسة والتّبجيل، وهو ما قال به عبد الرحمن أيّوب "..أمّا كيف يتلقّى النّاس هذا الكتاب فإنّي أعلم مقّدما أنّ منهم من سيعتبره كفرانا بثقافتنا وتجريحا لسلفنا اللّغويّ الصّالح.."[1]، فعبد الرّحمن أيّوب يبيّن أسباب رفض المتلقي العربي لهذا العلم، الذي قد يعدّه خيانة للتراث اللّغويّ العربي، وغيرها الكثير من الأسباب التي دفعت الوسط اللّغوي العربيّ إلى رفض ذلك المنهج أو التّشكيك فيه.

بعد مؤلّف إبراهيم أنيس "**الأصوات اللّغويّة**" توالت الدّراسات والمؤلّفات من أجل التّعريف بهذا العلم الجديد، مستندين في ذلك على حصيلتهم المعرفيّة الأوروبيّة، حيث كان الانبهار سيّد الموقف، ما نتج عنه بروز تيّار لغويّ آخر يدعو إلى إحياء التّراث وعدم الانسياق وراء الدّراسات الغربيّة، ورفض إمكانيّة تطويع اللّغة العربيّة إلى تلك المناهج الغربيّة، وفي فوضى هذه التقاطعات برز تيّار آخر يدعو إلى قراءة النّحو العربيّ وفق المناهج الغربيّة من أجل تطوير اللّغة العربيّة والارتقاء بها .

ج)-المناهج اللّسانيّة العربيّة الحديثة:

ظهرت في الثّقافة العربيّة مذاهب لغويّة مختلفة يمثّلها مجموعة من الدّارسين العرب، بفعل الواقع اللّساني الجديد الذي ميّز الدّرس اللّغوي العربيّ، والتّطوّرات الحاصلة في أوروبا، ما ولّد ترابطا بين المناهج الغربيّة والدّراسات اللّسانيّة العربيّة، من خلال ما قدّمه أعلام اللّسانيات العربيّة أمثال: **تمّام حسّان، رمضان عبد التّواب، عبد القادر الفاسي الفهري، عبد الرّحمن الحاج صالح، مازن الوعر** ... وغيرهم، حيث إنّ "اللّسانيّين العرب الذين درسوا اللّسانيّات والصّوتيّات في جامعات أوروبيّة وأمريكيّة، وانعكست عليهم صور الواقع اللّغويّ الذي عاشوا فيه، فهناك من تأثّر بنظريّة أو نظريّات لغويّة دون أخرى، فبرزت في كتاباته ميوله نحو مدرسة لسانيّة أوروبيّة أو أمريكيّة (....) وحيث إنّ النّظريّات اللّغويّة قد ظهرت

[1]- عبد الرحمن أيوب، **دراسات نقدية في النحو العربي**. ص

على مراحل متدرّجة، فقد كان لكل فترة طائفة من الباحثين العرب ممّن مرّوا بها وتأثّروا بواضعي هذه النّظريّات أو طلابهم، فعملوا بعدئذ على تطبيق هذه النّظريّات على اللّغة العربيّة"[1]، فاللّسانيّين العرب قد انبهروا بالتيّارات الفكريّة المختلفة التّي شهدها الغرب، فقد حاول كلّ واحد منهم تطبيق هذه النّظريّات على اللّغة العربيّة، كلّ حسب ميوله و توجّهاته.

عموما فقد تأثّر الدّارسون العرب بالمناهج الغربيّة وحاولوا تطبيقها على اللّغة العربيّة ومن أبرز هذه المناهج, المنهج الوصفي التّقريري، المنهج التّأصيلي، والمنهج التّفسيري وسنفصّل الحديث عنهم فيما يلي:

ج-أ)- المنهج الوصفي التّقريري:

ينطلق أصحاب المنهج الوصفي التّقريري من "المنهج البنيوي الوصفي التّقريري في دراسة النّحو دراسة شكليّة، تستبعد منه لنظريّة العامل والتّقدير"[2]، حيث إنّهم يدرسون الواقع اللّغوي انطلاقا من شكله الخارجي، فهم لا يتطرقون لتفسير مختلف الظواهر اللّغوية التّي تطرأ عليه.

ومن هنا فقد كان اعتبار دراسة اللغة دراسة شكلية خارجيّة هي المنهج الأسلم في وصفها نحويا، وصرفيا، وصوتيا، لذلك ينفرون من التعليل القائم على التأويل والتقدير والمقايسة العقلية لا الشكليّة بين ظاهرتين أو حكمين، لأن العلة المقبولة عندهم تلخصها مقولة " هكذا نطقت العرب..."[3]، فهم يبرّرون جميع أحكامهم اللّغويّة بما جاء به النّحويّون العرب قديما.

ومن أهمّ الدّارسين الذين تبنّوا المنهج الوصفي في بحوثهم، متأثرين بالمنهج الوصفي الغربي: إبراهيم أنيس، في كتابه: من أسرار اللغة (*1951*م)، وتمام حسان، من خلال كتابه:

---

[1])- مصطفى غلفان، **اللسانيات العربية الحديثة، دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية**، ص*84*

[2])- حسن خميس سعيد الملخ، **نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين**، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط*1* *2000*، ص *224*

[3])- حسن خميس الملخ، **نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين**، ص*225*

اللغة بين المعيارية والوصفية (*1958*م)، وعبد الرّحمن أيّوب، في كتابه: دراسات نقدية في النحو العربي (*1957*م).

ويتمحور أسلوب الوصفيّين في النظر والتحليل، فإذا تناسبت المسألة اللغوية مع الوصف المطبق عليها، أعدت عملية وصفية ناجحة، وهو ما قال به حسن الملخ : "إن كان تطبيقها مناسبا للمسألة اللغوية كانت أسلوبا ناجحا في دراستها، وإن كان في تطبيقها هدر لبعض العناصر اللغوية، كانت أسلوبا غير ناجح في دراسة المسألة، مع الإقرار بأنّ معيار النّجاح أو عدمه أمر نسبي يتفاوت فيه الباحثون"[1]، فالملخ يبيّن الطّريقة التّي يدرس بها الوصفيّون الظّاهرة اللّغويّة، وهي اعتمادهم على الوصف الخارجيّ لها.

أمّا عن الانتقادات التّي وجهها الوصفيّون للنحو العربي، متأثّرين في ذلك بانتقادات الأوروبيّون لنحوهم التقليدي، فقد حصرها عبده الرّاجحي في ما يلي :

أ)- أن النّحو العربي قد تأثر بالمنطق الأرسطي منذ مراحله الأولى، وأنّ هذا التّأثّر صار طاغيا في القرون المتأخّرة، وقد أدّى ذلك إلى أن يكون النّحو العربيّ صوريّا وليس واقعيّا ومن ثمّ اهتمّ بالتّعليل والتّقدير والتّأويل، ولم يركّز درسه على الاستعمال اللّغوي كما هو.

ب)- أنّ النحو العربي لم يقعّد للعربيّة كما يتحدّثها أصحابها، وإنّما قعّد للعربيّة مخصوصة تتمثّل في مستوى معيّن من الكلام، هو في الأغلب شعرا أو أمثال أو نص قرآني، أيّ أنّه لم يوسّع درسه ليشمل اللّغة التّي يستعملها النّاس في شؤون الحياة، وإنما قصره على درس اللّغة الأدبيّة.

ج)- أنّ النحو العربيّ مع تحديده لمستوى اللّغة التّي يقعّد لها حدّد أيضا بيئة مكانيّة وزمانيّة لهذه اللّغة.

---

[1])- حسن خميس الملخ، **نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين** ، ص *225*

ه)- أنّ النّحو العربيّ لم يميّز حدودا واضحة "لمستويات التّحليل اللّغوي، وإنّما اختلطت فيه هذه المستويات اختلاطا شديدا.[1]

هذه أبرز الزّلات التّي وقع فيها اللّغويّن العرب في تحليلهم ودراساتهم لمختلف الظّواهر اللّغويّة.

غير أنّ الملاحظ على الدّراسات الوصفيّة العربيّة اتسامها بما يلي :

1)- عدم تحديد المصادر والأسس النظريّة والمنهجيّة توضيحا كافيّا.

2)- الانتقائيّة في التّعامل مع النظريّات اللّسانيّة والوصفيّة.

3)- السّطحيّة في تداول المفاهيم والمبادئ اللّسانيّة والوصفيّة[2].

هذه الخصائص جعلت الكثير من اللّغويّين المحدثين يعيبون عليهم غياب الأطر النّظريّة والمنهجيّة في التّعامل مع الظّاهرة اللّغويّة، ما نتج عنه إغفالهم للكثير من المفاهيم الوصفيّة.

ج-ب)- المنهج التّأصيلي:

ظهر المنهج التّأصيلي كنتيجة لفوضى التّقاطعات التّي شهدتها السّاحة اللّغويّة العربيّة حيث يهدف زعماؤه إلى ".. الاستعانة بمناهج النّظر اللّغويّ الحديث في دراسة النحو العربيّ بالكشف عن وجوه الاتّفاق والافتراق بين نحّاة العربيّة القدامى وعلماء اللّغة المحدثين في المنهج والتّفكير والتّطبيق، سعيا وراء تأصيل هذا التّراث وفق علم اللّغة الحديث.."[3] فالتّأصليّون يهدفون إلى دراسة النّحو العربيّ وفق المناهج الغربيّة الحديثة، وذلك بمعرفة أوجه الاتفاق والافتراق بين بحوث ودراسات النّحاة القدامى .

ومن خلال الموازنة بين أفكار القدامى والمحدثين يسعى التّأصيليّون إلى "الكشف عن جوانب من التّفكير اللّغوي عند العرب تتّفق وعلم اللّغة الحديث سعيا وراء تأصيل هذا

---

[1])- ينظر: عبده الرّاجحي، **النّحو العربي والدّرس الحديث**، دار النّهضة العربيّة، بيروت، ***1979***، ص ***48-52***

[2])- مصطفى غلفان، **اللسانيّات العربيّة الحديثة دراسة في المصادر والأسس النّظريّة والمنهجيّة**، ص ***177***

[3])- حلمي خليل، **العربيّة وعلم اللّغة البنيوي**، ص***92***

التّراث وفق نظريّات علم اللّغة، تمهيدا للكشف عن نظريّته الأصليّة"[1]، فهم يحاولون إثبات أن القواعد التّي يعتمد عليها الغرب في دراساتهم مستمدّة من التّراث اللّغويّ العربيّ.

ويعدّ عبد الرّحمن الحاج صالح ونهاد الموسى من أبرز ممثّلي هذا المنهج، من خلال محاولتهما في إثبات أصالة النّحو العربيّ، وقدرته على استيعاب مختلف الظّواهر اللّغويّة الحديثة.

لقد دعا نهاد الموسى إلى دراسة النّحو العربيّ وفق النّظريّات اللّغويّة الحديثة، ونترجم ذلك بقوله: "إنّ درس العربيّة من الجانب العربيّ وحده يظلّ منقوصا، وأنّه لابدّ لنا في هذه المرحلة من استئناف النّظر، وأن نتبصّر فيما بلغه الدّرس اللّغوي الحديث من آفاق"[2]، فنهاد الموسى يرى بضرورة إحياء التّراث وذلك من خلال دراسته وفق المناهج اللّغويّة الغربيّة الحديثة.

كما ذهب عبد الرّحمن الحاج صالح إلى ضرورة تبنّي المناهج الغربيّة في دراسة النّحو ويربط ذلك "بوجود نظريّة في أصولها ومفاهيمها في النّحو العربيّ الأصيل، فيما تركه لنا أمثال الخليل وسيبويه ومن تلاهما، ويتّضح ذلك بإعادة قراءة التّراث ليس على ضوء النّظريّات الحديثة فقط، وإنّما بدراسة إبستمولوجية معرفيّة دقيقة لمفاهيم النّحاة وتصوّراتهم وطرق تحليلهم، وبدون إسقاط أي تصوّر آخر لتصوّر النحّاة العرب المتأخّرين أو تصوّر الغربيّين لها"[3]، فالحاج صالح يدعو إلى ضرورة تأسيس نظريّة عربيّة حديثة، مستنبطة من الدراسات التّي تركها لنا النّحاة القدامى.

إنّ محاولة عبد الرّحمن الحاج صالح لإثبات دقّة النّظريّة النّحويّة عند النحّاة المتقدّمين ارتكزت على طريقتين هما:

---

[1]- حسن خميس الملخ، **نظريّة التّعليل في النّحو العربيّ بين القدماء والمحدثين**، ص *242*

[2]- نهاد الموسى، **نظريّة النّحو العربيّ في ضوء مناهج النّظر اللّغويّ الحديث**، مكتبة وسام،ط*2*، الأردن، *1987*، ص*11*

[3]- عبد الرّحمن الحاج صالح، **منطق النّحو العربيّ**، ص *39*

الأولى: تتبّع تاريخ علم اللّسان من أقدم الإشارات التّاريخيّة حتّى العصر الحديث، ورصد التّطوّر النّظري المنهجي في كل عصر.

الثانية: تحديد الأصول والأنظار العلميّة التّي بنى عليها نحّاة العربيّة نظريّة النّحو العربيّ[1] وقد ركّز على هذين الطّريقتين لإثبات أصالة النّحو العربي وأحقيته في ريادة المناهج العربيّة.

لقد توصّل عبد الرّحمن الحاج صالح لحقيقة نجاعة منهجه التّأصيلي، حيث عدّه "أطوع نظريّة في الصّياغة الرّياضيّة الحاسوبيّة للنّحو العربيّ، وتتجاوز كلّ النّظريّات اللّسانيّة الوصفيّة الحديثة، وتلتقي بالنّظريّة التّوليديّة التّحويليّة"[2]، فهو يعتبر أن المنهج الـتّأصيلي الذي يدعو إلى إحياء التّراث ودراسته وفق المناهج الحديثة، السّبيل الأمثل لحوسبة النّحو العربيّ والنّهوض به.

إجمالا يمكن القول بأن المنهج التّأصيلي حاول الانتحاء باللّغة العربيّة إلى مسار العلميّة، محاولا إلحاقها بالتطوّر اللّغوي الغربيّ، مبيّنا أهميّة التّراث العربي في خلق نظريّة عربيّة جديدة، مواكبة للنظريّات الغربيّة.

ج-ب)-المنهج التّفسيري:

يقوم الاتّجاه التّفسيري في جوهره على التّعليل والتّفسير الشّاملين للنّظام اللّغوي من حيث مفاهيمه النّحويّة وموازينه المعجميّة، ومن أبرز ممثليه: عبد القادر الفاسي الفهري، ومازن الوعر، ومحمد علي الخولي.

فالنّظريّة اللّسانيّة عند الفاسي الفهري هي "بناء عقلي يتوق إلى ربط أكبر عدد من الظّواهر الملاحظة بقوانين خاصّة تكوّن مجموعة متّسقة يحكمها مبدأ عام هو مبدأ التّفسير ويمكن تمثّلها كمجموعة من المفاهيم الأساسيّة، ومجموعة من المسلّمات تستنتج منها النّتائج

---

[1]- ينظر: حسن خميس الملخ، **نظريّة التعليل في النّحو العربيّ بين القدماء والمحدثين**، ص *248-249*

[2]- ينظر: **المرجع السالف**، ص *250*

التّفسيريّة للنّظريّة"،[1] فهو يعتمد على التّفسير العقلي والمنطقي في تحليل ودراسة الظّواهر اللّغويّة العربيّة.

فالنّظريّة اللّسانيّة عنده تتجاوز الكثير من الظّواهر اللّغويّة وترتكز على التّفسير الذي يعدّ "... مفهوم شامل يفسّر النّظام اللّغوي من حيث المفاهيم النّحويّة كالإحالة الإعرابيّة والتّطابق والتّقدير والحذف والزّمن، ومن حيث اللّوازم المعجميّة، كالمعنى والتّعدية، واللّزوم، وصيغة الفعل.."[2]، فهو يركّز على تفسير شامل للعناصر المكوّنة للظّاهرة اللّغويّة، والمتمثّلة في مختلف المفاهيم النّحويّة.

أما فيما تعلّق بإعادة وصف اللّغة، فالفاسي الفهري لا يقرّ بجدوى توظيف التّراث، حيث يرى أنّه "لا ضرورة منهجيّة ولا منطقيّة تفرض الرّجوع إلى فكر الماضي وتصنيفاته ومفاهيمه لمعالجة مادّة معيّنة "[3]، فالفاسي الفهري تبنى المناهج الغربيّة في دراساته اللّغويّة مبيّنا عدم جدوى العودة إلى التّراث العربيّ لدراسة مختلف الظّواهر اللّغويّة.

أمّا محمد علي الخولي فقد حاول استخراج "قواعد تحويليّة تستطيع أن تفسّر العديد من جمل اللّغة العربيّة من غير أن يقترحها بديلا عن القواعد التّقليديّة"[4]، من خلال كتابه: قواعد تحوليّة للّغة العربيّة، فالخولي اعتمد على القواعد التّوليديّة التّحويليّة دراساته اللّغويّة.

فيما اعتمد مازن الوعر على "تصميم نظريّة لسانيّة عربيّة حديثة بدمج ما سمّاه المنهج اللّساني الذي وضعه العرب القدماء، والمنهج التّصنيفي الذي وضعه عالم الدّلاليّات الأمريكي "ولتروك" والمنهج التّوليدي التّحويلي الذي وضعه "تشومسكي" في صورته الحاليّة له في (*1980-1981* م)"[5]، فمازن الوعر قد وقف معتدلا دراساته اللّغويّة، حيث حاول الجمع بين الدراسات اللّغويّة العربيّة القديمة، والمناهج الغربيّة

---

[1]- عبد القادر الفاسي الفهري، **اللّسانيّات واللّغة العربيّة**، ج*1*، دار توبقال للنشر، المغرب، *1985*، ص *13*

[2]- حسن خميس سعيد الملخ، **نظريّة التّعليل في النّحو العربيّ بين القدماء والمحدثين**، ص *252*

[3]- عبد القادر الفاسي الفهري، **المصدر نفسه**، ص *52*

[4]- حسن خميس سعيد الملخ، **المرجع نفسه** ، ص *151*

[5]- حسن خميس سعيد الملخ، **المرجع نفسه** ،*151*

الحديثة، وإسقاطها على اللّغة العربيّة، من أجل بناء صرح لغوي عربي حديث، وتطبيق نموذجه التّفسيري.

وفي الأخير يمكن القول إنّ هذه الدراسات قد استطاعت أن تعرّف القارئ العربيّ على مستجدّات البحث اللّساني الغربيّ، من خلال تطبيق أهم نظريّاتها على اللّغة العربيّة.

كما أبرزت هذه المحاولات الاهتمام الكبير الذي حظيت به اللّغة العربيّة من طرف اللّسانيّين العرب فقد "قدّموا حلولا لأعقد المشاكل على مستوى البحث اللّسانيّ (....) وظهرت اتّجاهات في اللّسانيات العامّة العربيّة الحديثة في النّصف الثّني من القرن العشرين منها ما استند إلى الفكر اللّغوي العربيّ القديم، ومنها ما استند إلى النّظريّات اللّسانيّة الحديثة في مختلف الاتّجاهات (....) في محاولة لتأسيس فكر لساني عربي جديد"[1] ، فكلّ هذه المحاولات والحلول والمناهج التّي جاء بها اللّسانيّون العرب، تهدف إلى إلحاق العربيّة بركب التّطوّر الحاصل في الغرب و إصباغها بالدقّة و العلميّة.

[1])- مصطفى غلفان، **اللسانيّات العربيّة أسئلة المنهج**، دار ورد ،ط*1*، الأردن ، *2013*، ص *64*

الفصل الأوّل:

بعنوان: "..الجملة الشّرطيّة عند العلماء العرب القدامى وعلماء اللسانيّات المحدثين ..."

ويتضمن العناصر الآتية:

أ- الجملة من حيث الظهور والمصطلح والسياق:

ب- الشرط من حيث المفهوم والمقصد:

ج- عناصر الجملة الشرطية:

ج /أ-أدوات الشرط الجازمة وغير الجازمة:

ج/ب -فعل الشرط وجوابه:

د- جملة الشرط عند علماء العرب القدامى

هـ- جملة الشرط عند الباحثين اللسانيين العرب

توطئة:

تعدّ الجملة العربيّة من أهمّ المباحث اللّغويّة التّي حظيت باهتمام النّحّاة واللّغويّين العرب القدامى والمحدثين، وذلك لأنّها القاعدة التّي ينطلق منها البناء اللغويّ، فقد عرّفها ابن منظور فقال: "..الجملة: جماعة الشّيء، وأجمل الشّيء: جمعه عن تفرقة، وأجمل له الحساب وغيره يقال: أجملت له الحساب والكلام، و قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡلَا نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلۡقُرۡءَانُ جُمۡلَةٗ وَٰحِدَةٗۚ﴾، وقد أجملت الحساب إذا رددته إلى الجملة "[1]، وقد أورد لها-مازن الوعر- تعريفا دقيقا فقال: "**الجملة هي الشكل الإسنادي الذي يمكن أن يكون تاما ويمكن ألا يكون كذلك**"[2]، فهو يرى أنّ الجملة هي ما تألّفت من فعل وفاعل، أو من مبتدأ وخبر، سواء أفاد السّامع أم لم يفد فهو جملة، كما أنّ -إبراهيم أنيس- قد وضع لها تعريفا دقيقا فقال: " **إن الجملة في أقصر صورها هي قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلا بنفسه سواء تركب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر. فإذا سأل القاضي أحد المتهمين قائلا: " من كان معك وقت ارتكاب الجريمة؟ " فأجاب (زيد. فقد نطق هذا المتهم بكلام مفيد في أقصر صورة** "[3]، فإبراهيم أنيس قد ركّز على تحقيق الإفادة في الجملة حتّى وإن تألّفت من أصغر عدد ممكن من الكلمات.

والمتتبّع للدّراسات اللّغويّة العربيّة يلاحظ إطراد مصطلحات عديدة للتّعبير عن مدلول واحد هو الجملة، ولعلّ أبرزهم وأكثرهم تمثيلاً لها هو مصطلح الكلام، حيث يوجد من جعله مرادفًا لها، وهناك من أورد العكس، وقد عبّر عن هذا الإشكال -محمد سمير نجيب اللبدي- عندما قال: "الجملة هي لبنة الكلام المرسل وغير المرسل، وعنصر فقاره الرّئيس، وقد اختلف في أمرها، أمرادفة للكلام أم غير مرادفة"[4]،فهو يعرض الإشكال الذي وقع فيه اللّغويّين أثناء تحديدهم لمصطلح الجملة.

---

1)- أبو الفضل جمال الدّين محمّد بن مكرم ابن منظور، **لسان العرب**، دار صادر بيروت، مج *11*، باب [ج، م، ل]

2)- مازن الوعر، **دراسات لسانية تطبيقية**، دار طلاس للدّراسات والتّرجمة والنّشر، *1989*، ص *42*

3)- إبراهيم أنيس، **من أسرار اللغة**، ط*3*، مكتبة الأنجلو المصريّة، القاهرة، *1966*، ص *260 – 261*

4)- محمّد سمير نجيب اللّبدي، **معجم المصطلحات النحوية والصرفية**، ط*1*، مؤسّسة الرّسالة دار الفرقان، الأردن، *1985*، مادة **[ج. م. ل]**

ويعود هذا التنوع في التّعريفات لدى القدامى إلى عدم استقرار المصطلحات في بداية الدّرس النّحوي العربيّ، واختلاف وجهات نظر وآراء العلماء ومناهجهم.

ومنه إذا أردنا التّأصيل لمصطلح الجملة وجب علينا أوّلا تناول مصطلح الكلام، باعتبار النّحاة القدامى عبّروا عن مدلول الجملة باستخدامه، ثمّ عرض ظهور مصطلح الجملة مع إبراز اختلاف النّحاة في تحديدها، ومن ثمّ عرض لأنواع الجمل، والتّي تقرّ بوجود الجملة الشّرطيّة كنوع من أنواع الجملة العربيّة، والتّي تمثّل النّواة التّي يرتكز عليه موضوعنا.

أوّلا. مصطلح ما قبل الجملة: لقد اهتمّ النّحويّون القدامى بالجملة، وعدّوها النّواة التّي يرتكز عليها البحث اللّغويّ، ولكنّهم كانوا يستعملون مصطلح الكلام كمدلول عليها، وذلك في البدايات الأولى لنشأة الدّرس اللّغويّ العربيّ.

والكلام في لغة هو "الكاف واللاّم والميم، أصلان أحدهما يدلّ على نطق مفهم والآخر على الجراح، والأوّل الكلام: تقول: كلّمته، أكلّمه، وهو كليمي إذا كلّمك وكلّمته، ثمّ يتّسعون فيسمّون اللّفظة الواحدة المفهمة كلمة، والقصّة كلمة، والقصيدة بطولها كلمة، ويجمعون الكلمة كلمات و كلماء"[1] .

أما في اصطلاح النّحويّين فهو:" اللّفظ المركّب المفيد بالوضع، وأقسامه ثلاثة: اسم وفعل وحرف.

هذا التّعريف للكلام أورده كل من: ابن آجروم، والجزولي، والسّهيلي، وابن هشام.

وقد ورد هذا التّحديد –أيضا– ألفيّة ابن مالك، حيث قال:

كلامنا لفظ مفيد كاستقم اسم وفعل ثمّ حرف الكلم [2]

وعليه يمكن القول إنّ الكلام هو ما اجتمعت فيه العناصر الأربعة السّابقة: **اللفظ. والتركيب. الإفادة. والوضع**. وسنشرحها فيما يأتي:

---

[1]– أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا، **مقاييس اللغة**، تح: عبد السّلام محمّد هارون، دار الفكر للطّباعة والنّشر والتّوزيع، ج5، مادة **[ج. م. ل]**

[2]– محمّد بن عبد اللّه بن مالك الأندلسي، **متن الألفية**، المكتبة الشّعبيّة، بيروت، د.ت، ص2

أ)- اللفظ: هو الصّوت المشتمل على بعض الحروف الهجائيّة، كـــ(زيد) فإنّه صوت اشتمل على [الزّاي، والياء، والدّال]، فخرج باللّفظ الإشارة والكتابة والعقد والنّصب ونحوها، فلا تسمّى كلاما عند النّحاة، وإن كانت تسمّى كلام لغة.

ب)- المركب: هو ما تركّب من كلمتين فأكثر، كـــ(قام زيد وعبد اللّه)، وخرج بالمركّب المفرد كزيد، فلا يقال له أيضا كلاما عند النّحاة.

ج)- المفيد: ما أفاد فائدة تامّة يحسن السّكوت من المتكلّم عليها، وهي الإخبار بقيام زيد وخرج بالمفيد غيره كعبد اللّه، وحيوان ناطق، وإن قام زيد، لأنّها لا تفيد.

د)- الوضع: أي العربي، وهو جعل اللّفظ دليلا على المعنى، كـــ"زيد" فإنّه لفظ عربيّ جعلته العرب دالاّ على معنى، وهو ذات وضع عليها لفظ زيد، وخرج بالوضع العربيّ إلى كلام العجم، كالتّرك، والبربر، فلا يقال له كلاما عند النّحاة[1]، ونفهم ممّا سبق أن شرط الكلام الإفادة، حيث يجب أن يتألّف من لفظين فأكثر، تواضع عليه النّحويّون العرب من أجل تحقيق الفائدة.

والمتمعّن للدّراسات اللّغويّة في القرون الهجريّة الأولى، يلاحظ استعمال نحّاته أمثال الخليل(*173*ه) وسيبويه(*180*ه)، لمصطلح الكلام بدلا عن الجملة، ويبدو ذلك في كتاب سيبويه الذي يعدّ قرآن النّحو، فهو وإن لم يشر إليها بتعريف مستقلّ، فهذا لا يعني غياب مفهومها عن ذهنه، فقد أطلق عليها مصطلح الكلام، حيث قال: "ألا ترى لو قلت: فيها عبد اللّه، حسن السّكوت، وكان كلاما مستقيما، كما حسن واستغنى في قولك: هذا عبد اللّه"[2]، فالكلام عنده هو ما سكت عنه المتكلّم، واكتفى السّامع ولم يطلب المزيد من الكلام للتّوضيح، وهو يقصد بالكلام في قوله مصطلح الجملة.

---

[1])- انظر: حسن بن علي الكفراوي، **شرح متن الآجرومية**، مكتبة لسان العرب، *1788*، ص *35-36*

[2])- أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر، **الكتاب**، تح: عبد السّلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، ط*3*، القاهرة، *1988*، ج*2* ص *88*

وقد عبّر –أيضا– عن الجملة بمعناها الدّقيق في موضع آخر، حيث قال: "المستغني عنه السّكوت ومالا يستغني، ألا ترى أنّ كان تعمل عمل ضرب، ولو قلت:(كان عبد اللّه) لم يكن كلاما، ولو قلت ضرب عبد اللّه كان كلاما"[1]، فهو يشترط أن يكون الكلام تامّا، ليكتمل معنى الجملة، ويفسّر الحاج صالح عبارة "الكلام المستغني" عند سيبويه بقوله: "ويريد سيبويه من الكلام المستغني الذي يحسن أن يسكت المتكلّم عند انتهائه، لأنّه قد استقلّ لفظا ومعنى، وبذلك يشكّل وحدة تبليغيّة تتمّ بها الفائدة للمخاطب، أي يستفيد بها"[2]، فالحاج صالح يرى بأنّ سيبويه يشترط تحقيق الفائدة التّبليغيّة التّي يحسن السّكوت عليها.

عموما فإنّ سيبويه وإن لم يتعرّض للجملة بالتّعريف الدّقيق، فقد أسهم بدوره في وضع اللّبنات الأولى في حقل دراستها.

ثانيا: ظهور مصطلح الجملة: بقي النّحاة القدامى يستعملون مصطلح الكلام بمعنى الجملة إلى غاية القرن الرّابع هجري، أين استعمل مصطلح الجملة بمعناه الدّقيق، وذلك مع المبرّد النّحوي، الذي يعدّ أوّل نحوي استعمل هذا المصطلح في كتابه "**المقتضب**"، وذلك في باب الفاعل، حيث قال: "هذا باب الفاعل وهو رفع وذلك قولك (قام عبد اللّه) و(جلس زيد) وإنّما الفاعل رفعا، لأنّه هو الفعل جملة يحسن السّكوت عليها، وتجبّ بها الفائدة للمخاطب فالفاعل والفعل بمنزلة المبتدأ والخبر، إذا قلت: قام زيد، فهو بمنزلة قولك القائم زيد"[3]، ويبدو من قول المبرّد أنّه عرّف الجملة اصطلاحا، وتحدّث عن تراكيبها، ومثّل أقسامها.

ومن الملاحظ أنّ المبرّد كذلك سار على نهج سيبويه في استعماله لمصطلح الجملة بمعنى الكلام، حيث لم يتمّ الفصل في هذه الفترة من عمر النّحو العربيّ بين هذين المصطلحين، حيث استعملا مترادفين، ويظهر ذلك من خلال تعاريف بعضهم للكلام، فابن جنّي(*392*هـ) يذهب

---

[1])– أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر، **الكتاب**، ص *90*

[2])– عبد الرّحمن الحاج صالح، **بحوث ودراسات في اللسانيات العربية**، موفم للنّشر، الجزائر، *2012*، ص *291*

[3])– أبو العبّاس محمّد بن يزيد المبرّد، **المقتضب**، تح: محمّد عبد الخالق عظيمة، ط*3*، دار الكتب المصريّة، القاهرة، *1994* ج*1*، ص *146*

للتّسوية بينهما، حيث قال: "أمّا الكلام فكلّ لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه، وهو الذي يسمّيه النّحويّون "الجمل"، نحو زيد أخوك، وقام محمّد، وضرب سعيد، وفي الدّار أبوك، وصه ومه ورويدا، وجاء وعاء في الأصوات، وحيث ولبّ وأفّ وأوه، فكلّ لفظ استقلّ بنفسه وجنيت منه ثمرة معناه، فهو كلام"[1]، فهذا التّعريف غاية في الدّقة، فابن جنّي يسوّي بين الجملة والكلام مركّزا بذلك على خاصّيتي الفائدة والاستقلال.

وقد نهج الزّمخشري(*538*ه)، منهج سابقيه، بجعله كلاّ من الكلام والجملة مترادفين حيث قال: "والكلام هو المركّب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، وذلك لا يتأتّى إلاّ في اسمين، كقولك: زيد أخوك وبشر صاحبك، أو في فعل واسم، نحو قولك: ضرب زيد، انطلق بكر، وتسمّى الجملة"،[2] ويبدو من قول الزّمخشري أنّه اشترط **الإسناد والإفادة** في الجملة.

ويأتي بعدهما ابن يعيش(*643*ه)، الذي يرى أنّ الكلام جملة ولا فرق بينهما، حيث قال: "اعلم أنّ الكلام عند النّحويّين عبارة عن كل لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه ويسمّى جملة، نحو زيد أخوك، قام بكر"،[3] فابن يعيش سوّى –أيضا– بين الجملة والكلام.

من خلال التّعاريف السّابقة يتّضح لنا أنّ الجملة والكلام مصطلحين استخدما مترادفين للدّلالة على اللّفظ المفيد الذي يحسن السّكوت عليه.

إنّ هذا المذهب في ترادف المصطلحين لم يحظى بإجماع النّحاة، فمنهم من عارض هذا وقال بخلافه، أي فرّق بين الجملة والكلام، وتزعّم هذا الرّأي من النّحاة المتأخّرين الرّضي الأستربادي(*688*هـ)، حيث فرّق بينهما تفرقة حاسمة، فقد قال: "والفرق بين الجملة والكلام أنّ الجملة ما تضمّن الإسناد الأصلي، سواء كانت مقصودة لذاتها أو لا، كالجملة التّي هي خبر المبتدأ، وسائر ما ذكر من الجمل، فيخرج المصدر، واسم الفاعل، والمفعول، والصّفة المشبّهة

---

[1]– أبو الفتح عثمان ابن جنّي، **الخصائص**، تح: محمّد علي النّجار، المكتبة العلميّة، ج*1*، مصر، *1913*، ص*17*

[2]– أبو القاسم محمود بن عمر الزّمخشري، **المفصل في علم العربية**، تح: فخر صالح قدارة، ط*1*، دار عمّار للنّشر والتّوزيع، عمّان، *2004*، ص*32*

[3]– موفّق الدّين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي، **شرح المفصل للزمخشري**، تق: إيميل بديع يعقوب ط*1*، دار الكتب العلميّة، ج*1*، بيروت، *2001*، ص*72*

والظّرف، وما أسندت إليه، والكلام ما تضمّن الإسناد الأصلي وكان مقصودا لذاته، فكلّ كلام جملة ولا ينعكس"[1]، فهو يرى أنّ الإسناد الأصلي هو الجامع بين الجملة والكلام، والإسناد الفرعي هو الفارق بينهما، وبالتّالي فإنّ الجملة أعمّ من الكلام.

أمّا ابن هشام الأنصاري(***761***ه)، فيعدّ من أبرز النّحاة المتأخّرين اهتماما بالجملة، وأكثرهم تأكيدا على وجود فرق بينها وبين الكلام، حيث قال: "الكلام هو القول المفيد بالقصد، والمراد بالمفيد هو ما دلّ على معنى يحسن السّكوت عليه، والجملة عبارة عن الفعل وفاعله، نحو: قام زيد، والمبتدأ وخبره، نحو: زيد قائم، وما كان بمنزلة أحدهما (...) وبهذا يظهر لك أنّهما ليسا مترادفين، كما يتوهّمه كثير من النّاس"،[2] فابن هشام يشدّد على اختلاف الجملة والكلام مشترطا الإفادة في الكلام، على خلاف الجملة، التّي قد تكون مفيدة، أو غير مفيدة.

ويشرح قول ابن هشان إبراهيم عبادة، حيث قال: "ومعنى ذلك أنّ التّركيب المتضمّن إسنادا إن كان مستقلاّ بنفسه وأفاد فائدة يحسن السّكوت عليها سمّي كلاما وسمّي جملة، مثل: **الشّمس طالعة**، أمّا إذا قلت: **خرجت والشّمس طالعة**، فالشّمس طالعة لا يعدّ هذا كلاما، لأنّه لم يقصد لذاته، وإن أريد الإخبار بطلوع الشّمس، بل يسمّى جملة فقط، أي أنّ المركّب الإسنادي الأصلي إذا كان جزء من تركيب أكبر سمّي جملة ولا يسمّى كلاما، فكلّ كلام جملة وليس كل جملة كلام"[3]، فإبراهيم عبادة يوضّح قول ابن هشام الذي يفرّق بين الجملة والكلام، فالجملة عنده أعمّ من الكلام، والعلاقة بينهما هي علاقة جزء من كلّ، أينّ الكلام جزء من الجملة.

ثالثا: التّركيب الإسنادي:

لقد انتهينا من خلال ما سبق إلى أنّ الجملة العربيّة هي كلّ مركّب إسنادي من الكلام، وهذا باتّفاق جلّ النّحاة القدامى، فقد تحدّث عنها سيبويه في "**الكتاب**" ، حيث قال: "هو مالا يغني

---

[1])- رضي الدّين الأستربادي، **شرح الرضي على الكافية**، تح: يوسف حسن عمر، ج*1*، مؤسّسة الصّادق، طهران، *1975*،ص*33*

[2])- ابن هشام الأنصاري، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تح: محمّد محي الدّين عبد الحميد، المكتبة العصريّة للطباعة والنّشر،ج*1*، بيروت، *1991*، ص *431*

[3])- إبراهيم عبادة، **الجملة العربية مكوناتها- أنواعها- تحليلها**، مكتبة الآداب، ط*2*، القاهرة، *2001*، ص *22*

واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلّم منهما بدّا"،[1] فهما ضروريين في الجملة ولا يمكن الاستغناء عنهما.

والإسناد في اللّغة: من السّند، وهو كما عرّفه ابن منظور:" ما ارتفع من الأرض من قبل الجبل، أو الوادي(....)، والإسناد: إسناد الرّاحلة في سيرها (...)، ومتساندين أي متعاونين"[2].

أمّا اصطلاحا: "ضمّ إحدى الكلمتين إلى الأخرى على وجه الإفادة التّامّة، أي على وجه يحسن السّكوت عليه"[3]. فالذي تسنده يسمّى مسندا، والذي تسند إليه المسند يسمّى" المسند إليه" ويسمّيان بطرفي الإسناد، وقد ورد تعريفهما في معجم المصطلحات كما يلي:

أ-**المسند:** هو اللّفظ الذي لا يستغني عن المسند إليه، ولا يجد المتكلّم منه بدّا كما يقول سيبويه، وهو في عرف النحّاة الحكم المراد إسناده إلى المحكوم عليه، فالمسند في الجملة الفعليّة هو الفعل، وفي الجملة الإسميّة هو الخبر .

ب-**المسند إليه:** هو مالا يستغني عن المسند، ولا يجد المتكلّم منه بدّا، وهو في عرف النّحاة الجزء المحكوم عليه، كالفاعل في الجملة الفعليّة، والمبتدأ من الجملة الإسميّة،[4] وقد عرّفها مصطفى الغلاينّي بقوله: "هو الحكم بشيء على شيء، كالحكم على **زهير** بالاجتهاد، في قولك: **زهير مجتهد**، والمحكوم به يسمّى مسند، والمحكوم عليه يسمّى مسند إليه"[5].

---

[1]- أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر، **الكتاب**، ج*1*،ص*23*

[2]- أبو الفضل جما الدّين محمّد بن مكرم ابن منظور، **لسان العرب**، مج*3*، مادة [**س. ن. د**]

[3]- علي بن محمّد السيّد الشريف الجرجاني، **معجم التعريفات**، تح: محمّد صدّيق المنشاوي، دار الفضل، القاهرة، د.ت، ص*22*

[4]- انظر: محمّد سمير نجيب اللّبدي، **معجم المصطلحات النحوية والصرفية**، ص*107-108*

[5]- مصطفى الغلاينّي، **جامع الدروس العربية**، راجعه: عبد المنعم خفاجة، ط*28*،منشورات المكتبة العصريّة، بيروت، *1993*، ص*13*

إذن: فإنّ التّركيب الإسنادي عنصر ضروري لتشكيل الكلام، ولا يكون الكلام من دونهما مطلقا، لذلك أطلقوا عليه مصطلح "**العمدة**"، التّي عرّفها السيوطي بقوله: "العمدة هي عبارة عمّا لا يسوغ حذفه من أجزاء الكلام إلاّ بدليل يقوم مقام اللّفظ به"[1].

رابعا: تصنيفات الجملة: إنّ الجملة هي النّواة التّي يرتكز عليها الدّرس النّحوي، حيث إنّ النّحاة لم يختلفوا حول مفهومها فقط، بل اختلفوا –أيضا– حول تصنيفاتها وأنواعها، حيث هناك من قسّمها بحسب التّركيب، وهناك من قسّمها بحسب الحكم، وهناك من قسّمها بحسب النّوع، وهذه التّقسيمات لا تخرج في مجملها عن نوعين من الجمل، هما الجملة البسيطة والجملة المركّبة، وسنبيّن ماهيتهما في ما يلي:

***1*)-الجملة البسيطة:** هي "الجملة التّي تتضمّن علاقة إسناد واحدة سواء اشتملت على متعلّقات بعنصري الإسناد أو بأحدها، أم لم تشتمل"[2]

***2*)- الجملة المركبة:** هي الجملة" التّي تتضمّن علاقتي إسناد فأكثر، سواء اشتملت على متعلقات بعناصر الإسناد أم لم تشتمل"[3]،والمقصود بعناصر الإسناد: المسند والمسند إليه.

ومنه فقد قسّم النّحاة كما ذكرنا سابقا الجملة إلى ثلاثة أقسام:

***4-1*)- التقسيم بحسب التركيب:** وتندرج تحته جملتان هما: الجملة الصّغرى والجملة الكبرى ولقد عرّفتا كما يلي:

أ-**الجملة الكبرى:** هي الإسميّة التّي خبرها جملة، نحو: زيد قام أبوه، وزيد أبوه قائم.

ب-**الجملة الصغرى:** هي الجملة المبنيّة على المبتدأ، كالجملة المخبر بها[4] .

---

[1])- جلال الدّين عبد الرّحمن بن أبي بكر السّيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تح: أحمد شمس الدّين، ط*1*،دار الكتب العربيّة، بيروت، *1998*، ج*1*، ص*307*

[2])- مصطفى حميدة، **نظام الارتباط والربط في الجملة العربية**، ط*1*، دار نوبار للطّباعة،، مصر، *1997*، ص*205*

[3])- **المرجع السابق**، ص*206*

[4])- ينظر: ابن هشام الأنصاري، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ص*267*

2)-التقسيم بحسب الحكم: وتندرج تحته الجمل التّي لها محل من الإعراب، والجمل التّي ليس لها محلّ من الإعراب، وتقسيم النّحاة الجمل إلى هذين النّوعين هو" تقسيم يقوم على النّاحية اللّفظية البحتة، وليس على أساس المعنى أو النّاحية التركيبيّة"[1]، فهم يهتمّوون في تقسيمهم على الشّكل ويهملون المعنى.

أمّا التّقسيم بحسب النّوع فالتّصنيف المشهور عند النّحاة هو انقسام الجملة إلى إسميّة وفعليّة، وبفعل التّطوّر الذي عرفه النّحو العربيّ، أفضت اجتهادات النّحاة إلى تصنيفات أخرى متمثّلة في الجملة الظّرفية، أضافه ابن هشام، وتصنيف آخر صنّف الجملة العربيّة إلى أربعة أنواع، وصاحبه الزّمخشري، الذي أضاف الجملة الشّرطيّة، وصنّفها كنوع آخر من أنواع الجمل، وسنشرح كلّ نوع فيما يلي:

أ-الجملة الاسمية: وهي الجملة المصدرة باسم، نحو: العلم نور.

ب-الجملة الفعلية: وهي الجملة المصدّرة بفعل، نحو: كتب التّلميذ الدّرس.

ج-الجملة الظرفية: وهي الجملة المصدّرة بظرف، نحو: أعندك قلم؟

د-الجملة الشرطية: وهي الجملة المصدّرة بأداة شرط، نحو: إن تجتهد تنجح.

ويبدو من تصنيف الزّمخشري أنّه تنبّه بسليقته إلى أنّ الجملة الشّرطيّة ليست من قبيل الجملة الفعليّة كما يراها البعض، فهؤلاء لم يكتفوا بالتّصنيف الرّباعي للجملة، بل جعلوها ثلاثة أقسام، فعليّة، وإسميّة، وظرفيّة، وصاحب هدا التّقسيم هو ابن هشام الأنصاري الذي يرفض الاعتراف بوجود الجملة الشّرطية ويجعلها من قبيل الفعليّة.

وهناك أيضا نحّاة آخرون اعتبروا أنّ الجملة الشرطيّة هي الجملة الفعليّة إذا كان صدرها فعل شرط، وإسميّة إن كان صدرها اسم شرط، لكنّ الحقيقة أنّ الجملة الشّرطيّة مستقلّة عن الجملة الاسمية والفعليّة.

لاحظ العجرة الآتية:

---

[1]- مصطفى حميدة، **المرجع السابق**، ص206

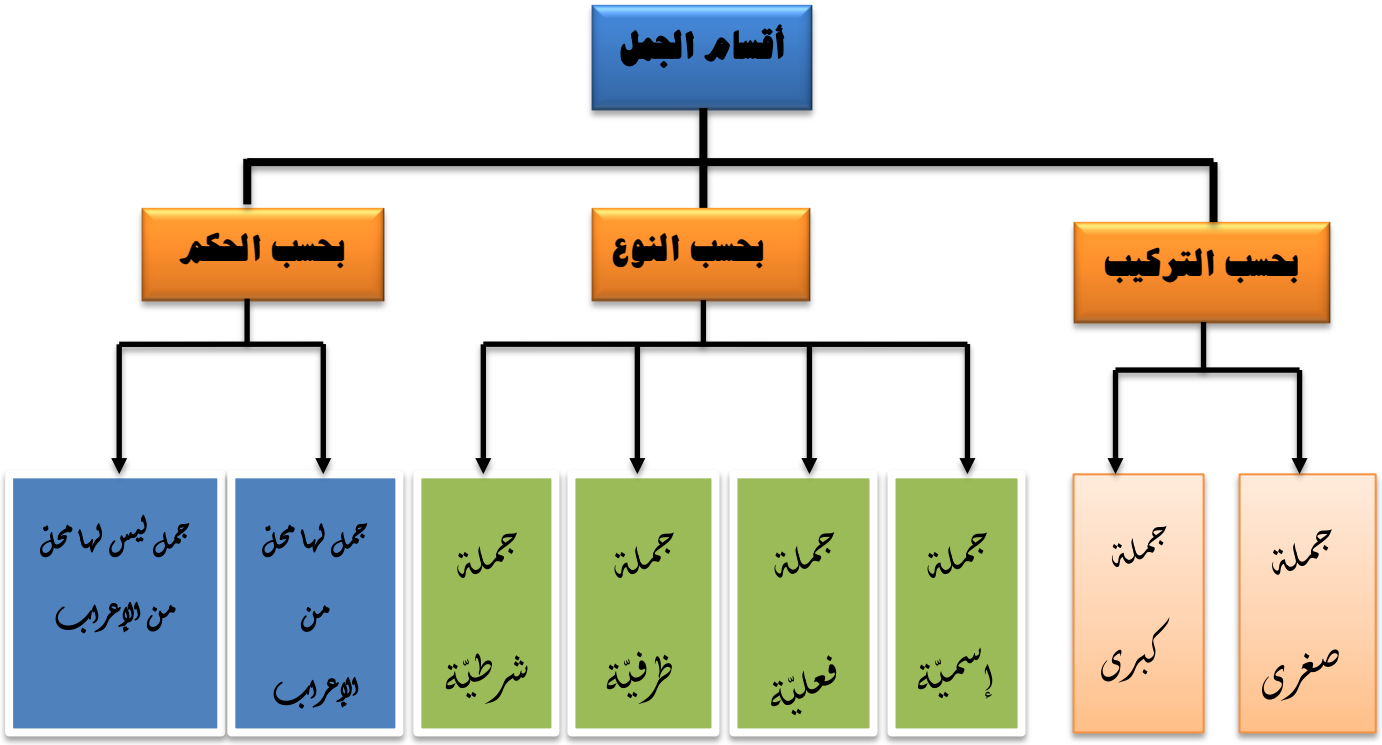

الشكل رقم (*01*) يبين أ**قسام الجمل** وتنوعاتها.

وفي ظلّ هذا التّباين في الآراء بين النّحاة في تصنيف الجملة في النّحو العربي واختلافهم في تفصيل قضيّة الجملة الشّرطيّة، ترسّخ لدينا اقتناع بتبنّي الموقف القائل باستقلاليّة الجملة الشّرطيّة، وأحقّيتها في أن تصنّف كنوع من أنواع الجمل العربيّة وهو ما سنقوم بإثباته في بحثنا هذا، وذلك من خلال تتبّع المسار التّاريخي لظهور الجملة الشّرطيّة.

5)-مفهوم الشّرط:

أ-لغة: جاء في لسان العرب: "..الشّرط إلزام الشّيء والتزامه في البيع ونحوه والجمع شروط"[1]، كما عرّفه ابن فارس بقوله: "الشّين والرّاء والطّاء، أصل يدلّ على علم وعلامة وما قارب ذلك من علم، من ذلك الشّرط العلامة، وأشراط السّاعة: علاماتها"[2]، وقد أورده السّرخسي أيضا في أصوله فقال: الشّرط في اللّغة العلامة اللاّزمة، ومنه سمّى أهل اللّغة حرف إن حرف الشّرط، من قول القائل لغيره: إن أكرمتني أكرمتك، فإنّ قوله أكرمتك بصيغة

---

[1])- أبو الفضل جمال الدّين محمّد بن مكرم بن منظور، **لسان العرب**، مج: 7، مادّة [**ش. ر. ط**].

[2])- أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا، **مقاييس اللغة**، ج3، مادّة [**ش. ر. ط**].

الفعل الماضي، ولكن بقوله: إن أكرمتني يصير إكرام المخاطب علامة لازمة لإكرام المخاطب إيّاه، فكان شرطا من هذا الوجه"[1]، فالملاحظ على التّعريف الأوّل لمفهوم الشّرط أنه يقع لإلزام الشّيء والتزامه عموما، أمّا التّعريفين الأخيرين فقد اتّفقا على تسميته بالعلامة.

ب-اصطلاحا: ورد في معجم المصطلحات النّحوية و الصّرفيّة، أنّ الشّرط بمعنى "تعليق شيء بشيء، حيث إذا وجد الأوّل وجد الثّاني، وهو أسلوب له مكوّناته وأركانه، وهي: الأداة وفعلان، وحصول الثّاني منهم مترتب على حصول الأوّل، فهو جوابه وجزاؤه"[2]، يظهر من هذا التّعريف أنّ أسلوب الشّرط يتكوّن من أداة تتصدّر الأسلوب، ثمّ من جزأين الأوّل ويصطلح عليه فعل الشّرط، والثّاني أيضا فعل يصطلح عليه جواب الشّرط وجزاؤه.

وجاء في المعجم الوسيط بأنّه: "ترتيب أمر على أمر آخر بأداة، وأدوات الشّرط الألفاظ التّي تستعمل في هذا التّرتيب، مثل: إن ومن ومهما، وجمعه شروط"[3]، أو هو: "وحدة لغوية كبرى دالّة، فيها طرفان ثانيّهما معلّق بمقدّمة يتضمّنها الأوّل، والعامل الذي ينعقد به طرفا هذه الوحدة، قد يكون لفظا صريحا ونعني بها الأداة التّي تعلّق بين جملتين وتحكم بسببيّة الأولى ومسببيّة الثّانية...لذا قيل في حدّ الشّرط إنّه: تعليق مضمون جملة هي جملة جواب الشّرط بمحصول مضمون جملة أخرى هي جملة فعل الشّرط".[4]

يفهم من هذه التّعاريف أنّ الشّرط شيئين يقع أحدهما بواسطة الآخر، وقد أطلق عليه النّحاة اسم "الجملة الشّرطية"، وهو ما ذهب إليه محمّد صدقي الذي قال: "أمّا الشرط الاصطلاحي فهو عند النّحاة الجملة الشّرطيّة المصدّرة بأن أو أو إحدى أدوات الشّرط، مع وجود فعل

---

[1])- أبو بكر محمّد بن أحمد بن أبي سهل السّرخسي، **أصول السرخسي**، تح: أبو الوفا الأفغاني، لجنة إحياء المعارف النّعمانيّة، ج*2*، ص*303*

[2])- محمّد سمير نجيب اللّبدي، **معجم المصطلحات النحوية والصرفية**، ص *114*

[3])- إبراهيم مصطفى وآخرون، **المعجم الوسيط**، مجمّع اللّغة العربيّة، ، مكتبة الشّروق الدوليّة، ط*4*، مصر، *2004*، ص*479*

[4])- هادي نهر، **الإتقان في النّحو وإعراب القرآن**، عالم الكتب الحديث، مج*4*، *2010*، ص *1409*

الشّرط وجوابه"[1]، يتضح من هذا القول أنّ النّحاة قد استعملوا أسلوب الشّرط للدّلالة على مصطلح الجملة الشّرطيّة.

والمتتبّع للدّراسات اللّغويّة للجملة الشّرطيّة منذ القديم، يلاحظ تعدّد الألفاظ الدّالة عليها وهي كما يلي: **(الجزاء)**، **(المجازاة)**، **(الشرط)**، ومنها تكون: **(جملة الجزاء)**، **(جملة المجازاة)** **(جملة الشرط)**[2]، ومنه فقد تعدّدت المدلولات للدّلالة على شيء واحد هو الجملة الشّرطيّة والتّي بدورها تتألّف من ثلاث عناصر أساسيّة هي: **الأداة، وجملة الشرط، وجملة جواب الشرط.**

***1/5*)-عناصر الجملة الشّرطيّة:** تتألّف الجملة الشّرطيّة من ثلاث عناصر أساسيّة؛ هي: **الأداة، وفعل الشرط، وفعل جواب الشرط**، وسنفصّل في الحديث عن كلّ واحد منها فيما يأتي:

***1/5-1*)- الأداة:** حظيت الأدوات الشّرطيّة باهتمام النّحاة واللّغويّين لكونها الرّكيزة التّي تقوم عليها الجملة الشّرطيّة، حيث عرّفها ابن حيّان، فقال: "..هي كلم وُضعت لتعليق جملة بجملة، وتكون الأولى سببا، والثّانية متسبّبا، ولذلك هي عند جمهور أصحابنا لا تكون إلّا في المستقبل"[3]، أو هي "كلمات وضعت لتدلّ على التّعليق بين جملتين، والحكم بسببيّة أوّلهما ومسببيّة الثّانية.."[4]، إذًا فكلا التّعريفين اتّفقا على جعل الوظيفة الأساسيّة للأداة هي التّعليق أو الرّبط، فهي تجمع بين فعلين مضارعين لتكوين جملة الشّرط. وأدوات الشّرط نوعان: **جازمة وغير جازمة**، وهي كما يلي:

---

[1])- محمّد صدقي بن أحمد بن محمّد البورني أبو الحارث الغزّي، **الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلّية**، ط*4*، مؤسسة الرّسالة، بيروت، *1996*، ص*402*

[2])- ينظر: أبو أوس إبراهيم الشّمسان، **الجملة الشّرطيّة عند النّحاة العرب**، ص*76*

[3])- أبو حيّان الأندلسي، **ارتشاف الضّرب من لسان العرب**، تح: رجب عثمان محمّد، مراجعة: رمضان عبد التّواب، ط*1* مكتبة الخانجي، القاهرة، *1998*، ص*1862*

[4])- هادي نهر، **الإتقان في النّحو وإعراب القرآن**، ص*1416*

1/5-1)- أدوات الشّرط الجازمة: تعرّف أدوات الشّرط الجازمة على أنّها "الأدوات التّي تدخل على جملة تفيد تعليق أمر على آخر غالبا بواسطة هذه الأدوات وتؤثّر جزما على فعل الشّرط والجواب المضارعين"[1]، إذن فوظيفة هذه الأدوات هي الجزم.

ويصطلح عليها أيضا أدوات الشّرط العاملة، وهي (**إن**، **من**، **ما**، **مهما**، **متى**، **أيان**، **أنى**، **أي**، **حيثما**، **إذما**)، مجموعة في قول ابن مالك:

واجزم بإن ومن وما ومهما ... أيّ متى أيّان أين إذمـــا
وحــيثما أنى وحرف إذما ... كان وباقي الأدوات اسما
فعلين يقتضيين شرطا قدما ... يتلو الجزاء وجوابا وسما[2]

إذا: فهذه الأدوات العاملة تختصّ بالدخول على فعلين مضارعين فتجزمهما.

1/5-2)- أدوات الشّرط غير الجازمة: أدوات الشّرط الغير جازمة هي: "..تلك الأدوات التّي تقوم بالرّبط بين شيئين أحدهما يترتّب على الآخر، فهذه الأدوات تستدعي إذًا جملة شرطيّة كاملة فيها (**أداة شرط** + **جملة شرط** + **جملة جواب الشرط**)، لكن هذه الأدوات لا تجزم الأفعال في الشّرط ولا في الجواب"[3]، إذن: فهناك أدوات شرطيّة أخرى غير جازمة فهي وبالرّغم من تضمّنها معنى الشّرط، إلاّ أنّها لا تجزم الفعلين المضارعين التّي تدخل عليهما، ويصطلح عليها كذلك الأدوات غير العاملة، وهي: (**أما**، **لولا**، **لما**، **كلما**، **إذا**، **كيفما**، **لو**).

والمتأمّل في الدّراسات اللّغويّة القديمة المتعلّقة بالأدوات الشّرطيّة، يلاحظ تعدّد المصطلحات الدّالّة عليها، وهي: "(**حروف الجزاء**)، (**حروف المجازاة**)، (**حروف الشرط**)، (**اسم الشرط**)، (**اسم المجازاة**)، (**كلمات الجزاء والمجازاة**)، (**الكلمات الشرطية**).."،[4] وسنوضّح الأدوات الشّرطيّة الجازمة وغير الجازمة في المخطّط الآتي:

---

[1]- محمّد عيد، **النّحو المصفّى**، دط، مكتبة الشّباب، القاهرة، *1975*، *380*

[2]- الهمّام محمّد بن عبد اللّه بن مالك الأندلسي، **متن الألفيّة**، المكتبة الشّعبيّة، بيروت، ص*46*

[3]- محمّد عيد، **المرجع السابق**، ص*390*

[4]- أبو أوس إبراهيم الشّمسان، **الجملة الشّرطيّة عند النّحاة العرب**، ص*76*

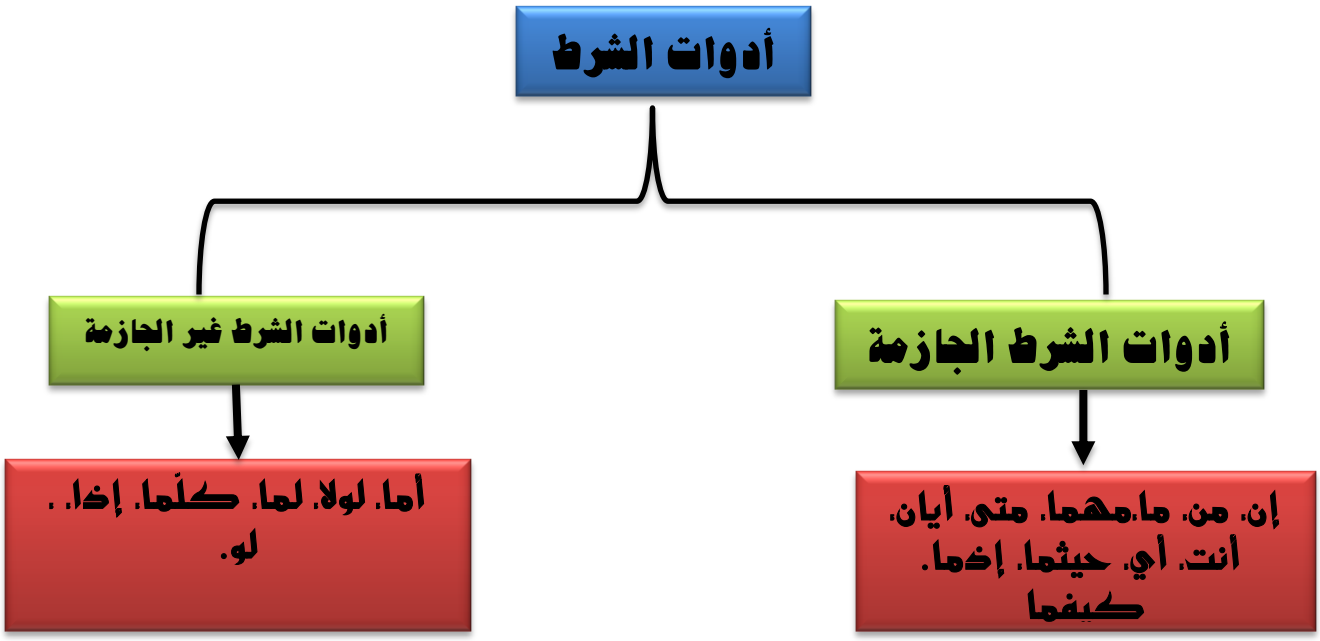

عجرة رقم (*02*) تبين أدوات الشرط الجازمة وغير الجازمة.

***2-1/5*)-فعل الشّرط:** يعدّ فعل الشّرط الركن الثّاني من أركان الجملة الشّرطيّة، والأصل فيه "أن يكون خبريّا ومعنى ذلك_ أن يكون ليس أمرا ، ولا نهيا، ولا مسبوقا بأداة من أدوات الطّلب: كالاستفهام، والعرض والتّحضيض_ ثير مقترن بقد، أو لن، أو ما النّافية، أو السّين، أو سوف"[1]، ومن هذا القول نستنتج أنّ لفعل الشّرط شروط، هي:

1- أن يكون مستقلّا لفظا ومعنى، مثل: (**إن تجتهد تنجح**)

2- ألاّ يكون جامدًا، مثل: (**إن ليس**)

3- ألاّ يكون طلبيّا، كالأمر، والنّهي، والتّحضيض، وغيرها، مثل: (**إن قم**)

4- ألاّ يكون مقترنا بحرف تنفيس (**السين أو سوف**)، مثل: (**إن سيصلي**)، ولا (**إن سوف يصلي**).

5- ألاّ يكون مقترنا بـــ(**قد**)، فلا يجوز: (**إن قد يجتهد**).

[1])- ينظر: مصطفى الغلاييني، جامع الدّروس العربيّة، ص*191* بتصرف

6- ألاّ يكون منفيّا، مثل: (**إن لن يصلي**)، ونستثني منهم (**لم**) و(**لا**) لأنّه يجوز اقتران الشّرط بهما.

ولقد تعدّدت المصطلحات الدّالّة عليه قديما، وهي: "(**الشرط**)، (**الركن الشرطي**)، (**شرط الجزاء**)، (**الفعل المشروط**)، (**الفعل الشرط**).."[1]

3-1/5)-جواب الشّرط: إنّ جواب الشّرط هو الرّكن الثّالث من أركان الجملة الشّرطيّة وله ما لي فعل الشّرط من أحكام، يقول مصطفى الغلاينّي: "..والأصل في جواب الشّرط أن يكون كفعل الشّرط، أي الأصل فيه أن يكون صالحا لأن يكون شرطا"[2]، بمعنى أن يكون خبريّا، وغير مقترن بـــ (**قد**، أو**لن**، أو **ما** النّافية، أو السّين، أو **سوف**). ولقد تعدّدت المصطلحات الدّالّة عليه قديما، وهي: (**جزاء**)، (**جواب**)، (**جواب الجزاء**)، (**فعل الجزاء**)، (**فعل الجواب**) (**فعل جواب الشرط**)"[3] ولقد حظيت الجملة الشّرطيّة باهتمام النّحاة واللّغويّون العرب القدامى والمحدثون، فيما يأتي عرض لأهم الدّراسات القديمة والحديثة حول الجملة الشّرطيّة.

المبحث الأول: الجملة الشّرطيّة عند العلماء العرب القدامى:

توصّل الباحثون في التّراث النّحوي العربي أنّ الجملة الشّرطية لم تخصّ بباب مستقلّ من الدّراسة، بل درسوها ضمن مباحث جزم المضارع، وقد مرّت ثلاث مراحل أساسيّة:

1)-مرحلة التّكوين الحقيقي: تمتدّ من سيبويه(*180*هـــ) حتى الزّجاج(*311* هـــ) وهي مرحلة التّكوين الحقيقي للنّحو.

2)- مرحلة النّضج: وتمتدّ من ابن السّراج (*361* هـــ)، حتّى ابن جنّي (*392* هـــ)، ولقد اتّضحت في هذه المرحلة طبيعة الجملة الشّرطيّة.

---

[1])- أبو أوس إبراهيم الشّمسان، **الجملة الشرطية عند النحاة العرب**، ص*132*

[2])- مصطفى الغلاينّي، **المرجع نفسه**، ص*191*

[3])- أبو أوس إبراهيم الشّمسان، **المرجع نفسه**، ص*132*

3)-مرحلة التّفسير والتّقليد: تمتدّ من الهروي (*415* هـ)، حتّى السّيوطي (*911* هـ) [1] ولقد تمّ في هذه المراحل تتبّع نهج الأسلاف من النّحاة في نظرتهم إلى طبيعة الجملة الشّرطيّة.

أوّلا: الجملة الشّرطيّة عند سيبويه: إنّ المتأمّل لكتاب سيبويه إمام المدرسة البصريّة، يلاحظ غياب مصطلح الجملة الشّرطيّة بصريح اللّفظ، لكن ذلك لا ينفي إحساسه المبكّر بطبيعتها، ونستشفّ ذلك من اعتباره الجملة كلاما قد عمل بعضه في بعض، ويظهر ذلك في مناقشته لمقولة النّحويّين: "يجازى بكلّ شيء يستفهم به"[2]، فردّ على ذلك قائلا: "الوجه أن تقول: الفعل ليس في الجزاء بصلة لما قبله، كما أنّه في حروف الاستفهام ليس صلة لما قبله، وإذا قلت: حيثما تكن أكن، فليس صلة لما قبله، كما أنّك إذا قلت: أين تكون وأنت تستفهم فليس الفعل بصلة لما قبله، فهذا في الجزاء ليس بصلة لما قبله، كما أنّ ذلك في الاستفهام ليس بوصل لما قبله، وتقول: من يضربك في الاستفهام، وفي الجزاء: من يضربك اضربه، فالفعل فيه غير صلة"[3]، يتّضح من هذا القول أنّ الفعل المقصود هو فعل الشّرط، أي الفعل الذي يلي أداة الشّرط، فهو لا يكون صلة لها، وكذا الفعل الذي يأتي أداة الاستفهام لا يكون صلة لها أيضا، فسيبويه بذكائه وفطنته ميّز أسلوب الشّرط من بيم الأساليب الأخرى، مبيّنا بذلك ماهيّة الأدوات الشّرطيّة. لقد تحدّث سيبويه الجملة الشّرطيّة في باب سمّاه "باب الجزاء"، حيث درسها وبيّن أحكامها وشرح مختلف عناصرها، والملاحظ أنّه لم يستخدم مصطلح الشّرط بل استخدم مصطلحا آخر هو: "الجزاء"، لدّلالة عليه "ويكون بهذا أقدم استخداما من الشّرط"[4]،فمصطلح الجزاء أوّل مصطلح يستخدم للدلالة على الشّرط.

---

[1])- أبو أوس إبراهيم الشّمسان، **المرجع نفسه** ، ص *127*

[2])- أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر، **الكتاب**، ج*3*، ص*82*.

[3])- **المصدر نفسه**، ص*59*

[4])- أبو أوس إبراهيم الشّمسان، **الجملة الشرطية عند النحاة العرب**، ص*53*

فسيبويه وإن لم يطلق مصطلح "الجملة" على أسلوب الشّرط، إلاّ أنّه قد درسها بالتّفصيل، وقد استعمل بذلك عدّة مصطلحات للدّلالة عليها وعلى أركانها، كمصطلح "الجزاء، وحروف المجازاة، والحروف التّي يجازى بها"[1]، وهي بذلك من أهمّ المصطلحات التّي استعملها للتّعبير عن الجملة الشّرطيّة ومكوّناتها.

***1/2*)-عناصر الجملة الشّرطية عند سيبويه:** تتألّف الجملة الشّرطيّة من ثلاث عناصر أساسيّة، وهي: **أداة الشرط، وفعل الشرط، وفعل جواب الشرط**، كما ذكرنا سابقا، وقد اصطلح عليها سيبويه مصطلحات غير هذه، هي:

أ)- الشرط = الجزاء.

ب)- أدوات الشرط = حروف الجزاء.

ج)- فعل الشرط = الجزاء.

د)- جواب الشرط = جواب الجزاء.

وسنوضّح تسمياتها عند سيبويه وفق المخطّط الآتي:

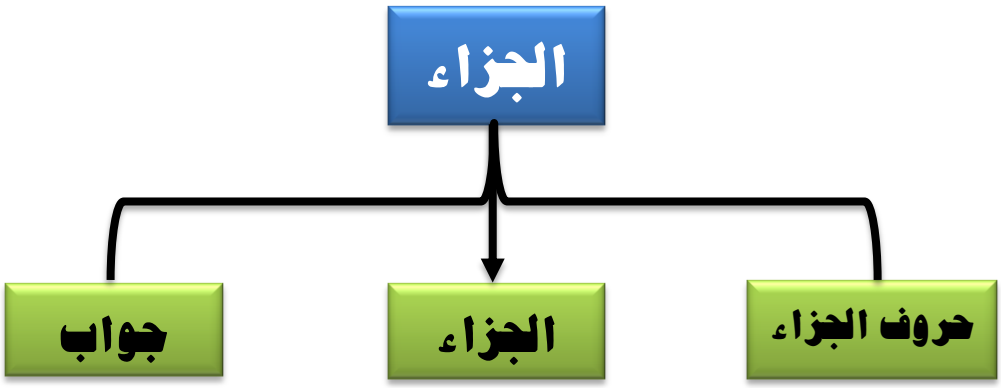

وسنشرح فيما يأتي كلّ عنصر من هذه العناصر:

[1])- انظر: أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر، **الكتاب**، ص *56-57*

1/1/2)-الأداة: تعرف الأداة عند سيبويه باسم "**حروف الجزاء**"، وهي أهمّ عنصر في التّركيب الشّرطي، لأنّها تدخل على الفعل المضارع فتجزمه، فقد قال سيبويه "واعلم أنّ حروف الجزاء تجزم الأفعال وينجزم الجواب بما قبله"[1]، وهي إشارة لأنّ وظيفتها هي الجزم.

وقد قسّم سيبويه أدوات الشّرط إلى أسماء وظروف، ويظهر ذلك في قوله: "فما يجازى به من الأسماء غير الظّروف: **من**، **وما**، **وأيّهم**، وما يجازى به من الظّروف: **أي حين**، **ومتى** **وأين**، **وأنّى**، **وحينما**، ومن غيرهما: **إن**، **وإذما**"[2]، فسيبويه يعدّ أوّل من قسّم أدوات الشّرط ويقصد بغير الأسماء مصطلح الحرف.

أمّا الأداتان "**إذ** / **حيث**"، فسيبويه يشترط التّركيب فيهما من أجل ضمّهما إلى الأدوات الشّرطيّة، وذلك بإضافة (**ما**) الحرف الزّائد إليهما، فقد قال: "ولا يكون الجزاء في حيث ولا في **إذ** حتّى يضمّ إلى كلّ واحد منهما (**ما**) "[3]، فإضافة (**ما**) الزّائدة إليهما يحمّلهما معنى الشّرط.

والملاحظ على تقسيمات سيبويه لحروف الجزاء أنّه لم يذكر بعض الأدوات الشّرطيّة، مثل: **كيف**، **ولو**، **وإذا**، **ولولا**، رغم دلالتها على الشّرط، ونرجّح سبب ذلك إلى أنّ الأصل في الأدوات الشّرطيّة عنده العمل، وأنّ الجزم سمة من سمات الأدوات الشرطيّة، وتلك الأدوات لا عمل لها، ولا تقوم بعمل الجزم، هذا ما جعل سيبويه لا يصنّفها ضمن أدوات الشّرط.

وسنهيكل تقسيم سيبويه لحروف الجزاء وفق ما يأتي:

---

[1])- أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر، **الكتاب** ص*62*

[2])- **المصدر نفسه**، ص *55*

[3])- **المصدر نفسه**، ص*56*

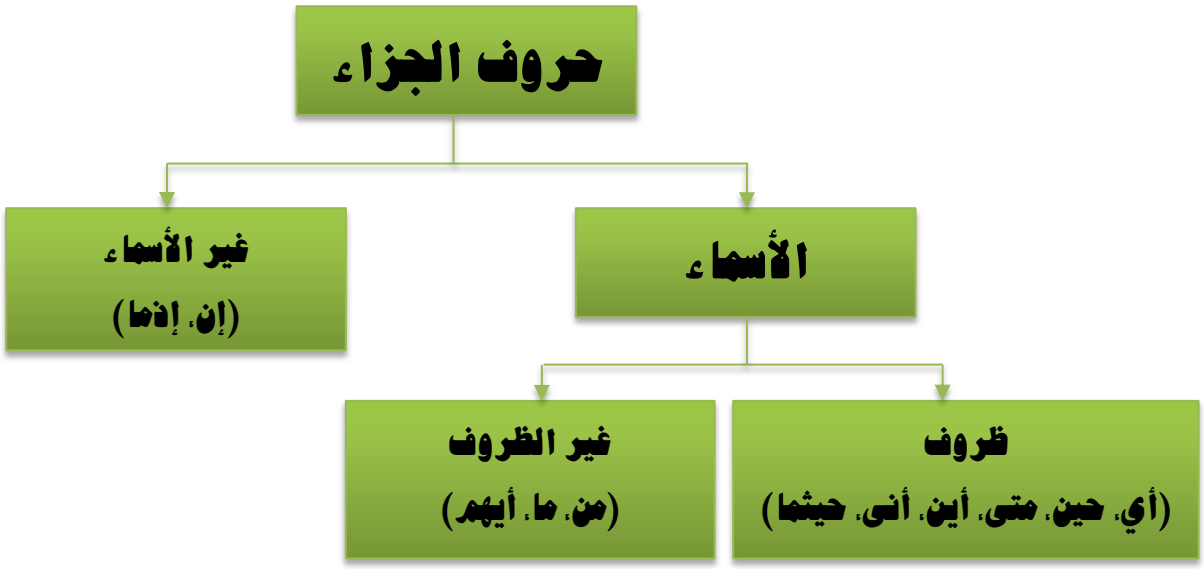

سنتحدّث فيما يأتي عن تقسيمات الأدوات الشرطيّة، حيث هناك أدوات بسيطة، وهناك أدوات مركّبة، وهناك أدوات تقبل البساطة والتّركيب، وسنشرح كلّ تقسيم والأدوات التّي تندرج ضمنه فيما يلي:

1/2-1-1)-الأدوات البسيطة:

إنّ المقصود بالأدوات البسيطة هي الأدوات التّي لا تلحقها **(ما)** الزّائدة أبدا، أي لا تركّب ومن هذه الأدوات:

أ)- الأداة (من): إنّ الأداة **(من)** من الأدوات الشّرطيّة البسيطة، أي التّي لا تلحقها **(ما)** مطلقا وقد ذكرها صاحب الكتاب في باب الجزاء، حيث قال: "فما يجازى به من الأسماء غير الظّروف من وما وأيّهم"[1]، فقد صنّف سيبويه الأداة الشّرطيّة **(من)** ضمن الأسماء، وهي أداة شرطية بسيطة.

فأداة الشّرط **(من)** قد تكون دالّة على الشّرط في سياق معيّن، وقد تفارق معنى الشّرط في سياق آخر، قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسۡبُهُۥٓ ۚ ﴿٣﴾ ﴾ [الطلاق: ٣] فـ**(من)** جاءت في هذه الآية للدلالة على الشّرط، غير أنّها تكون للاستفهام في مواضع أخرى، قَالَ تَعَالَى: ﴿ قَالُواْ مَن فَعَلَ

[1]- أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر، **الكتاب**، ص56

هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَآ ﴿٥٩﴾ ﴾ [الأنبياء: ٥٩]، وتأتي اسما موصولا، مثل قوله تعالى: ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ﴿١٤﴾﴾ [الأعلى: ١٤] " ومنه فأداة الشّرط **(من)** تعدّ من الأدوات التّي صنّفها سيبويه ضمن حروف الجزاء.

2-1-1/2)-الأدوات التّي تكون بسيطة و مركّبة: هناك من الأدوات الشّرطيّة ما يكون بسيطا ومركّبا-حسب تصنيف سيبويه- ومعنى هذا أنّه يجوز إلحاق **(ما)** الزّائدة بها، دون تأثير في المعنى إذا لم تلحق بها هذه الأداة، وسنفصّل في هذه الأدوات فيما يلي:

أ)- الأدوات (متى. إن. أين. أي): تعدّ الأدوات الشّرطيّة **(متى. إن. أين. أي)** من الأدوات التّي تكون بسيطة ومركّبة، وقد عرضها سيبويه في كتابه حسب أبي أوس الشّمسان الذي قال: "وقد ذكر سيبويه هذه الأدوات بشكلها البسيط في أوّل الباب ثمّ ذكرت في معرض إجابة الخليل هي والشّكل المركّب لها، فكانت بعد إضافة **(ما)** إلى كلّ منها على النّحو الآتي: **متى ما. إن ما. أياما**"[1]، فهي إذن: من الأدوات التّي تقبل التّركيب والبساطة، وسنشرح كلّ أداة فيما يلي:

أ/أ)- الأداة (إن):

الأداة **(إن)** من الأدوات التّي فصّل في شرحها سيبويه، لأنّها تعدّ "أمّ حروف الجزاء" وذلك لأنّها لا تفارق معنى الشّرط، وأنّها تصلح لكلّ ضروبه، وتقع موصولا لكلّ ما يوصل به من زمان، أو مكان، أو عاقل، أو غير عاقل، هذا ما تضمّنه قول سيبويه عنها، حيث قال: "زعم الخليل أن **(إن)** هي أمّ حروف الجزاء، فسألته: لم قلت ذلك؟ فقال: من قبل أنّي أرى حروف الجزاء قد يتصرّفن فيكنّ استفهاما، ومنها ما يفارقه **(ما)** فلا يكون فيه الجزاء، وهذه على حال واحدة أبدا لا تفارق المجازاة"[2]، فهي تتضمّن معنى الشّرط في جميع مواقعها في الجملة.

إذن: فالأداة الشّرطيّة **(إن)** من الأدوات العاملة، وعدّها سيبويه من الأدوات البسيطة التّي تقبل التّركيب، حيث أجاز أن تلحقها**(ما)** الزّائدة، وأعطى مثالا عن ذلك، حيث قال: "إن ما

---

[1])- أبو أوس إبراهيم الشّمسان، **الجملة الشرطية عند النحاة العرب**، ص*175*

[2])- أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر سيبويه، **الكتاب**، ص*63*

تأتني آتك"[1]، أثناء حديثه عن الأداة (**مهما**)، فتصبح (**إن ما**)، وقد تدغم نون (**إن**) في (**ما**) فتصبح (**إما**)، نحو قوله تعالى:﴿ إِمَّا يَبۡلُغَنَّ عِندَكَ ٱلۡكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوۡ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفّٖ وَلَا تَنۡهَرۡهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوۡلٗا كَرِيمٗا ٢٣ ﴾، [الإسراء: ٢٣]، كما ترد نون (**إن**) مدغمة في (**لا**)، فتصبح (**إلا**)، كقوله تعالى: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدۡ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذۡ أَخۡرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ثَانِيَ ٱثۡنَيۡنِ﴾ [التوبة: ٤٠]

أ/ب)- الأداة (مهما): تعدّ الأداة (**مهما**) من الأدوات الشّرطيّة التّي تكون مركّبة وبسيطة فسيبويه رغم أنّه لم يذكرها في التّقسيم، إلاّ أنّه قد جعلها من قبيل (**أين**) و (**متى**)، حيث قال: "وسألت الخليل عن (**مهما**) فقال: هي ما أدخلت معها (**ما**) لغوا بمنزلتها مع (**متى**) إذا قلت: متى ما تأتني آتك، وبمنزلتها مع (**إن**) إذا قلت: إن ما تأتني آتك، وبمنزلتها مع أين، كما قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ أَيۡنَمَا تَكُونُواْ يُدۡرِككُّمُ ٱلۡمَوۡتُ ٧٨ ﴾ [النساء: ٧٨]، وبمنزلتها مع (**أي**) إذا قلت: "أياما تدعو فله الأسماء التّي في الأولى، وقد يجوز أن يكون (**مه**) كإذ ضمّ إليها (**ما**)"[2]، فسيبويه جعل الحسنى"، ولكنّهم استقبحوا أن يكرّروا لفظا واحدا فيقولوا: (**ماما**)، فأبدلوا الهاء من الألف احتمالين لتفسيرها:

الاحتمال الأول أنّ أصل (**مهما**) هي الأداة (**ما**) أكره أن يقولوا (**ماما**) إذا أضيفت إليها (**ما**) الزّائدة، فأبدلت الألف الأولى هاءً.

الاحتمال الثاني أنّ أصل (**مهما**) هو: (**مه**) ضمّت إليها الأداة (**ما**)، فتضمّنت معنى الشّرط.

3-1-1/2)-الأدوات المركّبة: إنّ ما يستشفّ من تقسيمات سيبويه لحروف الجزاء أنّه قد جعل بعض الأدوات ضمن الأدوات المركّبة، والتّي تعني الأداة الأصليّة تضاف إليها (**ما**) الزّائدة، وقد اشترط سيبويه التّركيب فيها من أجل ضمّها إلى الأدوات الشّرطيّة، ومن الأدوات المركّبة التّي ذكرها سيبويه في كتابه (**حيثما وإذما**)، وسنشرح ذلك فيما يأتي:

أ)- الأداتان (إذما وحيثما):

---

[1])- أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر سيبويه، **الكتاب**، ، ص*59*

[2])- **المصدر السابق**، ص *59-60*

لقد خصّ سيبويه الأداتان (**حيث وإذ**) بالتّركيب، فقد قال: "ولا يكون الجزاء في حيث ولا في إذ، حتّى يضمّ إلى كل واحد منهما (**ما**)، فتصير إذ مع ما بمنزلة إنّما وكأنّما، وليست (**ما**) فيهما بلغو، ولكلّ واحد منهما مع ما بمنزلة حرف واحد"[1]، فسيبويه لا يجعلهما من أدوات الشّرط حتّى تضاف إليهما (**ما**) الزّائدة.

إذن: ما نستنتجه من شرح سيبويه لحروف الجزاء أنّه ركّز على البساطة والتّركيب، حيث جعل من الأدوات ما هو بسيط وما هو مركّب، وما يقبل الاثنين، أي البساطة والتّركيب، وسنمثّل هذه التّقسيمات في المخطّط الآتي:

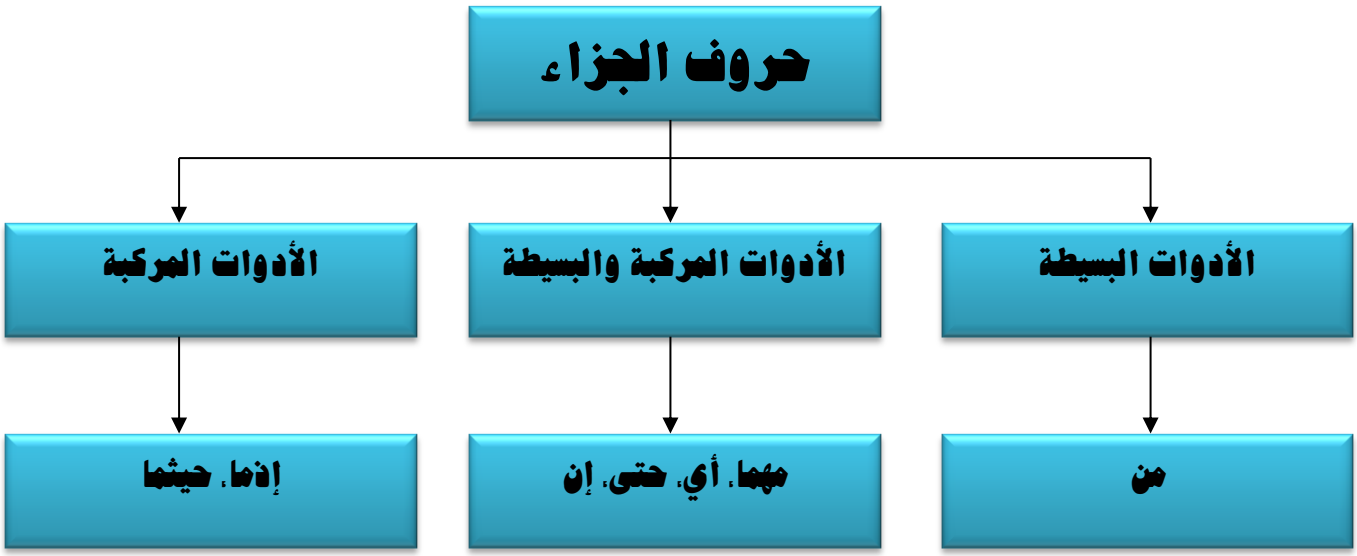

***4-1-1/2*)-الأدوات الشّرطيّة المستثناة عند سيبويه:** إنّ سيبويه في تقسيمه للأدوات الشّرطيّة قد أهمل بعض الحروف ولم يجعلها من قبل الأدوات الشّرطيّة، كالأداتين (إذا) و (كيف) وسنشرح ذلك فيما يأتي:

أ)- الأداة (إذا): تعدّ (**إذا**) من الأدوات التّي استثناها سيبويه في تصنيفه للأدوات الشّرطيّة وعلّل سبب ذلك في قوله: "وسألت عن (**إذا**) ما منعهم أن يجازوا بها؟ فقال: الفعل في (**إذا**)

[1])- أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر سيبويه، **الكتاب**، ، ص56

بمنزلته في **(إذ)**، إذا قلت: أتذكّر إذ تقول، فإذا فيها تستقبل بمنزلة إذ فيما مضى، ويبيّن هذا أنّ **(إذا)** تجيء وقتا معلوما، ألا ترى أنّك لو قلت: آتيك إن احمرّ البسر كان قبيحا، فإن أبدا مبهمة وكذلك حروف الجزاء، وإذا توصّل بالفعل، فالفعل في إذا بمنزلته في حين، كأنّك قلتّ: الحين الذي تأتيني فيه آتيك فيه"[1]، فالسّبب في عدم المجازاة بـــ**(إذا)** عند سيبويه، هو دلالتها على وقت معلوم، وهو الاستقبال، بينما تكون أدوات الجزاء الأخرى مبهمة، أي غير دالّة على وقت معلوم.

ب)- الأداة (كيف): لم يجعل سيبويه الأداة **(كيف)** من الأدوات الشّرطيّة، وذلك لأسباب شرحها في قوله: "وسألت الخليل عن قوله كيف تصنع أصنع، فقال: هي مستكرهة وليست من حروف الجزاء، ومخرجها على الجزاء، لأنّ معناها على أي حال تكن أكن"[2]، ففي هذا القول تصريح على أنّها ليست من حروف الجزاء لأنّها أكثر ما تكون في الاستفهام، فالمجازاة عند سيبويه مقتصرة على الإعمال جزما، ومن ثمّ يفهم إهماله للأدوات الشّرطيّة غير الجازمة.

2-2)-فعل الشّرط وجوابه: لقد اهتمّ سيبويه بفعلي الشّرط والجواب لكونهما من أهمّ عناصر الجملة الشّرطيّة، حيث إذا حذف واحد منهم اختلّ معنى الشّرط، فالقاعدة الأساسيّة للشّرط هي أن ينجزم فعل الشّرط وفعل جواب الشّرط بالأدوات الشّرطيّة التّي قبلها، فقد قال سيبويه: "واعلم أنّ حروف الجزاء تجزم الأفعال وينجزم الجواب بما قبله"[3]، فالأصل في عناصر الجملة الشّرطيّة الجزم، إذ تدخل إحدى الأدوات الشّرطيّة على فعلين مضارعين فتجزمهما، ويسمّى الأوّل فعل الشّرط والثّاني جوابه، لكنّهما قد يردان بصور أخرى مختلفة أوّلها سيبويه في كتابه، واستنتجها أبو أو أوس الشّمسان من أقوال سيبويه، وصنّفها كما يأتي:

---

[1]- أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر سيبويه، **الكتاب**، ص*60*

[2]- **المصدر السابق**، ص *60*

[3]- **المصدر نفسه**، ص *62*

1–فعل الشّرط ماضي وفعل الجواب مضارع مرفوع[1]، وقد وردت هذه القاعدة في قول سيبويه: "وقد تقول إن آتيتني، أن آتيك إن أتيتني"[2].

2–فعل الشّرط مضارع مجزوم، فعل الجواب مضارع مرفوع[3]، وقد وردت هذه القاعدة في قوله: "ولا يحسن إن تأتني آتيك من قبل أنّ إن هي العاملة".[4]

3–فعل الشّرط ماضي وفعل الجواب مضارع مجزوم[5] ، وقد وردت هذه القاعدة في قول سيبويه: " وقد يقال إن أتيتني آتك، وإن لم تأتني أجزك، لأنّ هذا في موضع الفعل المجزوم وكأنّه قال: إن تفعل أفعل، ومثل ذلك قوله عزّ وجلّ "من كان يريد الحياة الدّنيا وزينتها نوفّ إليهم أعمالهم فيها، فكان فعل".[6]

إذن: ففعل الشّرط وجوابه قد لا يردان بالصّورة الأصليّة لهما، بل قد يتفرّعان إلى صور أخرى، ذكرها سيبويه في كتابه، وسنمثّل هذه الصّور الفرعيّة في المخطّط الآتي:

---

[1])– أبو أوس إبراهيم الشّمسان، **الجملة الشرطية عند النحاة العرب**، ص*243*

[2])– أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر سيبويه، **المصدر نفسه**، ص*66*

[3])– أبو أوس الشّمسان، **المصدر نفسه**، ص*245*

[4])– أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر سيبويه، **المصدر نفسه**، ص*67*

[5])– أبو أوس الشّمسان، **المصدر نفسه**، ص *246*

[6])– أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر سيبويه، **المصدر نفسه**، ص*68*

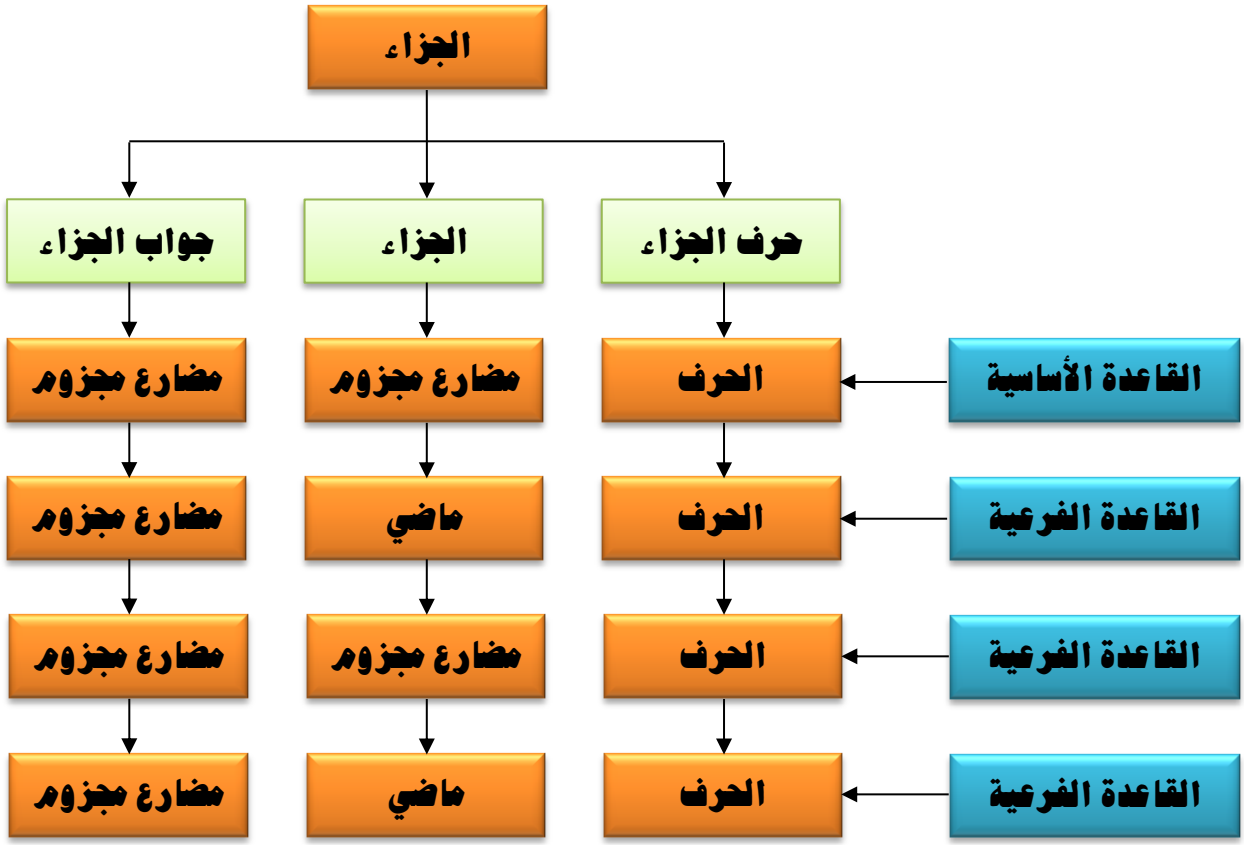

3)-تركيب الجملة الشرطية عند سيبويه: لقد درس سيبويه العناصر المركّبة للجملة الشّرطيّة بكل تفاصيلها، وتوصّل إلى نتيجة مفادها أنّ عناصر الجملة الشّرطيّة مترابطة فيما بينها، حيث يؤدّي حذف إحداها أو تغيير مواضعها إلى تغيير في المعنى، وهذا ما سنشرحه فيما يأتي:

3-1)-الرّبط: إنّ الجملة الشّرطيّة مترابطة العناصر، متكاملة الجزئيّات، ونقصد بالرّبط "ما تحتاجه الجملة الشّرطيّة من ربط ركنيها الشّرطي والجوابي"[1]، ويتحقّق هذا الرّبط بثلاث مسائل أساسيّة لم تغب عن ذهن سيبويه، هي:

3-1-1)-الرّبط بالجزم: الصّورة الأساسيّة للتّركيب الشّرطي كما ذكرنا سابقا هي (أداة الشّرط + فعل الشّرط + جواب الشّرط)، والأصل أن يكون جواب الشّرط فعل مضارع مجزوم وفي حالة كونه على هذا النّحو فإنّ الرّابط هو الجزم.

[1]- أبو إبراهيم أوس الشّمسان، **الجملة الشرطية عند النحاة العرب**، ص 275

3-1-2)-الرّبط بالفاء: لقد ذكر سيبويه في "الكتاب" قضيّة الرّبط بالفاء، حيث قال: "اعلم أنّه لا يكون جواب الجزاء إلاّ بفعل أو بالفاء"، فسيبويه يقترح وجهين لجواب الشّرط الفعل أو الفاء، غير أنّه لا يقصد من ذلك التّخيير وإنّما الفعل أوّلا، ثمّ الفاء كإمكانيّة ثانية ومنه قوله تعالى:﴿ قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْعَٰبِدِينَ ﴿٨١﴾ ﴾ [الزخرف: ٨١]، وتسمّى هذه الفاء فاء الجواب لاقترانها بجواب الشّرط، وفاء الرّبط لأنّها تربط بين طرفي التّركيب الشّرطي.

3-1-3)- الرّبط بـ (إذا): -أوردنا سابقا نقلا- عن سيبويه أنّ الجزاء لا يكون إلاّ بالفعل أو بالفاء، غير أنّه وفي المقام ذاته، يعرض سيبويه رأيا آخر في الرّبط، هو الرّبط بإذا، حيث يقول: "وسألت الخليل عن قوله عزّ وجلّ: ﴿ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴿٣٦﴾ ﴾ [الروم: ٣٦]، فقال: هذا كلام معلّق بالكلام الأوّل، كما كانت الفاء معلّقة بالكلام الأوّل، وهذا هاهنا في موضع قنطوا، كما كان الجواب بالفاء في موضع الفعل"[1]، ما نستنتجه من قول سيبويه أنّه يعتبر الرّبط بإذا كالرّبط بالفاء، حيث وردت الفاء وإذا متلازمتين، ومن ذلك قوله تعالى﴿ وَٱقْتَرَبَ ٱلْوَعْدُ ٱلْحَقُّ فَإِذَا هِىَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يَٰوَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِى غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا بَلْ كُنَّا ظَٰلِمِينَ ﴿٩٧﴾ ﴾ [الأنبياء: ٩٧]، فهذه الآية من الشّواهد التّي تثبت ورود الفاء وإذا متلازمتين، لكن سيبويه يرى هذا التّلازم غير مستحسن، حيث قال: [2] "ولو كان إدخال الفاء على إذ مستحسنا لكان الكلام بغير الفاء قبيحا، فهذا قد استغنى عن الفاء كما استغنت الفاء عن غيرها، فصارت إذا هاهنا جوابا كما صارت الفاء"، فسيبويه استنتج أنّ التّلازم بين إذا والفاء قبيح، وهو بذلك يدفع إمكانيّة التّلازم بينهما.

3-2)- الرتبة: الجملة الشّرطيّة إذا فقدت إحدى عناصرها الثلاث، فقدت الدّلالة على الشّرط لذلك وردت مرتّبة وفق هيكل معيّن ذكرناه سابقا، هذا التّرتيب له أهمّية كبيرة في الحفاظ على معنى الشّرط، والمقصود بالرتبة:" المواضع التّي يأخذها كلّ عنصر من عناصر الجملة فيها

---

[1])- أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر سيبويه، **الكتاب**، ص*64*

[2])- **المصدر السابق**، ص*64*

بالنّسبة للعناصر الأخرى، وما يترتّب على ذلك"[1]، فالتّرتيب ضروريّ للحفاظ على معنى الجملة الشّرطيّة.

ولقد اهتمّ سيبويه بمسألة الرّتبة في الجملة الشّرطيّة، ويرى أنّ حقّ الصّدارة فيها يكون للأداة، رغم أنّه لم يستخدم هذا المصطلح، وهو ما قال به أبو أوس الشّمسان: "أنّنا لا نجد عند سيبويه استخداما لمصطلح " الصّدارة"، ولا لما يقابله، ولكنّه بدون شكّ عرف القضيّة، ودرسها دراسة علميّة من خلال الأمثلة، وذلك بمراقبته الاسم المقدّم على الأداة"[2]، حيث يقول سيبويه: " وممّا لا يكون في الاستفهام إلاّ رفعا قولك: أعبد الله إن تره تضربه، وكذلك إن طرحت الهاء مع قبحه، فقلت: أعبد الله إن تره تضرب، فليس للآخر سبيل على الاسم، لأنّه مجزوم وهو جواب الفعل الأوّل وليس للفعل الأوّل سبيل على الاسم، لأنّه مجزوم مع إن بمنزلة قولك: أعبد الله حين يأتني أضرب"[3]، فهذا القول خير دليل على وجوب تصدّر الأداة عند سيبويه، وإن لم يصرّح بذلك أثناء دراسته للجملة الشّرطيّة.

3-2-1)- تقديم جواب الشّرط على الأداة:

إنّ مسألة تقديم جواب الشّرط على الأداة في الجملة الشّرطيّة غير جائز عند سيبويه، ويظهر ذلك في قوله: "وقبح في الكلام أن تعمل إن أو أيّ شيء من حروف الجزاء في الأفعال حتّى تجزمه في اللّفظ، ثمّ لا يكون لها جواب ينجزم بما قبله"[4]، ويفهم من هذا الكلام أنّ أدوات الشّرط العاملة لا بدّ لها من فعلين، فإذا جزمت الأوّل وجب أن يؤتى بجوابه مضارعا مجزوما، أمّا إذا لم تعمل إن أو غيرها من أدوات الشّرط فإنّه يجوز تقديم الجواب عليها، ويكون ذلك خاصّة إذا كان فعل الشّرط ماضيا، نحو: آتيك إن آتيتني.

3-2-2)- تقديم فعل الشرط على الأداة: يرى سيبويه أنّه من غير الجائز تقدّم الفعل على الأداة، حيث يقول: "واعلم أنّ حروف الجزاء يقبح أن تتقدّم الأسماء فيها الأفعال، وذلك لأنّهم

---

[1]- أبو إبراهيم أوس الشّمسان، **الجملة الشرطية عند النحاة العرب**، ص75

[2]- **المرجع نفسه**، ص301

[3]- أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر سيبويه، **المصدر نفسه**، ص132

[4]- **المصدر نفسه** ، ص66

شبّهوها بما يجزم ممّا ذكرنا، هذا في الكلام"[1]، أمّا في الشّعر فقد أجاز ذلك، حيث قال: "إلاّ أنّ حروف الجزاء قد جاز ذلك فيها في الشّعر، لأنّ حروف الجزاء يدخلها فعل ويفعل"[2]، أي أنّ في الشّعر يجوز تقدّم الأداة على الفعل، وذلك للضّرورة الشّعرية.

3-2-3)- الحذف:

إنّ الجملة الشّرطيّة كغيرها من الجمل تتعرّض للحذف كما تتعرّض للتّوسعة، والحذف يكون في أحد عناصرها، كحذف الأداة، أو فعل الشّرط، أو جواب الشّرط، وقد ذكر سيبويه نماذج من حذف إحدى عناصر الجملة الشّرطيّة، كحذف الجواب، وسنشرحه فيما يأتي:

3-2-3-1)- حذف جواب الشرط: جواب الشّرط هو أكثر عناصر الجملة الشّرطيّة تعرّضا للحذف، وقد أجاز سيبويه ذلك مشترطا معرفة معنى الجواب، حيث قال: "وسألت الخليل عن قوله جلّ ذكره: "حتّى إذا جاؤوها وفتّحت أبوابها"، أين جوابها؟ وعن قوله جلّ وعلا: "ولو يرى الذين ظلموا إذ يرون العذاب'، "ولو ترى إذ وقفوا على النّار"، فقال: إنّ العرب قد تترك مثل هذا الخبر (الجواب) في كلامهم، لعلم المخبر لأيّ شيء وضع هذا الكلام"[3]، فجواب الشّرط يحذف في حالة وجود دليل يدلّ عليه.

في الأخير نستنتج أنّ سيبويه قد درس الجملة الشّرطيّة في باب الجزاء، حيث بيّن أهمّ عناصرها، ودرس أهم العلاقات التّركيبيّة التّي تجمع عناصرها، فهو قد ألمّ بجميع تفاصيلها.

المبحث الثّاني: الجملة الشّرطيّة عند علماء النّحو المحدثين:

سار المحدثون على نهج القدامى في دراستهم للجملة الشّرطيّة، وقد اختلفوا كما اختلف القدامى في تصنيفهم للجملة الشّرطيّة، حيث منهم من درسها كجملة قائمة بذاتها، ومنهم من درسها ضمن مباحث جزم المضارع، ومنهم من درسها ضمن الأساليب اللّغويّة، ومن أبرز

---

[1])- أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر، **المصدر نفسه**، ص*112*

[2])- **المصدر نفسه**، ص*112*

[3])- **المصدر نفسه**، ص*103*

النّحويّين الذين تناولوا الشّرط في كتبهم: مهدي المخزومي، وفاضل صالح السامرّائي، وفيما يأتي تفصيل لما جاء به كلّ واحد منهم.

***1*)-الجملة الشّرطيّة عند مهدي المخزومي:** مهدي المخزومي من أشهر الباحثين اللغويين العرب في الفترة الحديثة، وهو من كبار المجدّدين في الدّرس النّحوي تنظيرا وتطبيقا، فقد عني بالتّيسير النّحوي منذ بداية رحلته العلميّة، واشتهرت محاولاته في أرجاء الوطن العربيّ، حيث تقوم أعماله على أساس علمي متين، وتعدّ محاولاته من أشمل محاولات إصلاح النّحو في العالم العربيّ.

تحدّث المخزومي في كتبه عن الجملة والإعراب وعلاماته والأفعال والأساليب، وما يهمّنا في بحثنا هو دراسته للجملة الشّرطيّة، فهو لا يعتبرها جملة قائمة برأسها، حيث قال: "ليست عبارة الشّرط جملة، كما يراد من الجملة فيما أتيناه في الفصل الخاصّ بها، وإن تألّفت من مسند إليه ومسند، لأنّها على حدة لا تعبّر عن فكرة تامّة"[1]، فهو بذلك يرفض اعتبارها جملة لأنّها لا تعبّر عن فكرة تامّة، وقد درس الشّرط ضمن الأساليب اللّغويّة، وفيما يأتي تفصيل لأهمّ ما جاء به المخزومي حول الجملة الشّرطيّة، وعناصرها.

1/1)-الشّرط عند مهدي المخزومي:

***1/1-1*)- مفهومه:** عرّف مهدي المخزومي الشّرط بقوله: "الشّرط أسلوب لغوي ينبني بالتّحليل على جزأين، الأوّل: منزل منزلة السّبب، والثّاني: منزل منزلة المسبّب، يتحقّق الثّاني إذا تحقّق الأوّل، وينعدم الثّاني إذا انعدم الأوّل، لأنّ وجود الثّاني معلّق على وجود الأوّل نحو: إن جاء خالد جئت، ففي هذه الجملة شيئان، هما: مجيء خالد والذّهاب، وثانيهما: وهو الذّهاب، معلّق وجوده على أوّلهما، وهو مجيء خالد، فإذا جاء خالد تحقّق الذّهاب، وإن لم يجيء، لم يكن ذهاب، فجملة الشّرط إذن تتألّف من عبارتين لا استقلال لأحدهما عن الأخرى، تسمّى العبارة الأولى شرطا، والعبارة الثّانية جوابا أو جزاء"[2]، فالمخزومي أعطى تعريفا

---

[1])- مهدي المخزومي، **في النّحو العربي؛ نقد وتوجيه**، دار الرّائد العربي، ط2، بيروت، *1986*، ص*284*

[2])- **المرجع السابق**، ص*284*

واضحا وشاملا للشّرط، بيّن فيه أنّ الشّرط أسلوب ترتيبي يلتزم فيه شيء بشيء آخر، حيث يتحقّق الأوّل بوجود الثّاني، يسمّى الأوّل فعل الشّرط والثّاني جوابه.

1/1/2)-رأي المخزومي في تركيب عبارتي الشرط والجزاء:

جعل مهدي المخزومي جملة الشّرط جملة واحدة غير مركّبة، فهو يردّ على النّحاة الذين يجعلون جملة الشّرط مركّبة من جملتين، هما : جملة الشّرط وجملة الجواب، حيث يقول: "ليست جملة الشّرط جملتين إلاّ بالنّظر العقلي والتّحليل المنطقي، أمّا بالنّظر اللّغوي فعبارتا الشّرط والجزاء جملة واحدة، وتعبير لا يقبل الانشطار، لأنّ الجزء من المعقولين فيها إنّما يعبّران معا عن فكرة واحدة، لأنّك إذا اقتصرت على واحدة منهما أخللت بالإيضاح عمّا يجول في ذهنك، وقصرت عن نقل ما يجول فيه إلى ذهن السّامع"[1]، فهو يعتبرها جملة بسيطة وليست مركّبة، حيث إذا اقتصرنا على جملة واحدة لم يصل المعنى كاملا إلى ذهن المتلقّي.

ضف إلى ذلك أنّه يردّ على ابن هشام الذي درس جملة الشّرط ضمن الجمل التّي لها محلّ من الإعراب، والجمل التّي ليس لها محلّ من الإعراب، حيث يقول: "فمن فضول القول أن نطيل الكلام في بيان ماله محلّ من الإعراب وما ليس له محلّ منه، ومن التّصعيب على الدّارسين عقد فصول وأبواب لا تفسّر أسلوبا ولا توضّح مبهما منه، وإذن ليس هناك في الاعتبارات اللّغوية جملة اسمها جملة الشّرط، وأخرى اسمها: جملة الجواب، وإنّما هناك جملة واحدة، هي جملة الشّرط"[2]، فالمخزومي يرى أنّ تقسيم جملة الشّرط إلى جملتين، تقسيم قائم على النّظر العقلي والتّحليل المنطقي الذي كان طاغيا على أذهان النّحاة، وقد سمّى كلّ واحدة منهما جملتي الشّرط والجواب عبارة، أي عبارة الشّرط وعبارة الجواب، ومن الاثنين تتكوّن الجملة الشّرطيّة.

1/1/3)-نظام الجملة في الشرط عند المخزومي: تحدّث المخزومي عن عناصر الجملة الشّرطيّة، والمتمثّلة في الأداة، وفعل الشّرط وجوابه، وقد أطلق على هذه العناصر مصطلح

---

[1]- مهدي المخزومي، **في النّحو العربي؛ نقد وتوجيه**، ص286

[2]- **المرجع السابق**، ص286

"نظام الجملة في الشّرط"، حيث قال: "لجملة الشّرط نظام خاصّ يغلي اتّباعه، وذلك أن تتصدّر أداة الشّرط، وتليها عبارة الشّرط، ثمّ عبارة الجواب، نحو: إن يسافر أخوك أسافر معه"[1]، فقد بيّن مهدي المخزومي أنّ للجملة الشّرطيّة نظام، وهو بتصدّر الأداة للجملة، ثمّ فعل الشّرط، ثمّ جواب الشّرط، فهو بهذا يتّبع النّحاة في ترتيبهم لعناصر الجملة الشّرطيّة، وبما أنّ حقّ الصّدارة يكون للأداة، فإنّنا سنفصّل الحديث عنها أوّلا، ثمّ ننتقل إلى بقيّة العناصر.

1/1-4)-أدوات الشرط: إنّ الوظيفة الأساسيّة لأدوات الشّرط هي الرّبط بين جملتي الشّرط والجواب، فهي من تضمّنهما معنى الشّرط، وقد خصّصها مهدي المخزومي بالدّراسة والشّرح فقد جاء بتقسيم مغاير لتقسيمات النّحاة القدامى، حيث راعى في تقسيمه الأصالة والكناية، حيث قال: أسلوب الشّرط يعتمد في دلالته على طائفتين من الأدوات:

1-أدوات دالّة على الشّرط أصالة، وهي: **(إن)**، **(إذا)**، **(لو)**.

2-أدوات دالّة على الشّرط كناية، وهي: **(ما)**، **(مهما)**، **(من)**، **(أي)**، **(أين)**، **(متى)**، **(أيان)**، **(كيف)**، **(أنى)**، **(حيثما)**[2]، وسنهيكل هذه الأدوات وفق المخطّط الآتي:

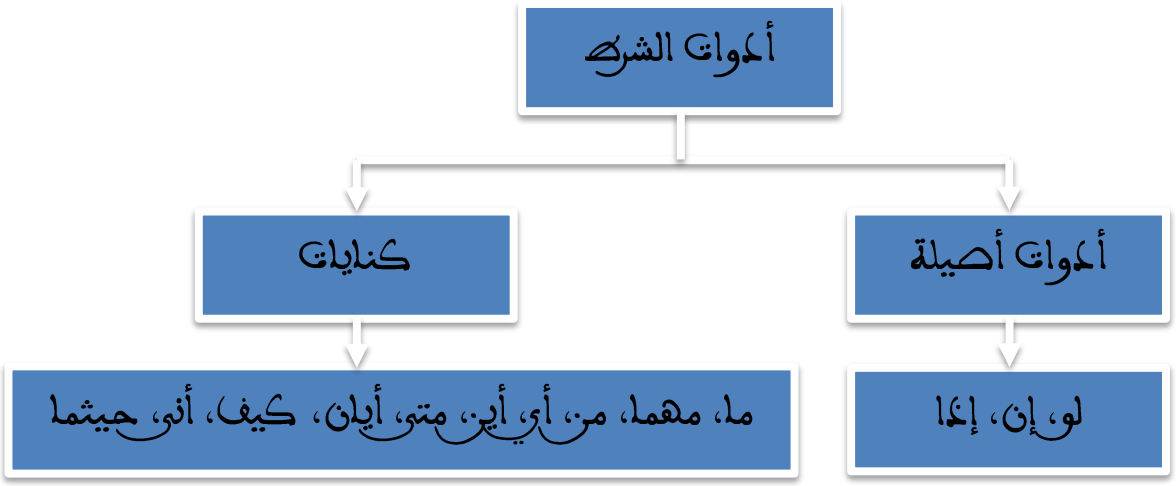

وقد قام المخزومي بشرح هذه الأدوات وتفصيلها، وهذا ما سنبيّنه فيما يلي:

---

1)- مهدي المخزومي، **في النحو العربي نقد وتوجيه**، ص*289*

2)- نظر: **المرجع السابق**، ص*290-291*

أولا: الأدوات الدالة على الشرط أصالة: صنّف المخزومي بعض الأدوات الشّرطيّة ضمن الأدوات التّي تدلّ على الشّرط أصالة، ومعنى هذا الكلام أنّ هذه الأدوات تدلّ على الشّرط في شكلها ومعناها، حتّى وإن دخلت عليها عوامل مختلفة فمعناها لا يتغيّر، على غرار بعض الأدوات التّي تتأثر بمختلف العوامل الدّاخلة عليها، فيتغيّر معناها لتدلّ على الاستفهام أحيانا وعلى معان أخرى أحيانا أخرى.

أ)- الأداة (إن): الأداة (إن) عند المخزومي هي: "أداة تدلّ على الشّرط، نحو: إن يزرك خالد أزرك، وقوله تعالى: "إن يسرق فقد سرق أخ له من قبل"[1]، فهي عند المخزومي أداة تحمل معنى الشّرط، وقد صنّفها ضمن الأدوات التّي تدلّ الشّرط أصالة.

ب)- الأداة (إذا): قال مهدي المخزومي أنّها: "أداة تدلّ على الشّرط غير منظور إليها ظرفا خافضا لشرطه، منصوبا بجوابه، فذلك ما لا يتطلّبه الكلام، وكلّ ما يريد المتكلّم إلى التّعبير عنه بإذا أن يعلّق شيئا على شيء، نحو قوله تعالى:.."[2] ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ۝١﴾ [النصر: ١] فالمخزومي ينظر إلى **(إذا)** على أنّها أداة تدلّ على الشّرط فقط، مهملا عملها.

ج)-الأداة (لو): الأداة **(لو)** عند المخزومي هي: "أداة شرط تستعمل فيما لا يتوقّع حدوثه وفيما يمتنع تحقّقه أو فيما هو محال، أو من قبيل المحال"[3]، فهي عنده تعبير عن ما لا رجاء في تحققه، وعلى ما لا يستحيل وقوعه.

هذه هي الأدوات التّي تدلّ على الشّرط أصالة حسب تصنيف المخزومي.

2/1/2)- الكنايات: تستعمل الكنايات عند المخزومي: "استعمال الأدوات في الشّرط لتعليق الجواب على الشّرط، وتدلّ هذه الكنايات على الأشخاص والأشياء، والأزمنة، والأمكنة والأحوال، وغيرها أصالة"[4]، وهي كثيرة سنبيّنها فيما يلي:

---

[1]- مهدي المخزومي، **في النحو العربي نقد وتوجيه**، ص290

[2]- **المرجع السابق**، ص291

[3]- المرجع السابق ، ص291

[4]- المرجع السابق ، ص291

1/2-1/2)- الأدوات الدالة على كناية الأشخاص: صنّف المخزومي الأداة **(من)** والأداة **(أي)** ضمن الأدوات التّي تدلّ على كناية الأشخاص، وسنشرحهما فيما يأتي:

أ)- الأداة (من):

وهي كناية عن العاقلين، ولها مثل ما لـــ(ما) هذه من استعمالات:

1- قد تكون استفهاما.

2- قد تكون نكرة موصوفة.

3- قد تكون شرطا.

وتخرج عن الأداة **(من)** -حسب المخزومي- أداة أخرى، هي **(مهمن)**، حيث قال: ومن **(من)** هذه **(مهمن)** ، ولم يقل بها غير الكوفيّون، وهي خاصّة بالشّعر،[1] فالمخزومي فصّل في الحديث عن الأداة الشّرطيّة **(من)**، وبيّن أهمّ استعمالاتها.

ب)- الأداة (أي): الأداة **(أي)** عند المخزومي هي: "كناية عن العاقل وغيره، ولها عدّة استعمالات:

1- تستعمل موصولة.

2- تستعمل للاستفهام.

3- تستعمل للشّرط

وتصحبها **(ما)** الزّائدة للنصّ على الشّرطيّة، لأنّها لا تتصل بها إلّا في الشّرط[2]، فهذه الأداة عند المخزومي تدلّ على الإنسان وغيره، ولها استعمالات عدّيدة، وهي من الأدوات التّي تلحقها **(ما)** الزّائدة لتضمّنها معنى الشّرط.

ج)- الأدوات الدالة على كناية الأشياء: استعمل المخزومي الأداة **(ما)** للدّلالة على كناية الحيوانات والأشياء، حيث قال: "وهي كناية عن غير العاقل من الحيوانات والأشياء، وغيرها ولها عدّة استعمالات:

---

[1]- ينظر: مهدي المخزومي، **في النحو العربي نقد وتوجيه**، ص*292* بتصرف

[2]- المرجع السابق، ص*292*

1- تستعمل موصولة بجملة.

2- تستعمل للاستفهام.

3- تستعمل نكرة تامّة أو موصوفة.

4- تستعمل للشّرط[1]

ويضيف مهدي المخزومي أداة أخرى تخرج من الأداة (**ما**)، وهي الأداة (مهما)، التّي لا تستعمل إلاّ في الشّرط، وهي أداة مركّبة من (**ما**) هذه و(**ما**) الزّائدة، وقد تلازمتا في الاستعمال فصارتا بمثابة الكلمة الواحدة، ثمّ قلبت الألف الأولى هاءً، لأنّهم استقبحوا تكرار لفظ واحد، فيقولوا: (**ماما**) فأبدلوا الألف من (**ما**) الأولى هاء[2]، فهي عنده أداة مركّبة تستخدم للدّلالة على الشّرط.

د)- الأدوات الدالة على كناية المكان:

تحدّث المخزومي عن الأداة التّي تدلّ على كناية المكان، وهي الأداة (**أين**)، وسنشرحها فيما يلي:

هـ)- الأداة (أين):

الأداة (أين) عند المخزومي هي: "كناية عن المكان وتستعمل في العربيّة استعمالين:

1- في الاستفهام.

2- في الشّرط.

وقد تتصل بها (**ما**) الزّائدة لتخلص بها إلى الشّرط[3]، بمعنى أنّا من الأدوات التّي تلحقها (**ما**) الزّائدة لتضمّنها معنى الشّرط.

و)- الأدوات الدالة على كناية الزمان: تحدّث المخزومي عن الأدوات الدّالّة على كناية الزّمان، وهما الأداتين (**متى وأيان**)، وسنبيّن تعريف المخزومي لهما فيما يلي:

---

[1]- مهدي المخزومي، **في النحو العربي نقد وتوجيه**، ص *293*

[2]- ينظر: المرجع السابق، ص*291*

[3]- انظر: المرجع السابق، ص *292*

ز)- الأداة (متى): الأداة متى عند المخزومي هي: "كناية عن الزّمان، وتستعمل استعمالين:

1- في الاستفهام، مثل: متى تغادر الرّياض.

2- في الشّرط، مثل: متى تسافر أسافر.

وهي من الأدوات التّي تتّصل بها **(ما)** الزّائدة لتخلّصها إلى الشّرط[1]، فـ**(متى)** عنده تدلّ على الزّمان، وهي من الأدوات التّي تلحقها **(ما)** الزّائدة.

ح)-الأداة (أيان): جاءت الأداة **(أيان)** عند المخزومي بمعنى (متى)، حيث قال: "وأيّان ومعناها: أي حين، وهو سؤال عن زمان مثل متى، كقوله تعالى: "﴿ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا ﴾وتستعمل أيضا للشّرط[2]، فـ**(أيان)** عند المخزومي تستعمل للدّلالة على الزّمن.

ط)- الأدوات التي تستعمل كناية عن الزمان والمكان: بيّن المخزومي أنّ هناك أداة تستعمل كناية عن الزّمان والمكان، وهي الأداة **(حيثما)**، وسنشرحها فيما يأتي:

ك)- الأداة (حيثما):

تحدّث المخزومي عن الأداة (حيثما)، فقال: "و حيثما، وهي (حيث) اتّصلت بها (ما) الزّائدة"[3] فهي عنده مركّبة، ولها دلالتان:

1- كناية عن زمان، نحو: جلست حيث جلس زيد.

2- كناية عن مكان، نحو: سافرت حيث سافر زيد.

ولها في العربيّة استعمالان:

1- تستعمل استعمال الظّروف للتّعبير عن زمان ومكان.

2- تستعمل شرطا، ولا تستعمل للشّرط إلاّ مع **(ما)** الزّائدة، وتنزل منزلة الأدوات[4] فحيثما عند المخزومي لها استعمالات ودلالات عديدة.

---

[1]- ينظر: مهدي المخزومي، **في النحو العربي نقد وتوجيه**، ص*293*

[2]- ينظر: المرجع السابق، ، ص*293*

[3]- ينظر: المرجع السابق ، ص*294*

[4]- ينظر: المرجع السابق، ص*294-295*

الأحوال، وسنبيّن ذلك فيما يلي:

ل)- الأداة (كيف): هي كناية عن الحال، ولها استعمالان:

تستعمل **الأدوات الدّالّة على كناية الأحوال:**

1- إنّ الأداتين **(أنى)** و**(كيف)** من الأدوات التّي استعملها المخزومي للدّلالة على كناية في الاستفهام.

2- تستعمل في الشّرط مقرونة بما الزّائدة[1]

م)- الأداة أنى:

الأداة أنّى عند المخزومي مثل كيف، وتستعمل استفهاما بمعنى كيف، وتستعمل للشّرط[2]، فهي عنده تستعمل للاستفهام، وتستعمل للشّرط.

2-2)- فعل الشّرط: فعل الشّرط هو ثاني أركان الجملة الشّرطيّة ، وهو عند المخزومي: "ما يحتمل الأمرين التّحقّق وعدمه، أي يجوز أن يقع ويجوز ألاّ يقع"[3]، بمعنى أنّه قد يتحقّق على أرض الواقع، وقد لا يتحقّق.

2-2-1)- زمن فعل الشّرط: تحدّث المخزومي عن زمن فعل الشّرط، حيث يرى: "أنّ الفعل الذي يلي أدوات الشّرط تخلو من الدّلالة على الزّمن، سواء أكان على **(يفعل)**، أو على **(فعل)**، والماضي مع **(إن)** و**(إذا)** و**(لو)** ماضي غير حقيقي، ماض في اللّفظ فقط، وهو بعد **(لو)** أوضح دلالة على ما أزعم، لأنّ **(لو)** تستعمل للتّعبير عن البعيد التّحقّق، أو الممتنعة"[4]، فالمخزومي بيّن أنّه ليس لفعل الشّرط زمن، بمعنى أنّه خالي من الدّلالة عليه، ولقد استعمل الأدوات الشّرطيّة(إن، إذا، لو) لأنّها تدلّ على الشّرط أصالة.

2-3)- جواب الشرط:

---

[1])- ينظر: مهدي المخزومي، **في النحو العربي نقد وتوجيه**، ص*294*

[2])- ينظر: **المرجع السابق**، ص *294*

[3])- ينظر: **المرجع السابق**، ص*295*

[4])- ينظر: **المرجع السابق**، ص *296-297*

جواب الشّرط ثالث أركان الجملة الشّرطيّة، وقد تحدّث المخزومي عن الصّور التّعبيريّة التّي يرد عليها، ومن بين هذه الصّور: اقتران جواب الشّرط بالفاء، وهو ما سنبيّنه فيما يأتي:

2-3-1)- اقتران جواب الشرط بالفاء:

الأصل في جواب الشّرط أن يكون صالحا للشّرط، لكنّ هناك حالات قد يقع الجواب غير صالح له، وفي هذه الحالة وجب اقترانه بالفاء، وقد بيّن المخزومي المواضع التّي يربط فيها الجواب بالفاء، حيث قال: "والفاء إنّما تقترن بها عبارة الشّرط إذا كانت إسميّة، أو فعلا طلبيا أو فعلا جامدا، أو فعلا مقترنا بقد، أو فعلا مقترنا بالسّين أو سوف، أو فعلا مقترنا بـــ(ما) في النّفي، أو فعلا مقترنا بلن"[1]، هذه هي المواضع التّي يجب فيها ربط الجواب بالفاء عند المخزومي.

وبشكل عام: فالمخزومي درس الجملة الشّرطية ضمن الأساليب العربيّة، وقد ألمّ بجميع تفاصيلها، حيث درس أدواتها وفصّل فيها، كما أنه جاء بتقسيم مغاير لتقسيمات النّحاة لها، كما درس أركانها، مبيّنا دلالاتها، ومختلف التغيّرات التّي تطرأ عليها.

ثانيا- الجملة الشرطية عند السّامرّائي: فاضل صالح السّامرّائي من أبرز المحدثين الذين اهتمّوا بالتّفسير البياني للقرآن الكريم، ومن خلال الكشف عن أسراره الإعجازية والبلاغية وذلك بدراسة بنية الكلمة ودلالتها، كما اهتمّ بدراسة الجملة الشّرطيّة ومدى تفصيله فيها.

إنّ المتأمّل لكتب السّامرّائي لا يقرّ بتصنيف الجملة الشّرطيّة كنوع من أنواع الجمل، بل يدرجها ضمن الجملة الفعليّة، ويتّضح ذلك في قوله: "وهي عند الجمهور فعليّة وهو الرّاجح فيما أرى، ذلك لأنّ الجملة الشّرطيّة تكون إمّا مصدّرة بحرف شرط، أو باسم شرط، واسم الشّرط قد يكون عمدة وقد يكون فضلة، تقول: (من تكرم أكرم) فـــ(من) مفعول به مقدّم (....) فكما أنّه لا عبرة بالفضلات المتقدّمة هنا، وأنّ العبرة بصدر الجملة فكذلك الأمر في الشّرط فهذه كلّها جمل فعليّة"[2]، فالسّامرّائي صنف الجملة الشّرطيّة ضمن الجمل الفعليّة، كما

---

[1])- ينظر: مهدي المخزومي، **في النحو العربي نقد وتوجيه**، ص*287*

[2])- فاضل صالح السّامرّائي، **الجملة العربيّة تأليفها وأقسامها**، دار الفكر، ط*2*، الأردن، *2007*، ص*160-161*

نجد أنّ السّامرّائي فصّل في دراستها ضمن الأساليب العربيّة، سنبيّن ما ذكره حول الشّرط، فيما يأتي:

أولا: الشّرط عند السّامرّائي:

أ)- تعريفه: معنى الشّرط أن يقع الشّيء لوقوع غيره، أي أنّ يتوقّف الثّاني على الأوّل، فإذا وقع الأوّل وقع الثّاني، وذلك نحو: (إن زرتني أكرمك)، فالإكرام متوقّف على الزّيارة، ونحو قوله تعالى: ﴿ فَإِن قَٰتَلُوكُمۡ فَٱقۡتُلُوهُمۡۗ ١٩١ ﴾ [البقرة: ١٩١][1]، هذا هو تعريف السّامرّائي للشّرط بحيث وضّح أن فعل الشّرط سبب في وقوع جواب الشّرط، وهما بذلك متلازمان.

أ/ب)- خروج الشرط عن معناه الأصلي: تحدّث السّامرّائي في كتابه عن خروج الشّرط عن معناه الأصلي، حيث قال: "وقد يخرج الشّرط عن ذلك فلا يكون الثّاني مسبّبا عن الأوّل ولا متوقّفا عليه، وذلك نحو قوله تعالى: "فمثله كمثل الكلب إن تحمل عليه يلهث أو تتركه يلهث" الأعراف-*176*-، فلهث الكلب ليس متوقّفا على الحمل عليه أو تركه فهو يلهث على كلّ حال"[2]، فالسّامرّائي قد بيّن أنّ الشّرط قد لا يكون سببا في وقوع الجواب، وهو بذلك يخرج عن معناه الأصلي.

أ/ج)- أدوات الشرط: أدوات الشّرط كلمت وضعت لتعليق جملة بجملة، وقد شرح السّامرّائي معنى كلّ واحدة منها، وهو ما سنبيّنه فيما يلي:

***1*)- الأداة (إن):** تحدّث السّامرّائي في كتابه عن الأداة الشّرطيّة (إن)، وبيّن معناها، فقال: "تستعمل (إن) في المعاني المحتملة الوقوع والمشكوك في حصولها، والموهومة، والنّادرة والمستحيلة، وسائر الافتراضات الأخرى، فهي لتعليق أمر بغيره عموما"[3]، فالسّامرّائي شرح الأداة (إن) وبيّن أهمّ المعاني التّي ترد عليها، وفيما يأتي تفصيل لمعانيها:

---

[1])- فاضل صالح السّامرّائي، **معاني النّحو**، دار الفكر، ج*4*، عمان، *2000*، ص*53*

[2])- **المرجع السابق**، ص *53*

[3])- **المرجع السابق**، ص*69*

1/1)- المعاني المحتملة الوقوع: مثل قوله تعالى: ﴿ فَإِن قَٰتَلُوكُمۡ فَٱقۡتُلُوهُمۡۗ ﴿١٩١﴾ ﴾ [البقرة: ١٩١]، ففي هذه الآية احتمال لوقوع القتل.

2/1)- المعاني المشكوك في حصولها: مثل قوله تعالى: ﴿ وَلَٰكِنِ ٱنظُرۡ إِلَى ٱلۡجَبَلِ فَإِنِ ٱسۡتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوۡفَ تَرَىٰنِيۖ ﴿١٤٣﴾ ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، فاستقرار الجبل قد يحصل وقد لا يحصل، وذلك على الشّك.

3/1)- المعاني المستحيلة: مثل قوله تعالى: قَالَ تَعَالَى:﴿ قُلۡ إِن كَانَ لِلرَّحۡمَٰنِ وَلَدٞ فَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلۡعَٰبِدِينَ ﴿٨١﴾ ﴾ [الزخرف: ٨١]، فمن المستحيل أن يكون لله عزّ وجلّ ولد.

4/1)- المعاني المفترضة التي لا وقوع لها في المشاهدة: مثل قوله تعالى:﴿ قُلۡ أَرَءَيۡتُمۡ إِن جَعَلَ ٱللَّهُ عَلَيۡكُمُ ٱلَّيۡلَ سَرۡمَدًا إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ مَنۡ إِلَٰهٌ غَيۡرُ ٱللَّهِ يَأۡتِيكُم بِضِيَآءٍۚ أَفَلَا تَسۡمَعُونَ ﴿٧١﴾ ﴾ [القصص: ٧١]، فالله –تعالى– قد افترض على الكافرين أنّه قد يجعل اللّيل دائما غير منقطع ولن يروا النّور من جديد، وهذه فرضيّة أعطاها الله سبحانه وتعالى للمشركين، وهي في الحقيقة لم تقع، ولم تشاهد من قبل[1] .

2)- الأداة (إذا):

تطرّق السّامرّائي للأداة الشّرطيّة **(إذا)**، وبيّن معناها، فقال: "الأصل في **(إذا)** أن تكون للمقطوع بحصوله، وللكثير [2]الوقع"، فـ**(إذا)** عنده دلالتين هما:

2/2-1)- المقطوع بحصوله: مثل قوله تعالى:﴿ كُتِبَ عَلَيۡكُمۡ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ ﴿١٨٠﴾ ﴾ [البقرة: ١٨٠] فإنّ كلّ واحد منّا سيحضره الموت"[3]، فهو بيّن أن (إذا) تكون للشّيء المتيقّن وقوعه، فالموت مثلا سيحصل لأيّ شخص بدون شكّ.

---

[1])- انظر: فاضل صالح السّامرّائي، **معاني النحو** ، ص *69*

[2])- **المرجع السابق**، ص*71*

[3])- **المرجع السابق** ص ن.

2/2-2)- الكثير الوقوع: مثل قوله تعالى: ﴿ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَٱكْتُبُوهُ ﴿٢٨٢﴾ ﴾ [البقرة: ٢٨٢]"،[1] فهو يبيّن أنّ **(إذا)** قد تكون لما يقع كثيرًا، فالتّديّن مثلا يقع كثير بين النّاس.

2-3)- الأداة (إذما): من الأدوات الشّرطيّة التّي تحدّث عنها السّامرّائي في كتابه "**معاني النّحو**" الأداة **(إذما)**، حيث قال: "هي **(إذ)** و **(ما)** ركّبتا فأصبحتا أداة شرط، تقول: **إذما تقم أقم**"[2]، كما أعطى السّامرّائي رأي بعض النّحاة الذين يقولون بحرفيتها، وردّ عليهم بقوله: "أنا لا أرى حرفيتها، بل لاتزال ظرفا وأنّ زمانها لم يتغيّر بل تخصّص بـــ**(ما)**، وذلك أنّ **(إذ)** للمضيّ كثيرا"[3]، فهو يخالف النّحاة في رأيهم حولها، وبيّن أنّها لا تزال ظرفيّة ولا يزال زمنها الماضي، فدخول **(ما)** عليها خصّصها وجعلها ضمن أدوات الشّرط، ولم تغيّر زمنها ومعناها. وقد أضاف السّامرّائي أنّ "إذ تعامل من دون **(ما)** معاملة أدوات الشّرط، فتقترن بجوابها الفاء نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُواْ بِهِۦ فَسَيَقُولُونَ هَٰذَآ إِفْكٌ قَدِيمٌ ﴿١١﴾ ﴾ [الأحقاف: ١١] "[4]، فهي تبقى على شرطيّتها حتّى وإن لم تدخل عليها **(ما)**.

أضف إلى ذلك أنّ **(إذ)** قد تخرج للاستقبال –حسب السّامرّائي– حيث قال: "وقد تكون للاستقبال، كقوله تعالى: ﴿ إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ وَٱلسَّلَٰسِلُ يُسْحَبُونَ ﴿٧١﴾ ﴾ [غافر: ٧١][5] ، فزمنها الأصلي هو الماضي، وأحيانا تخرج للاستقبال، وهذا ما بيّنه السّامرّائي في شرحه.

وقد توصّل السّامرّائي أثناء شرحه لـــ**(إذما)** إلى نتيجة مفادها: "أنّ إذما أداة شرط، وهي ظرف، و**(ما)** خصّتها بالاستقبال بعد أن كانت تستعمل للمضيّ كثيرا وللاستقبال قليلا"[6]، هذه هي خلاصة شرح السّامرّائي لمعنى الأداة الشّرطية **(إذما)**.

---

[1]- فاضل صالح السّامرّائي، **معاني النحو** ، ص72

[2]- **المرجع السابق** ، ص 79

[3]- **المرجع السابق**، ص80

[4]- **المرجع السابق**، ص81

[5]- **المرجع نفسه**، ص80

[6]- **المرجع نفسه**، ص81

2-4)- الأداة (أنى): الأداة **(أنى)** عند السّامرّائي هي: "ظرف للمكان يفيد العموم: نحو: أنّى تذهب أذهب"[1]، فقد بيّن السّامرّائي ظرفية **(أنى)** وعموميتها.

2-5)- الأداة (أيان): الأداة **(أيان)** عند السّامرّائي ظرف زمان ولها استعمالان:

2-5-1)- التفخيم والتعظيم: مثل قوله تعالى: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا ﴿٤٢﴾ ﴾ [النازعات: ٤٢]

2-5-2)- الاستبعاد: مثل قوله تعالى: ﴿ يَسْـَٔلُ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلْقِيَـٰمَةِ ﴿٦﴾ ﴾ [القيامة: ٦]. وقد اختلف في أمرها أهي استفهاميّة أم شرطيّة، ورجّح السّامرّائي كونها شرطيّة، لمكان مدّة الألف فيها[2]، فـ**(أيان)** عند السّامرّائي ظرف زمان تفيد الشّرط.

2-5)- الأداة (أين): يرى السّامرّائي أن الأداة **(أين)**: "ظرف مكان مبهم، نحو: أين تذهب أذهب، وقد تنظمّ **(ما)** إليها فتزيدها إبهاما وعموما، قال تعالى: ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا۟ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ ﴿٧٨﴾ ﴾ [النساء: ٧٨][3]، فأين عند السّامرّائي ظرفيّة مبهمة، وهي من الأدوات التّي تلحقها **(ما)** فتزيدها عموما، ولحاق **(ما)** بها أو عدمه لا يؤثّر في المجازاة بها، فهي تبقى تجزم فعل الشّرط وجوابه.

2-6)- الأداة (أي): يعتبر السّامرّائي الأداة **(أي)**: "أكثرهنّ إبهاما، إذ هي بحسب ما تضاف إليه، تقول: (أي رجل تكرم أكرم)، و(أي كتاب تأخذ آخذ)، و(أي مذهب تقل به أقل به)، و(أي وقت تسافر أسافر)، وقد تنضمّ إليها **(ما)** فتزيدها إبهاما"[4] فهي عنده من أكثر الأدوات الشّرطيّة إبهاما، ولحاق **(ما)** بها أو غيابها عنها لا يأثّر في المعنى.

---

[1]- فاضل صالح السّامرّائي، **معاني النحو**، ص81

[2]- المرجع السابق ، ص80

[3]- المرجع السابق ، ص 82

[4]- المرجع السابق ، ص 82

2-7)- الأداة (حيثما): الأداة الشّرطيّة **(حيثما)** هي عند السّامرّائي: "اسم مكان مبهم، وهي مركّبة، إذ تلزمها **(ما)** لكي تدخلها في الشّرط[1]، فهي أداة مبهمة، حيث يجب لحاق **(ما)** بها لتضمّنها معنى الشّرط.

2-8)- الأداة (كيفما): جعل السّامرّائي الأداة **(كيفما)** "لبيان الحال، نحو: (كيف تصنع أصنع) و(كيف تفعل أفعل)، ولا تلزمها (ما) في الشّرط، واستعمالها في الشّرط قليل"[2]، فهي من الأدوات التّي لا تتأثّر بدخول (ما) عليها، و غالبا ما تكون استفهاميّة.

2-9)- الأداة (ما): الأداة **(ما)** عند السّامرّائي نوعان:

2-9/1)- غير زمانية: مثل قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَۚ وَمَا تُقَدِّمُواْ لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِۗ إِنَّ ٱللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿١١٠﴾﴾ البقرة: ١١٠، في لا تدلّ على أيّ زمن.

2-9/2)- زمانية: مثل قوله تعالى: قَالَ تَعَالَىٰ:﴿فَمَا ٱسْتَقَٰمُواْ لَكُمْ فَٱسْتَقِيمُواْ لَهُمْۚ ﴿٧﴾﴾ [التوبة: ٧] أي استقيموا لهم مدّة استقامتهم لكم[3].

2-10)- الأداة (متى): إنّ **(متى)** عند السّامرّائي "ظرف زمان، تقول: متى تأتني آتك"[4]، وهي من الأدوات التّي قد تلحقها **(ما)** وقد لا تلحقها، دون تأثير على شرطيتها.

2-11)- الأداة (من): تحدّث السّامرّائي عن الأداة **(من)** فقال أنّها: "تكون شرطا للعاقل، قال تعالى: "ومن حجّ البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوّف بهما"[5]، فهي إذن اسم مبهم للعاقل.

2-13)- الأداة (مهما): اتّبع السّامرّائي النّحاة الذين قالوا: "هي بمعنى **(ما)** وقيل أعمّ منها، وقد ذكر أنّ أصلها **(ما)** ألحقت بها **(ما)** على وزن كيفما وأينما"[6]، فهو يرى أنّها **(ما)** ألحقت بها **(ما)** الزّائدة، واستكره تتالي اللّفظين، فأبدلت الألف الأولى هاء.

---

[1]- فاضل صالح السّامرّائي، **معاني النحو**، ص83

[2]- **المرجع السابق** ، ص85

[3]- **المرجع السابق**، ص 85

[4]-**المرجع السابق**. ص86

[5]- **المرجع السابق**، ص87

[6]- **المرجع السابق**، ص88

2-14)- الأداة (لو): هي عند السّامرّائي من أدوات الشّرط، ولها معاني عدّيدة:

2-14/1)- امتناعية: مثل قوله تعالى: ﴿وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّوا۟ مِنْ حَوْلِكَ﴾ آل [عمران: ١٥٩ – ١٦٠]، وتسمّى حرف امتناع لامتناع، ومعناه امتناع وقوع الجزاء لامتناع الشّرط.

2-14/2)- شرطية غير امتناعية: مثل: ﴿وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا۟ وَّهُم مُّعْرِضُونَ﴾ [الأنفال: ٢٣]، ومعنى غير امتناعيّة، لا يمتنع الجزاء لامتناع الشّرط.

2-14/3)- التمني: وقد تأتي **(لو)** للتمنّي، مثل قوله تعالى: " **وقال الذين اتّبعوا لو أنّ لنا كرّة فنتبرّأ منهم كما تبرّءوا منّا**" [البقرة *167*] .

2-14/4)- قد تأتي بمعنى (إن): مثل قوله تعالى: "**وما أنت بمؤمن لنا ولو كنّا صادقين**" [يوسف *17*]، لكنّه يردّ ذلك ويعدّهما بعيدتان في المعنى، غير متطابقتان.

2-14/5)- تأتي لمعنى التقليل: ومعنى التّقليل هو كون شرطهما بعيد الوقوع، مثل قوله صلّى الله عليه وسلّم: "تصدّقوا ولو بظلف محرق"[1].

2-14-6)- وقوع اللام في جوابها: ذكر السّامرّائي وقوع اللاّم في جواب **(لو)**، فقال: "تقع اللاّم في جواب **(لو)**، نحو قوله تعالى: "**لو تزيّلوا لعذّبنا الذين كفروا**"، [الفتح *25*] [2] وقد أعطى آراء بعض النّحاة حول إفادتها، لكنّه توصّل إلى نتيجة مفادها: "أنّ اللاّم مؤكّدة فإذا أردت أن تأكّد شيئا ما جئت بها، وإلاّ تدخلها عليه"[3]، إذن: فهي تستعمل للتّأكيد.

2-15)- (ما) الزائدة: تحدّث السّامرّائي عن **(ما)** الزّائدة، فقال: "تدخل **(ما)** بعد أدوات الشّرط، نحو: **(إذما)** و**(إما)** و**(متى ما)**، ولها غرضين:

الأوّل: إفادة الإبهام والعموم.

الثاني: إفادة التّوكيد.[4]

---

[1]- فاضل صالح السّامرّائي، **معاني النحو**، ص*89-90-91*.

[2]- **المرجع السابق**، ص*92*

[3]- **المرجع السابق**، ص*94*

[4]- **المرجع السابق**، ص*95-96*

فالأداة (**ما**) إذن: تدخل على بعض الأدوات فتضمّنها معنى الشّرط.

ثانيا: فعل الشّرط عند السّامرّائي:

تحدّث السّامرّائي عن أحد أهمّ العناصر الأساسيّة للشّرط، وهو فعل الشّرط، مبيّنا زمنه، وجوابه، وسنشرح ذلك فيما يلي:

2-1)- زمن فعل الشرط: قال السّامرّائي عن زمن فعل الشّرط أنّه: "يقع فعل الشّرط ماضيا ومضارعا، نحو قوله تعالى: "إن يشأ يذهبكم ويأتي بخلق جديد" الإسراء ***8***، وأضاف: أنّ الماضي يفيد الاستقبال في الشّرط، نحو قوله تعالى: "فإن قاتلوكم فاقتلوهم" البقرة ***191***[1] فالأصل في زمن الشرط أن يكون مضارعا لأنّ الشّرط لا يقع إلاّ على شيء لم يقع، لكن قد يخرج الشّرط للماضي، أي يأتي ماضيا لكنّه يفيد الاستقبال، وبرّر السّامرّائي سبب ذلك فقال: "أنّ القصد من مجيء الشّرط ماضيا وإن كان معناه الاستقبال، هو إنزال غير المتيقّن منزلة المتيقّن، وغير الواقع منزلة الواقع"[2]، فقد شرح السّامرائي سبب وقوع الشرط ماضيا، وهو التّأكيد.

2-2)- أهداف استعمال الشرط بصيغة الماضي والمضارع:

تحدّث السّامرائي عن صيغ الشّرط الأساسيتين، وهما الماضي والمضارع، وبيّن فائدة كلّ واحد منهما، وسنبيّنها فيما يلي:

1- إنّ التّعبير بالفعل الماضي قد يفيد افتراض حصول الحدث مرّة، في حين أنّ المضارع قد يفيد افتراض تكرار الحدث وتجدّده.

2- قد يؤتى بالفعل الماضي مع الشّرط للدّلالة على وقوع الحدث جملة واحدة، وإن كان مستقلاّ.

3- يكثر التّعبير بالماضي عن الحكم الثّابت القائم على المشاهدة والتّجربة الماضية.

---

[1]- فاضل صالح السّامرّائي، **معاني النحو**، ص*55*

[2]- **المرجع السابق**، ص*56*

4- قد يؤتى بالشّرط ماضيا للدّلالة على الزّمن الماضي[1].

هذه أهمّ استعمالات وفوائد الزمن الماضي والمضارع في الشّرط.

2-3)- تقديم الاسم على فعل الشرط: يتقدّم الاسم على فعل الشّرط أحيانا، وقد شرح السّامرّائي سبب ذلك فقال: "إنّ تقديم الاسم على فعل الشرط إنّما هو للعناية والاهتمام الذي هو الغرض نت التّقديم عموما، وتختلف أوجه العناية هذه، فقد يكون التّقديم للتّخصيص، وهو أهمّ غرض للتّقديم"[2]، فالسّامرّائي بيّن الفائدة من تقديم الاسم على فعل الشّرط، والمتمثّلة في التّخصيص.

2-4)- اقتران جواب الشرط بالفاء وإذا الفجائية: تحدّث السّامرّائي عن اقتران جواب الشّرط بالفاء وإذا الفجائيّة، مبيّنا سبب ذلك، وهو ما سنشرحه فيما يأتي:

2-4/1)- اقتران جواب الشرط بالفاء: تطرّق السّامرّائي في كتابه إلى قضيّة اقتران جواب الشّرط بالفاء، فقال: "قد يرتبط جواب الشّرط بالفاء، نحو قوله تعالى: "ومن يهن الله فما له من مكرم" الحجّ *18*، ويجب ذلك إذا كان الجواب لا يصلح لأن يكون شرطا، فإن صلح وقوعه شرطا، فلا يجب ربطه بالفاء"[3]، فالسّامرّائي بيّن أنّ الأصل في جواب الشّرط أن يقع صالحا لأن يكون شرطا، لكنّه بيّن بأنّه قد يقع غير صالح لأن يكون شرطا، لذلك وجب اقترانه بالفاء، والاقتران بالفاء قد يكون وجوبا وقد يكون جوازا، وسنبيّن أهم المواضع التّي يقترن في كليهما:

2-4/2)- اقتران جواب الشرط بالفاء وجوبا: ذكر السّامرّائي أهمّ المواضع التّي يقترن فيها الجواب بالفاء، وهي كما يلي:

1- أن يكون الجواب فعل مقترن بـــ"قد"، أو كان زمانه ماضيا، وإن لم يقترن بـــ"قد" لفظا.

---

1)- فاضل صالح السّامرّائي، **معاني النحو**، ص*57-62-63*

2)- **المرجع السابق** ، ص *103*

3)- **المرجع السابق**، *105*

2- أن يكون طلبيّا.

3- أن يكون جامدا.

4- أن يكون مقترنا بحرف استقبال: **كالسين**، **وسوف**.

5- أن يكون مقترنا بـــ(**لن**) أو (**لما**).

6- أن يكون جملة إسميّة[1]

هذه أهمّ المواطن التّي يقترن بها جواب الشّرط بالفاء وجوبا، فهذه المواطن لا تصحّ أن تقع شرطا، وسبب اختيار الفاء للرّبط –حسب السّامرّائي– هو أنّها تفيد السّبب عموما في الشّرط وغيره، كما يضيف السّامرّائي بأنّ هذه ليست المهمّة الوحيدة للفاء، حيث يقول: " بل هي قد تفيد أيضا في تعيين الجزاء وإيضاح المعنى، وإنّ حذفها قد يؤدّي إلى الإلباس، أو إلى عدم اكتمال المعنى في تعبيرات عديدة، وذلك نحو قولنا: (من أحسن لنفسه، ومن أساء فعليها)، ألا ترى لو حذفنا الفاء، وقلنا (من أحسن لنفسه)، كان (لنفسه) متعلّقا ب(أحسن)، وبقي الكلام غير تامّ، فلمّا جئنا بالفاء اتّضح القصد وتمّ المعنى"[2]، فالسّامرّائي بيّن فائدة الفاء في الرّبط بين أجزاء الجملة الشّرطيّة.

اقتران جواب الشّرط بالفاء جوازا: يقترن جواب الشّرط بالفاء جوازا لسببين، ذكرهما السّامرّائي في كتابه، حيث قال: "قد يقترن جواب الشّرط بالفاء جوازا لسببين هما:

–إذا كان الفعل ماضيا وقصد به وعد أو وعيد

–إذا كان الفعل مضارعا مجرّدا، أو منفيا ب(لا) أو ب(لم)[3]

هذه أهمّ الأسباب التّي يتمّ فيه ربط الجواب بالفاء جوازا

اقتران الجواب بإذا الفجائيّة: ذكر السّامرّائي نوعا آخر من الرّبط ، وهو ربط الجواب بإذا الفجائيّة، ولقد اشترط للرّبط بها عدّة شروط هي:

---

[1]- انظر: فاضل صالح السّامرّائي، **معاني النحو** ، ص*105*

[2]- **المرجع السابق**، ص*106*

[3]- **المرجع السابق**، ص *108*

أن يكون الجواب جملة إسميّة: فإن كان فعليّة لم يجز اقترانها في نحو: (إن كان قميصه قدّ من دبر فصدقت)

أن تكون الجملة مثبتة: لأنّه إذا كانت منفيّة لا يصحّ اقترانها بالجواب فلا يجوز(إن تسافر إذا ما أنا مسافر)

أن تكون الجملة خبريّة: فإذا كانت غير خبريّة لم يصحّ اقتران الجواب بها فلا يجوز(إن عصيت إذا ويل لك)

أن تكون غير مقرونة ب(أن) المؤكّدة: فلا يصحّ أن تقول: (إن تذهب إذا إنّي معك)

أن يحتمل الكلام معنى المفاجأة: وإلاّ لم يحسن دخولها وإن وجدت الشّروط، فلا يحسن مثلا أن يقال في نّحو قوله تعالى: "وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم" لأنّه ليس فيها معنى المفاجأة [1]، هذه أهمّ المواضع التّي يقترن فيها الجواب بإذا الفجائيّة

الفرق بين الفاء وإذا الفجائيّة:

هناك من قال بأنّ الرّبط الفاء كالرّبط بإذا وهو غير جائز عند السّامرّائي لأنّه قد رفض الرّأي القائل باحتوائها على نفس المعنى ، وأنّ كلّ واحد منهما قد يغني عن الآخر، فهو يرى أنّ الفاء تفيد السّبب وإذا تفيد المفاجأة، وهناك فرق واضح بين المعنيين[2]

رفع جواب الشّرط بغير الفاء:

الأصل في الجملة الشّرطيّة أن يقع فعل الشّرط وجوابه مضارعين مجزومين لكن هذه القاعدة قد تتغيّر حسب السّامرّائي وذلك: "إذا وقع جواب الشّرط مضارعا والشّرط ماضيا، جاز في جواب الشّرط وجهان: الرّفع والجزم، نحو: (إن جئتني أزرك) و (إن جئتني أزورك)[3]، بمعنى أنّ جواب الشّرط قد يرفع أو يجزم إذا كان جواب الشّرط مضارعا، والشّرط ماضيا

---

[1]- فاضل صالح السّامرّائي، **معاني النحو** ، ص *114-115*

[2]- **المرجع السابق**، ص*116*

[3]- **المرجع السابق**، ص*117*

العطف على جواب الشّرط: يرى السّامرّائي أنّه إذا جيء بفعل مضارع مقرون بالواو أو الفاء بعد فعل الشّرط، له عدّة أحكام سنبيّنها فيما يلي:

-الرّفع على الاستئناف

-الجزم على الاتّباع

-النّصب على المعيّة[1]

هذه أهمّ الأحكام التّي يرد عليها جواب الشّرط إذا كان مقترنا بالواو أو الفاء

اجتماع الشرط والقسم: إنّ لكلّ من الشّرط والقسم جواب، وقد تحدّث السّامرّائي عن اجتماعهما في الجملة، مبيّنا لمن يكون الجواب إذا اجتمعا معا، فقال: "إذا اجتمع شرط وقسم، فالجواب للسّابق منهما، فإن تقدّمهما ذو خبر جاز الجواب لأيّ منهما"[2]، فقد بيّن السّامرّائي أنّ الجواب يكون للسّابق منهما في الجملة، فمثلا إن قلت: "والله إن تجتهد تنجح لتنجحنّ)، فالجواب يكون للقسم لأنّنا قد بنينا الكلام عليه، أمّا إذا قلنا: (إن تجتهد والله تنجح)، فالجواب يكون للشّرط، لأنّنا بنينا كلامنا على الشّرط، وكان القسم بذلك جملة اعتراضيّة، أمّا إذا تقدّمهما ما يحتاج إلى خبر، كالمبتدأ والنّاسخ، فكلاهما يحتاج إلى خبر، فالجواب يمكن أن يكون للشّرط، كما يمكن أن يكون للقسم.

حذف جواب الشّرط: يعدّ جواب الشّرط من أهمّ عناصر الجملة الشّرطيّة، حيث يؤدّي حذفه إلى اختلا في معنى الشّرط، لكن هناك حالات ذكرها السّامرّائي في كتابه، تحدث داخل الجملة الشّرطيّة، فيحذف جواب الشّرط إمّا وجوبا، وإمّا جوازا، وسنشرح كلّ واحد منهما فيما يلي:

حذف جواب الشّرط وجوبا: ذكر السّامرّائي أنّ جواب الشّرط قد يحذف وجوبا، وذلك: "إذا تقدّم عليه أو اكتنفه ما يدلّ عليه وكان فعل الشّرط ماضيا، نحو: (أزورك إن

---

[1])- فاضل صالح السّامرّائي، **معاني النحو** ، ص *117-118*

[2])- **المرجع السابق**، ص*118*

زرتني)"[1]، فهو يبيّن أنّ فعل جواب الشّرط لا يحذف إلاّ إذا دلّ عليه دليل وكان فعل الشّرط ماضيا، ولا فرق بين أن يتقدّم الدّال أو يتأخّر على جواب الشّرط، كأن يتوسّط الشّرط بين ما يدلّ على جوابه.

حذف جواب الشرط جوازا: يرى السّامرّائي أن جواب الشّرط قد يحذف جوازا، ويكون على ضربين:

-أن يحذف اختصارا

-للدّلالة على التّفخيم والتّعظّيم[2]

تشبيه الاسم الموصول بالشرط: ذكر السّامرّائي الاسم الموصول شبيه بالشّرط، فقال: " قد يشبّه الاسم الموصول بالشّرط، فتدخل في جوابه الفاء، نحو: (الذي يدخل الدّار فله مكافأة)، فإنّ دخول الفاء معناه أنّ المكافأة تترتّب على دخول الدّار، ترتّب الجزاء على الشّرط، فيكون دخول الدّار سببا للحصول على المكافأة"[3]،فهو تحدّث عن شبه الاسم الموصول بالشّرط وبيّن مواضع التّشابه بينهما.

[1]- انظر: فاضل صالح السّامرّائي، **معاني النحو**، ص120

[2]- **المرجع السابق**، ص123-124

[3]- **المرجع السابق**، ص127

الفصل الثاني:

بعنوان: "..تصييقات مازن الوعر على الجملة الشرطية العربية ..."

ويتضمن العناصر الآتية:

أ- الإطار النظري لبنية جملة الشرط عند مازن الوعر:

ب- الربط والتعليق في الجملة الشرطية عند مازن الوعر:

توطئة: تطرّقنا في الفصل النّظري إلى دراسات النّحاة القدامى والمحدثين المتعلّقة بالشّرط وأحكامه، مبيّنين الطّريقة التّي درس بها النّحويّون الجملة الشّرطيّة، وأبرز القضايا التّي تطرّقوا إليها، وأهمّ النّتائج التّي توصّلوا إليها.

أمّا الفصل التّطبيقي فقد ارتأينا أن يكون في مبحث واحد، نقوم فيه بالتطبّيق على الجملة الشّرطيّة، وقد اخترنا نموذج اللّساني العربي **مازن الوعر**، الذي خصّص كتابا كاملا لدراستها وتحليلها.

لقد درس مازن الوعر الجملة الشّرطيّة بنوع من الدّقة والتّجديد، حيث حاول الجمع بين القديم والحديث، وذلك باستثمار أدوات الدّرس اللّساني الحديث وتقنياته من أجل خدمة اللّغة العربيّة، وجعلها مواكبة لروح العصر ومتطلّباته، فقد حاول تطبيق الدّراسات النّحوية العالميّة على التّراث النّحوي العربي، وذلك بتطبيق النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة على التّركيب الشّرطي في اللّغة العربيّة، حيث قال: "سوف نستخدم هنا الجهاز المفاهيمي الذي اقترحه تشومسكي في النّظريّة التّوليديّة والتّحويليّة، ثمّ نطبّقه على التّراكيب العربيّة الشّرطيّة، آخذين بالحسبان الإطار النّظري لفرضيّة الجزاء عند سيبويه"[1]، فهو قد استعان بأفكار سيبويه باعتباره أبو النّحو العربيّ كنموذج طبّق عليه نّظريّة النّحو العالمي.

ويهدف مازن الوعر من هذا العمل إلى "الخروج بصيغة افتراضيّة كافية من أجل وصف التّراكيب الشّرطيّة وشرحها على نحو دقيق، مستفيدين من مبدأ تراكبيّة العلم الذي يذهب إلى أنّ القديم لا بدّ أن يستفاد منه في الحديث، ولكن بعد فهمه وهضمه لكي يتمّ تجاوزه إلى ما هو أحدث منه في المعرفة اللّسانيّة"[2]، بمعنى أنّ كل حديث هو نتاج لقديم وكلّ لاحق ينبني على أنقاض سابق لذلك وجب فهمه من أجل تجاوزه إلى كلّ ما هو حديث.

---

[1]- مازن الوعر، **جملة الشّرط عند النّحاة والأصوليّين العرب في ضوء نظريّة النّحو العالمي لتشومسكي**، دار نوبار، ط*1* مصر، *1999* ص*44*

[2]- مازن الوعر، **المصدر نفسه**، ص*44*

1)- الإطار النّظري لبنية جملة الشّرط عند مازن الوعر: لقد اعتمد مازن الوعر في دراسته للجملة الشّرطيّة على إطار نظري معيّن، انطلق فيه من بنية الكلام العربي الذي يتألّف من ثلاث مكوّنات أساسيّة هي:

أ- المكون الرئيسي الأول: المسند (م)

ب-المكون الرئيسي الثاني: المسند إليه (م إ)

ج-المكون الثالث: الفضلة (ف)

وتربط بين هذه المكوّنات الثّلاث علاقة إسناديّة[1] ويقدّم لنا مازن الوعر مكوّنا آخر يمكنه أن يحوّل الكلام الأساسي البسيط إلى كلام شرطي معقّد، يدعى هذا المكوّن الأداة (أد)، والذي سيحكم بين عقدتي الأداة والإسناد هو سلطة عليا تدعى: **الكلام**، ثمّ يقوم بتحليل هذه المكوّنات بالاعتماد على التّحليل النّحوي للحركات الإعرابية: (**الرفع**، **والنصب**، **والجر**، **والجزم**)، التّي تساهم في تحليل البنية الدّلاليّة للكلام العربي، ثمّ يقوم بالتّحليل النّحوي للشّرط معتمدا على القواعد التوليدية والتّحولية التّي تكون معدّلة وفق النّظريّة النّحويّة العربيّة القديمة.[2]

2)- الربط والتعليق في الجملة الشرطية عند مازن الوعر:

اعتمد الباحث على القواعد التّوليديّة والتّحويلية للجزاء الأصل، والتّي أخذت التّدرّج الآتي:

أ)-البنية السطحية للتركيب الشرطي في ضوء النحو العالمي:

تأخذ الجملة الشّرطية بنية سطحية تكون من جنس الجمل (أ/ب) في الجملة (*1*)، والتّي تكون كما يلي: (*1*)

(أ)-كيفما تصنع أصنع.

(ب)-كيف تصنع أصنع.

---

[1]- انظر: مازن الوعر، **جملة الشّرط عند النّحاة والأصوليّين العرب في ضوء نظريّة النّحو العالمي لتشومسكي**، ص *44*

[2]- انظر: **المصدر نفسه**، ص*45*

ب)القواعد التّفريعيّة: (تفرّع المستويات العليا إلى مستويات دنيا)

والتّي تكون على الشّكل الآتي:

1-ك ⟵ أد _ إس*1*_ إس.*2*

2-أد ⟵ [+ شرط] _ .*0*

3-إس ⟵ م _ م إ _ ف.

4-م ⟵ ف.

5-م إ ⟵ ضمير.

6-ف ⟵ حال.

ب-القواعد المعجمية: (تمنح الكلمات معاني معجمية)

وتكون على الشّكل الآتي:

1- فعل ⟵ تصنع، أصنع.

2- ضمير ⟵ أنت، أنا.

9- حال ⟵ كيفما (= كيف).

د-القواعد التحويلية: (تحول التركيب الأساسي إلى تركيب شرطي مشتق)

10-قاعدة تحويليّة للشّرط، مثل: (**تصنع أنت كيفما أصنع أنا**)

تصنع	أنت	كيفما	أصنع	أنا
1	*2*	*3*	*4*	*5*
3	*1*	*2*	*4*	*5*

الصّيغة الأولى قد تتحوّل إلى صيغة أخرى، وتكون على النّحو الآتي:

تصنع أنت كيفما أصنع أنا ⟵ أنت كيفما تصنع، أصنع أنا.

11-قاعدة تحويليّة للحذف، مثل: كيفما تصنع أنت، أصنع أنا.

كيفما	تصنع	أنت	أصنع	أنا
1	*2*	*3*	*4*	*5*
1	*2*	*0*	*4*	*0*

من قواعد التّحويل تعرّض الجملة للحذف، والتّي تكون على النّحو الآتي:

كيفما تصنع أنت، أصنع أنا ⟵ كيفما تصنع أصنع.

ه-القواعد الصّوتيّة _الصّرفيّة (تمنح الكلمات الصّيغ والحركات المناسبة)

***12*-تصنع ⟵ تصنع.**

***13*-أصنع ⟵ أصنع.**

و-البنية العميقة (الأصل): تمثّل البنية العميقة الخطوة الأخيرة التّي حدّدها مازن الوعر في الإطار النّظري للتّركيب الشّرطي في ضوء النّحو العالمي، وقد مثّل هذه الخطوات بالرّسم التّشجيري الآتي:

***1*-البنية السّطحيّة: كيفما تصنع أصنع.**

***2*-البنية العميقة: كيفما تصنع أنت، أصنع أنا.**

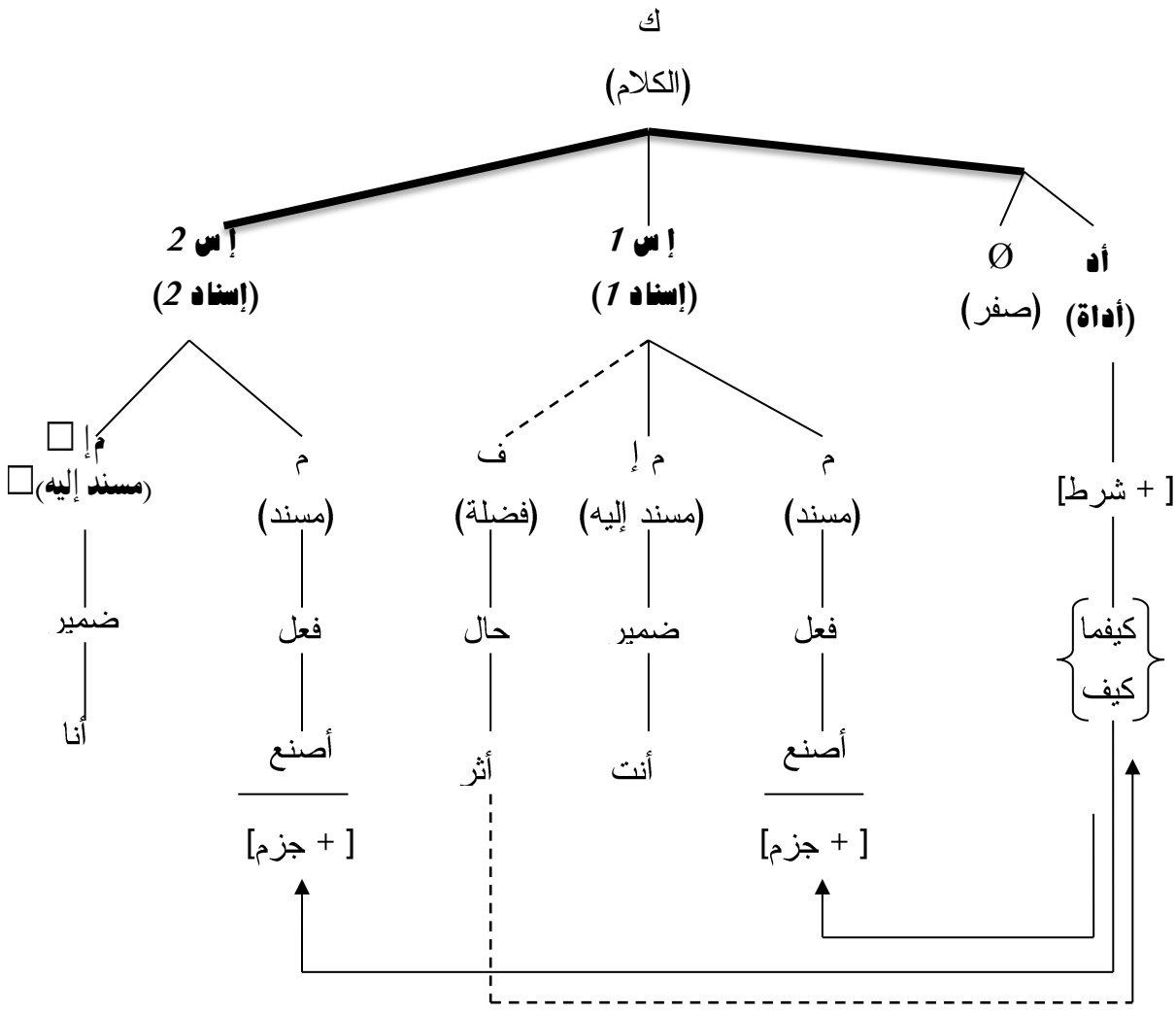

التّحليل: يرى مازن الوعر أنّه بإمكاننا نقل الفضلة [**كيفما**] من عقدة الإسناد الأوّل (**إس*1***) إلى عقدة الأداة (**أد**) من خلال القاعدة التّحويليّة التّي أثبتها تشومسكي، أو من خلال تعليقها بالفعل (**تصنع**) طبقا للقاعدة التّي جاء بها سيبويه، والملاحظ -حسب مازن الوعر- أنّ الفضلة تترك أثرا في كلتا الحالتين، بمعنى تأثيرها يبقى سواء كانت في عقدة الإسناد الأوّل (**إس*1***)، أو انتقلت إلى عقدة الأداة (**أد**)، ويظهر هذا الأثر من خلال عملها النّحوي وهو عمل الفعل (**م_ تصنع**) في (**ف_ كيفما**) ومنحها حركة النّصب [+ **نصب**]، وعملها الدّلالي الذي يمنحها مقولة الحال، وبالتّالي يكون موقعها الإعرابي كما قال مازن الوعر" لذلك فإنّ موقع (كيفما) الإعرابي -حسب رأي سيبويه هو أنّها اسم شرط جازم في محلّ نصب حال"[1]، ضف إلى ذلك أنّ الرّابط الشّرطي (**كيفما**) عند انتقاله إلى عقدة الأداة (**أد**) فإنّه يربط بين الجواب والجزاء، ويعمل فيهما، ويمنحهما علامة [+ **جزم**] ، وبذلك فإنّ من مميّزات الأداة الشّرطيّة (**كيفما**) أنّها يمكن أن تكون عاملة، كما يمكن أن تكون معمولة وفي هذا الازدواج الوظيفي يولّد عملا متداخلا للأداة الشّرطيّة (**كيفما**)، ويعبّر عن هذا التداخل بقوله: "وهذا دليل قويّ على علائقيّة العناصر اللّغويّة وتداخلها في الفرضيّة الجزائيّة العربيّة "[2]، بمعنى أنّ ترتيب الجملة الشّرطيّة ينبني أساسا على نظريّة الرّبط والتّعليق بين فعل الشّرط وجوابه، والأداة الشّرطيّة (كيفما) تقتضي فعلا وجوابا مجزومين ومتفقين في اللّفظ والمعنى، وقد تحقّقت هذه القاعدة في المثال الذي قدّمه مازن الوعر، وبالتّالي فقد تحقّق الشّرط، وتأخذ هذه الصّيغة الشّكل الآتي:

ك = [**كيفما** + (**إس*1*** + **إس*2***)]

وسنعطي مثالا آخر نوضّح فيه المخطّط العجري لمازن الوعر، والمتعلّق بالرّبط بالأداة (**كيفما**) وفق ما يلي:

---

[1])- انظر: مازن الوعر، **جملة الشّرط عند النّحاة والأصوليّين العرب في ضوء نظريّة النّحو العالمي لتشومسكي**، ص*48*

[2])- المصدر السابق، ص*48*

البنية السطحية: كيفما تدرس أدرس.

البنية العميقة: كيفما تدرس أنت أدرس أنا.

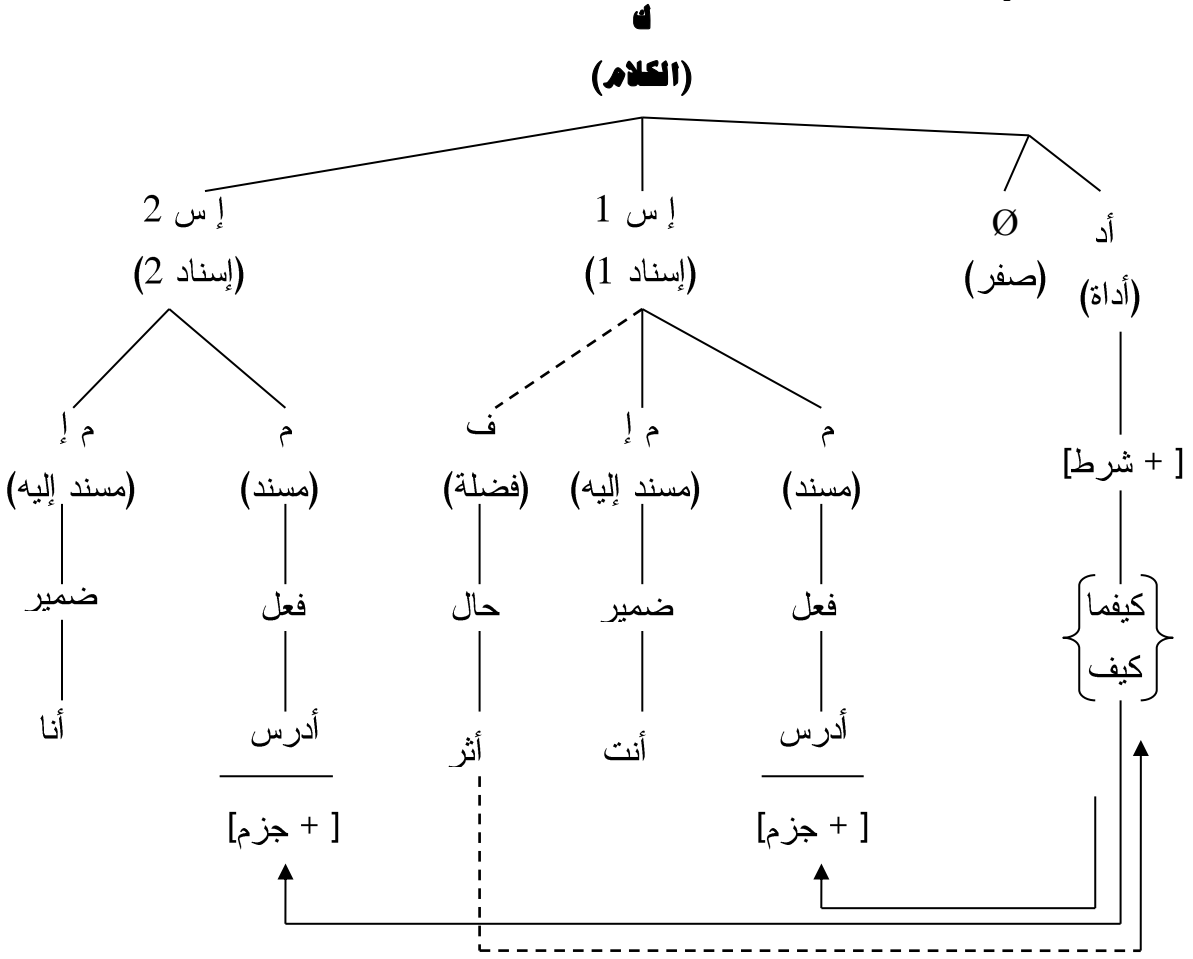

2-2)-الربط بالأداة والفعل معا:

يوجد عدّة أنواع للربط في الجملة الشّرطيّة، وقد ذكرنا في المثال السّابق الرّبط بالأداة، أمّا في هذا المثال فسوف نتطرّق إلى ربط آخر ذكره سيبويه والخليل، وهو الرّبط بالأداة وفعل الجزاء معا، وقد طبّق عليه مازن الوعر مستندا إلى قواعد النّظريّة التّوليدية التّحويلية، وسيكون التّحليل وفق المشجّر الآتي:

البنية السّطحية: إن تأتني آتك.

البنية العميقة: إن تأتني أنت آتك أنا.

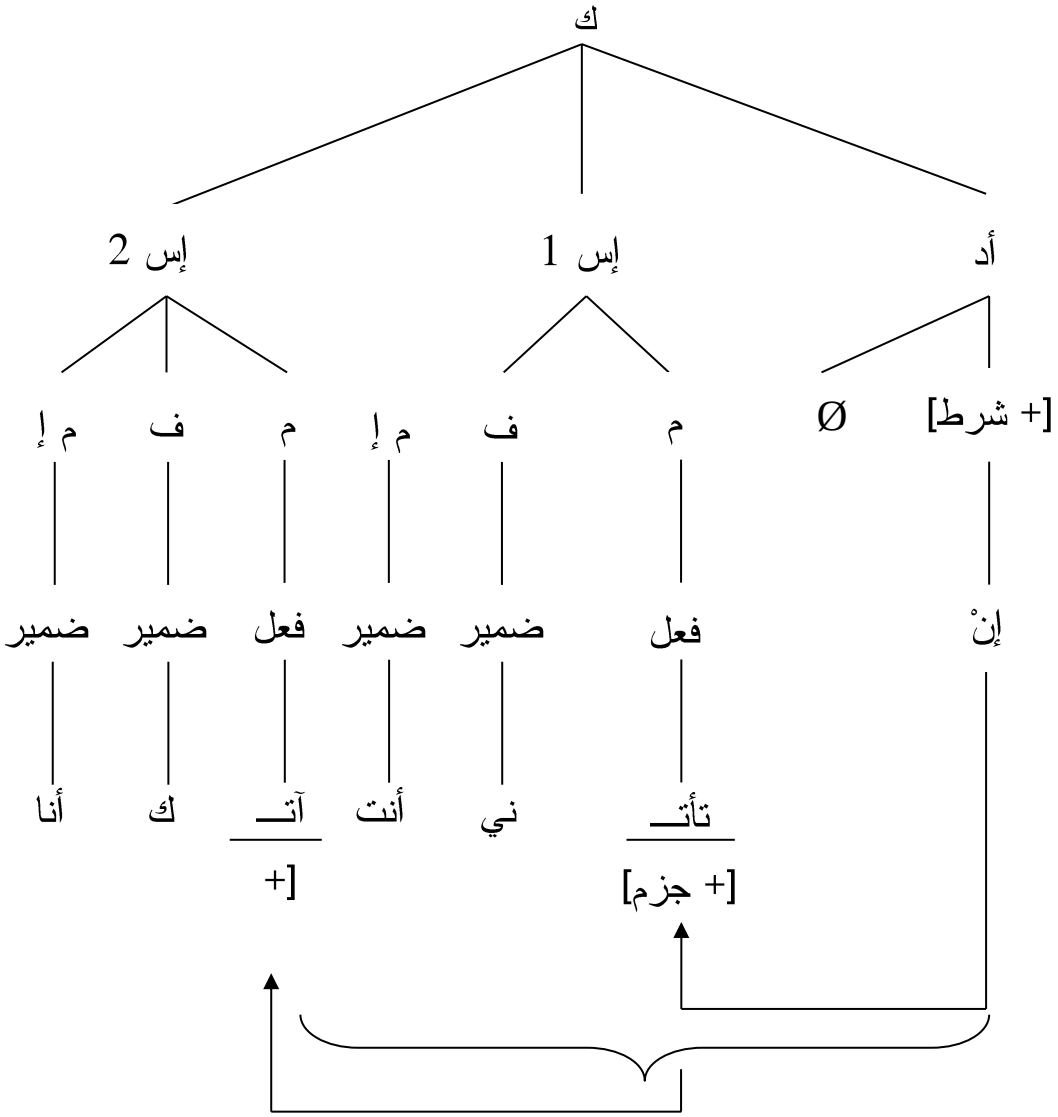

التحليل: إنّ الملاحظ على هذا المشجّر أنّه قد أظهر جميع العناصر الثّابتة والمقدّرة والمقصود بالثّابتة ما أظهرته البنية السّطحية، والمقدّرة ما ظهر أثناء تطبيق النّظريّة التّوليدية التّحويلية على الجملة وهو البنية العميقة، وقد أشار مازن الوعر في مخطّطه إلى ربط جملة الجزاء بجملة الجواب بسهمين، أحدهما ينطلق من الأداة الشّرطيّة (**إن**) إلى فعل الشّرط المجزوم (**تأت**)، الواقع في عقدة الإسناد الأوّل (**إس*1***)، والسّهم الثّاني ينطلق من جمع الأداة مع فعلها (**إن تأتني**) إلى جملة جواب الشّرط الواقعة في عقدة الإسناد

الثّاني (إس*2*) جملة (**آتك**)، هكذا عالج الخليل الكلام الشّرطي، وقد شرحه مازن الوعر في قوله: "إنّ معالجة الخليل للكلام الجزائي هي معالجة عامليّة علائقيّة، تجعل الجواب مجزوما جزما معمولا ***governned*** بـــ (**إن**)، وجزما معلّقا ***bound*** بـــ (**إن تأتني**)، هذا الرّابط العاملي العلائقي يدعوه الخليل وسيبويه ب "**التّعليق**" ، ذلك المفهوم الذي استخدمه تشومسكي في نظريّته المسمّاة ***governned and binging*** أي العمل والرّبط الإحالي"[1] بمعنى أنّ تحليل الخليل للكلام الشّرطي اعتمد على العمل والتّعليق، هذين المصطلحين كانا في القديم، أمّا حديثا فقد استعمل مصطلح الرّبط الإحالي مع تشومسكي، ومنه نستطيع القول أنّ النّحو العربي قديما هو امتداد للنّحو العالمي حديثا مع تغيير في المسمّيات فقط، وتأخذ هذه الصّيغة الشّكل الآتي:

ك = [**إن** + (**إس***1* + **إس***2*)]

وسنوضّح ما قام به مازن الوعر بمثال آخر يتمثّل في ما يلي:

البنية السّطحية: **إن تخبرني أخبرك.**

البنية العميقة: **إن تخبرني أنت أخبرك أنا.**

[1]- انظر: **جملة الشّرط عند النّحاة والأصوليّين العرب في ضوء نظريّة النّحو العالمي لتشومسكي**، ص*49*

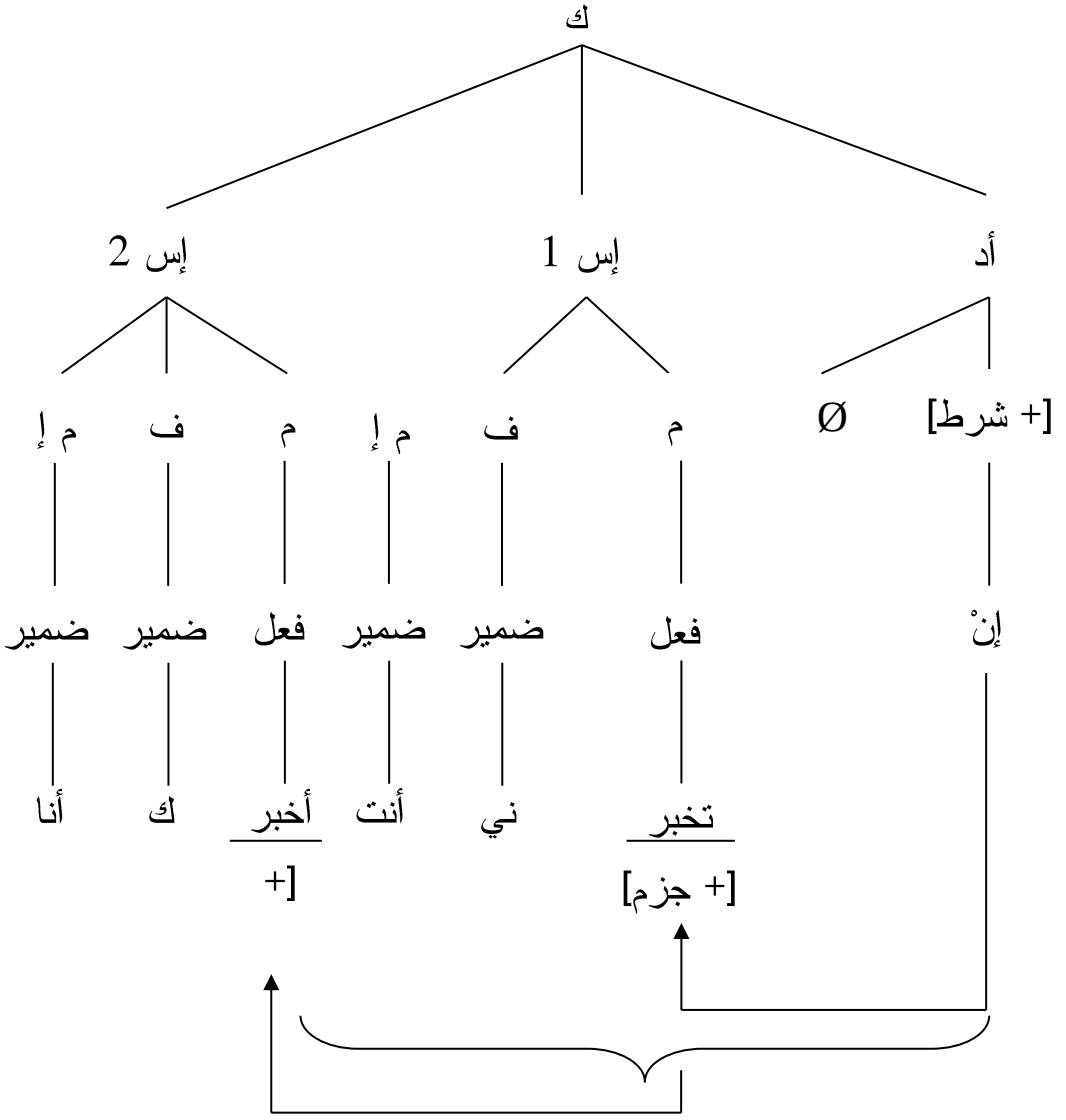

3-2)-الرّبط بالفاء:

تحدّث مازن الوعر عن نوع آخر من الرّبط هو: **الرّبط بالفاء** ، حيث قال: "تُظهر اللّغة العربيّة تراكيب شرطيّة يكون الرّابط فيها (الفاء)، ذلك أنّ الجواب لا تتمّ دلالته إلاّ بدمجه في الجزاء، وهذا لا يحدث إلاّ عندما يكون جواب الجزاء جملة إسميّة"[1]، بمعنى أنّ الرّبط بالفاء لا يكون إلاّ إذا كان جواب الشّرط جملة إسميّة، وقد أعطى مثالا حول ذلك، وهو كما يلي:

[1]- مازن الوعر، **جملة الشّرط عند النّحاة والأصوليّين العرب في ضوء نظريّة النّحو العالمي لتشومسكي**، ص49

البنية السّطحية: إن تأتني فأنا صاحبك.

البنية العميقة: إن تأتني أنت فأنا صاحبك.

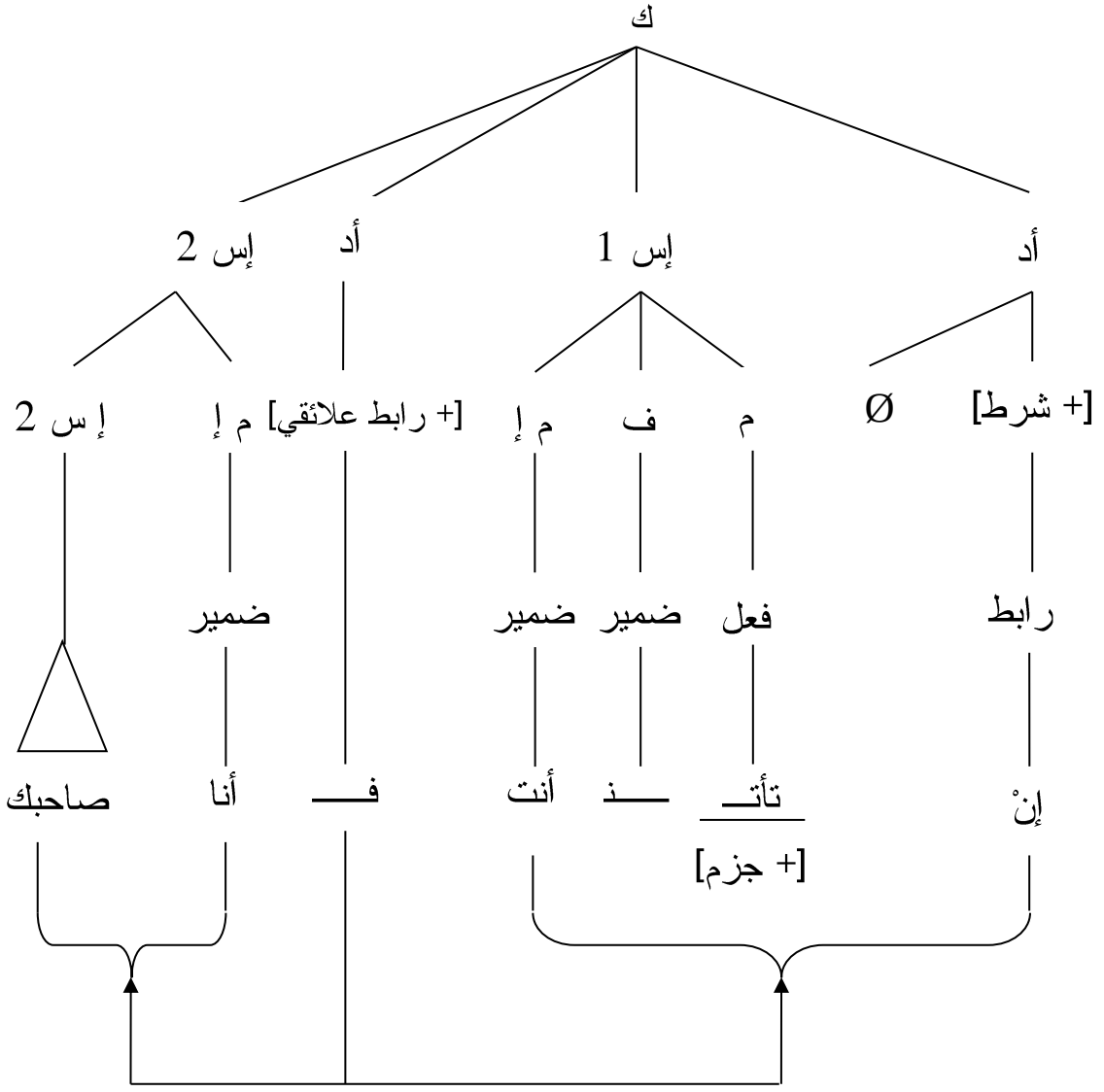

التحليل: الملاحظ على هذا المشجّر أنّ الرّابط العلائقي (**الفاء**) قد ربطت بين جملة الشّرط (**إن تأتني**) الموجودة في عقدتي الأداة والإسناد الأوّل [**أد** + **إس*1***]، وجواب الشّرط (**أنا صاحبك**) الموجود في عقدة الإسناد الثّاني (**إس*2***)، وبالتّالي نستنتج أنّ (**الفاء**) ربطت بين جملة الجزاء (**إن تأتني**) بجملة الجواب (**أنا صاحبك**)، ووجودها دليل على أنّ الجواب

(**أنا صاحبك**) هو جواب الجزاء حسب مازن الوعر، وليس مبنيّا على الابتداء حسب سيبويه فمازن الوعر قد خالف سيبويه في عمل الفاء، وسنوضّح أكثر بمثال آخر فيما يأتي:

البنية السطحية: إن تأدّبهم فهم أولادك.

البنية العميقة: إن تأدّبهم أنت فهم أولادك.

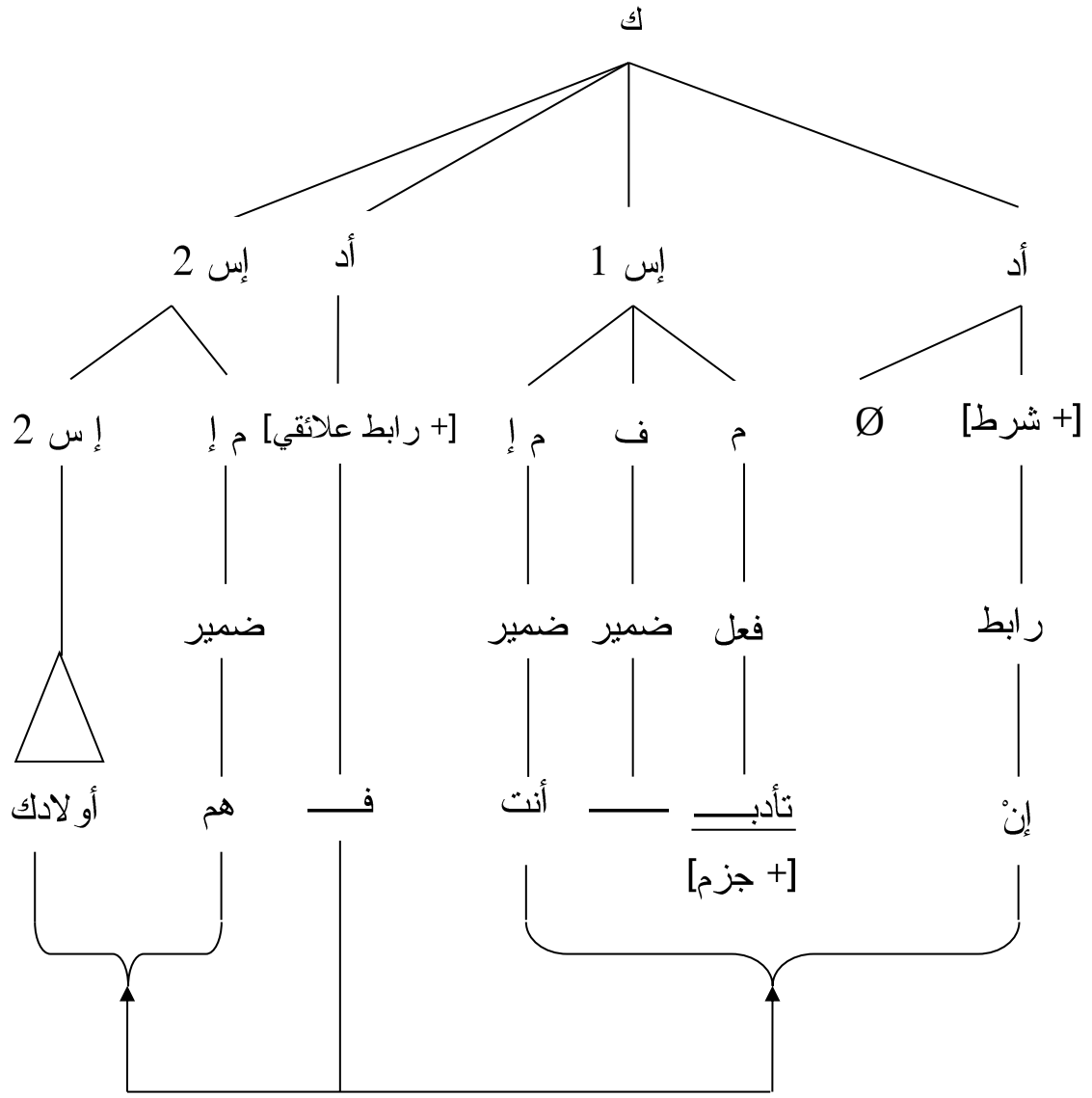

4-2)-الربط بـ(إذا): تحدّث مازن الوعر عن رابط آخر بين فعل الشّرط وجوابه، هو الأداة **(إذا)** الفجائيّة، حيث قال: "وهناك أداة رابطيّة أخرى تعلّق الجزاء بجملة الجواب الإسميّة، وهي **(إذا)** "[1]، وقد مثّل مازن الوعر لكيفيّة عمل هذه الأداة بالمشجّر الآتي:

المثال: "إن يصبهم ضرّ إذا هم يخافون".

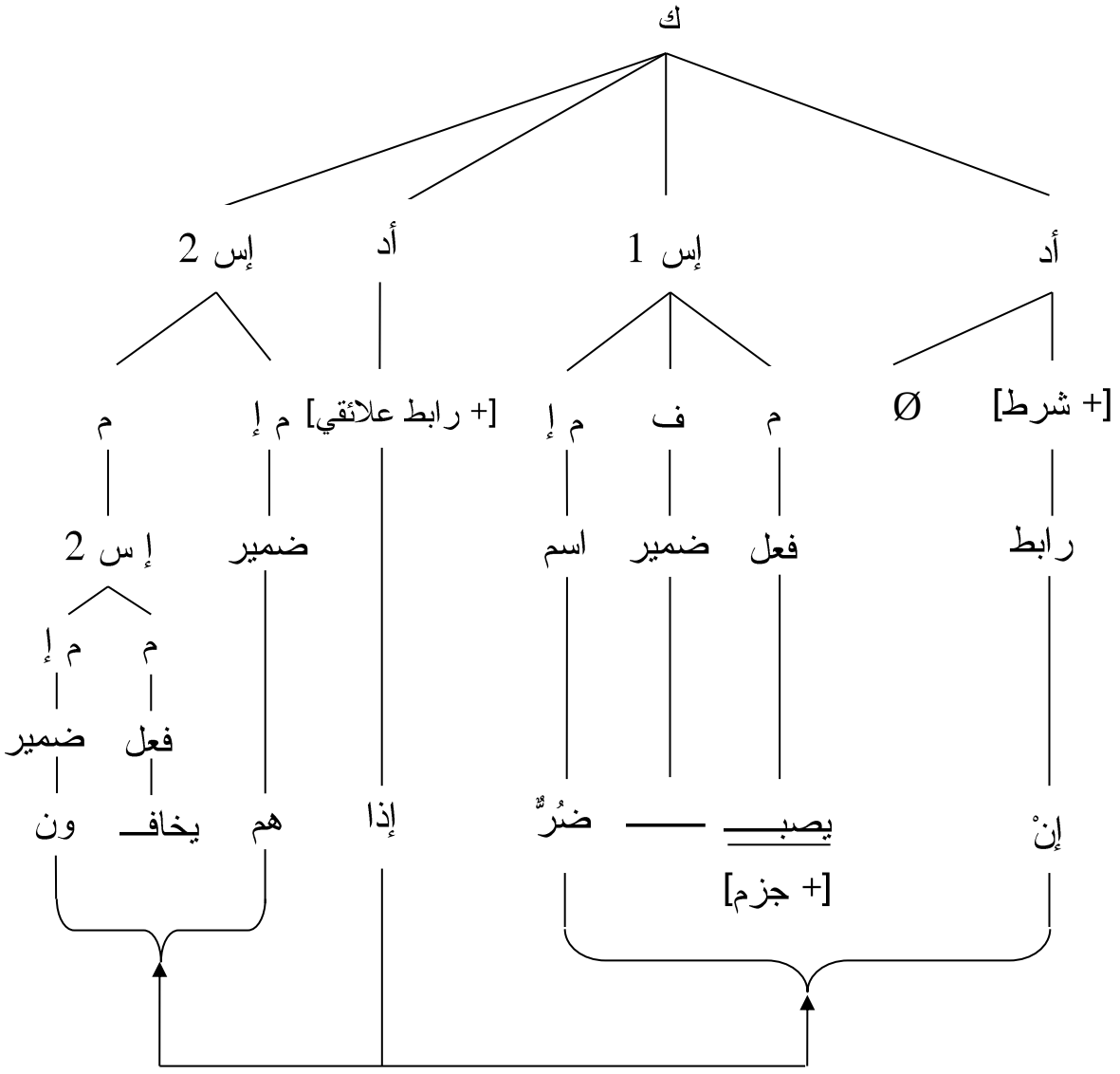

[1]- مازن الوعر، **جملة الشّرط عند النّحاة والأصوليّين العرب في ضوء نظريّة النّحو العالمي لتشومسكي**، ص50

التحليل: قام الرّابط العلائقي **(إذا)** بالرّبط بين جملتي الجزاء والجواب، الأولى **(إن يصبهم ضر)** بالثانية **(هم يخافون)**، هذا حسب ما هو مبيّن في الشّكل، وما نلاحظه من هذا التّشجير أنّ الرّابطتين **(الفاء)** و (إذا) متشابهتان في العمل، فكلاهما يربطان جملة الجزاء بجملة الجواب، و كلاهما جملة إسميّة، ويختلفان في مواضع فحقّ الفاء الابتداء والتّوسّط، رغم أنّها قد تفقد عملها العلائقي إذا وضعت في أوّل الكلام، حيث تصبح استئنافيّة، وبالتّالي اختلّ معنى الشّرط، هذا في الكلام المجازى، أمّا في عموم الكلام فهي صالحة للابتداء بخلاف الأداة **(إذا)** التي يكون لها حقّ التّوسّط في الكلام فقط، حيث لا يجوز فيها الابتداء حيث لا يمكننا القول : **(إذا أن يصبهم ضرّ)**.

وتأخذ (إذا) الشّكل الآتي:

[الرابط العاملي (أد) + جملة الجزاء + رابط علائقي (إذا) + جملة الجواب].

كما لا يجوز إدخال **(الفاء)** على **(إذا)** لأنّه سيصبح لدينا رابطان للجزاء وجوابه، وبالتّالي سيكون الكلام قبيحا نحويا، ومن هنا نستنتج أن الرّبط يجب أن يكون بإحدى الرّابطتين وليس بكلاهما، بمعنى أن يكون الرّبط بـــ **(الفاء)** أو بـــ**(إذا)**، والتّي ستكون على الشّكل الآتي:

الكلام = [**رابط عاملي** + **الإسناد الأول** + **رابط علائقي** + **الإسناد الثاني**]

ك = [**إن** + **إس***1* +**الفاء**+ **إس***2*] **أو ك** =[**إن** + **إس***1* + **إذا** + **إس***2*].

وسنوضّح الرّبط بـــ(إذا) بمثال آخر هو: إن تستغفروا اللهإذا أنتم تفلحون.

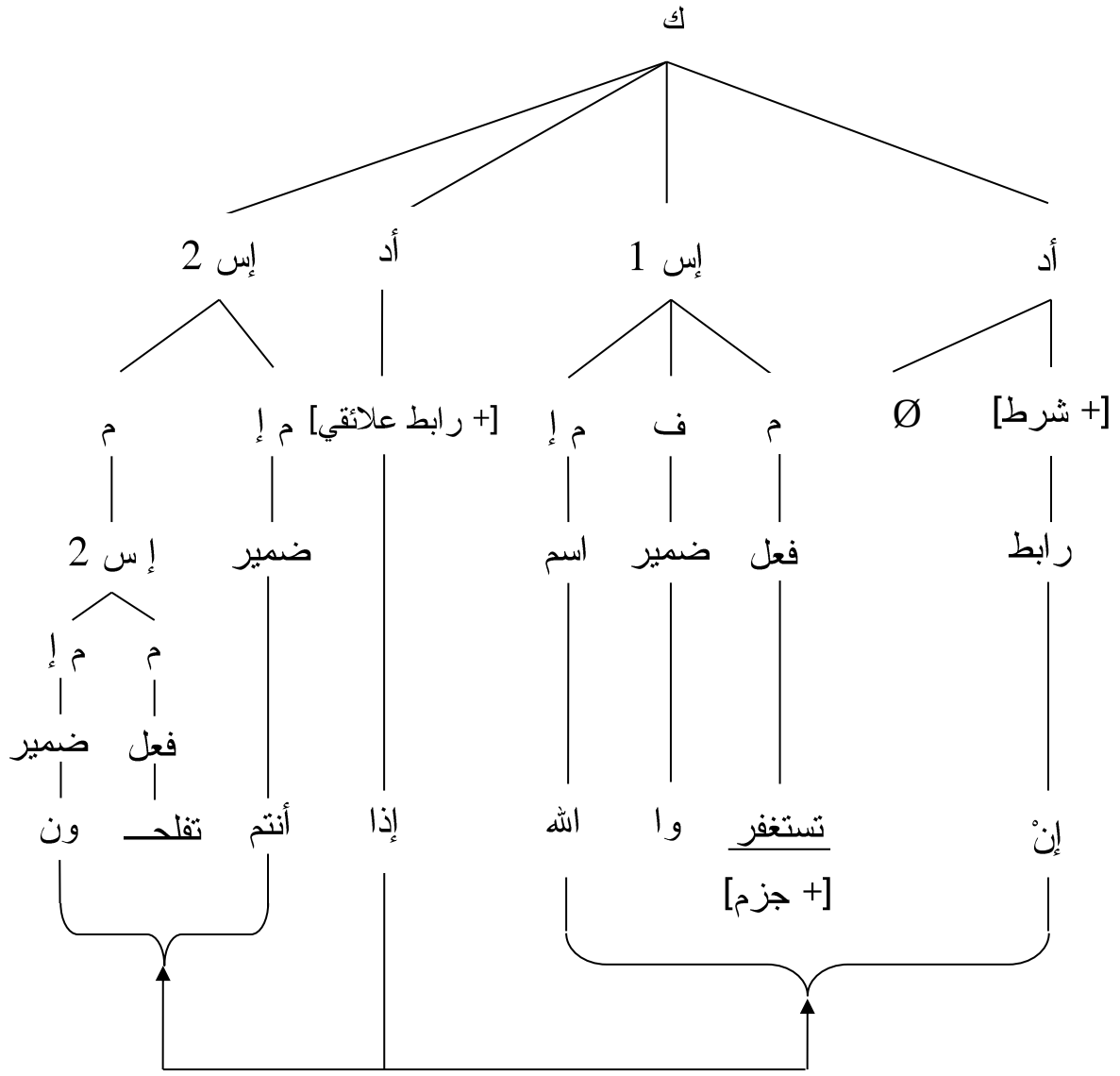

2-5)-غياب الرابط العلائقي في الجملة الشرطية:(التعليق بالابتداء)

تحدّث مازن الوعر عن نوع آخر من العمليّات التّحويليّة في الجملة الشّرطيّة في اللّغة العربيّة وهو غياب الرّابط المعلّق في جملة الشّرط وجوابه، لذلك أخذ التّحويل مسارا آخر وضّحه مازن الوعر بالمشجّر الآتي:

الجملة الأصل:

البنية السطحية: أنا كريم إن تأتني.

البنية العميقة: أنا كريم إن تأتني أنت.

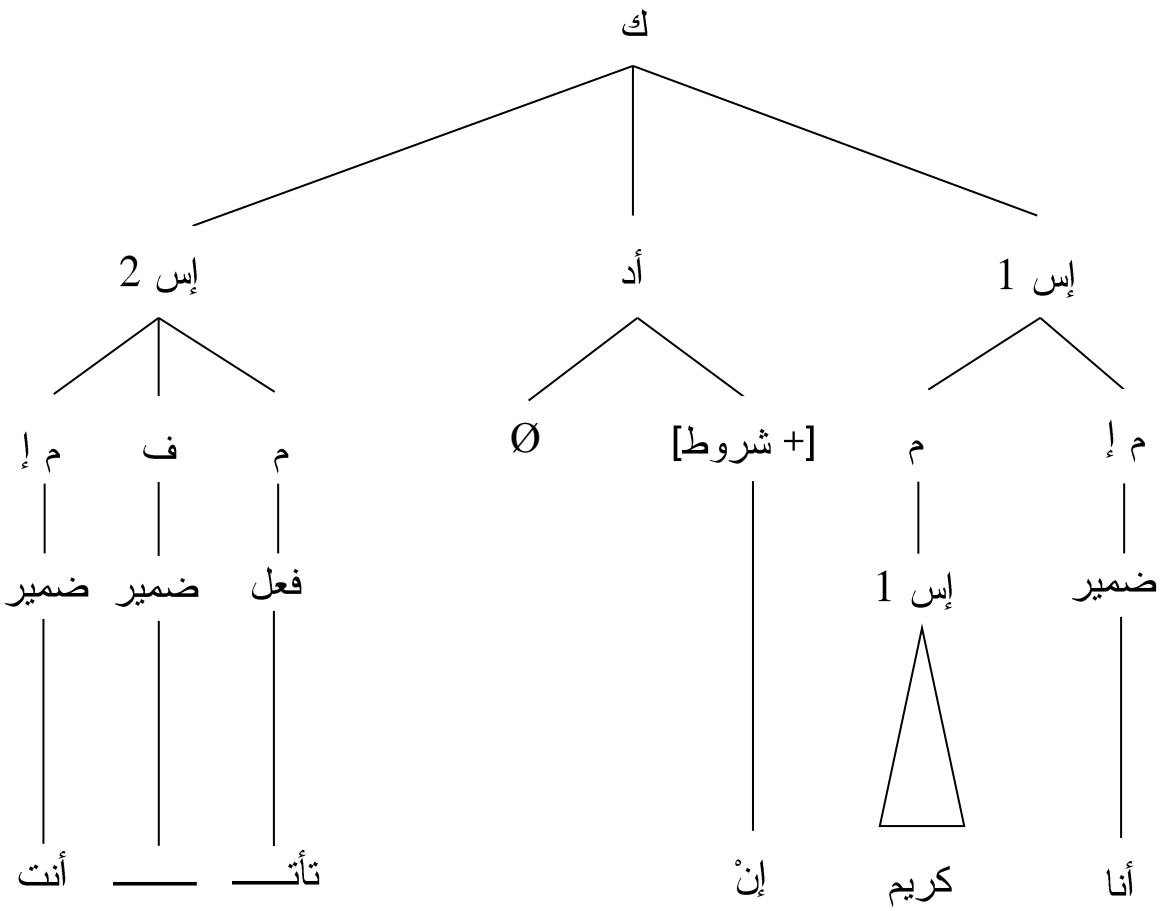

الجملة الفرع: (المبنيّة على الأصل)

البنية السّطحية: إن تأتني أنا كريم.

البنية العميقة: إن تأتني أنت أنا كريم.

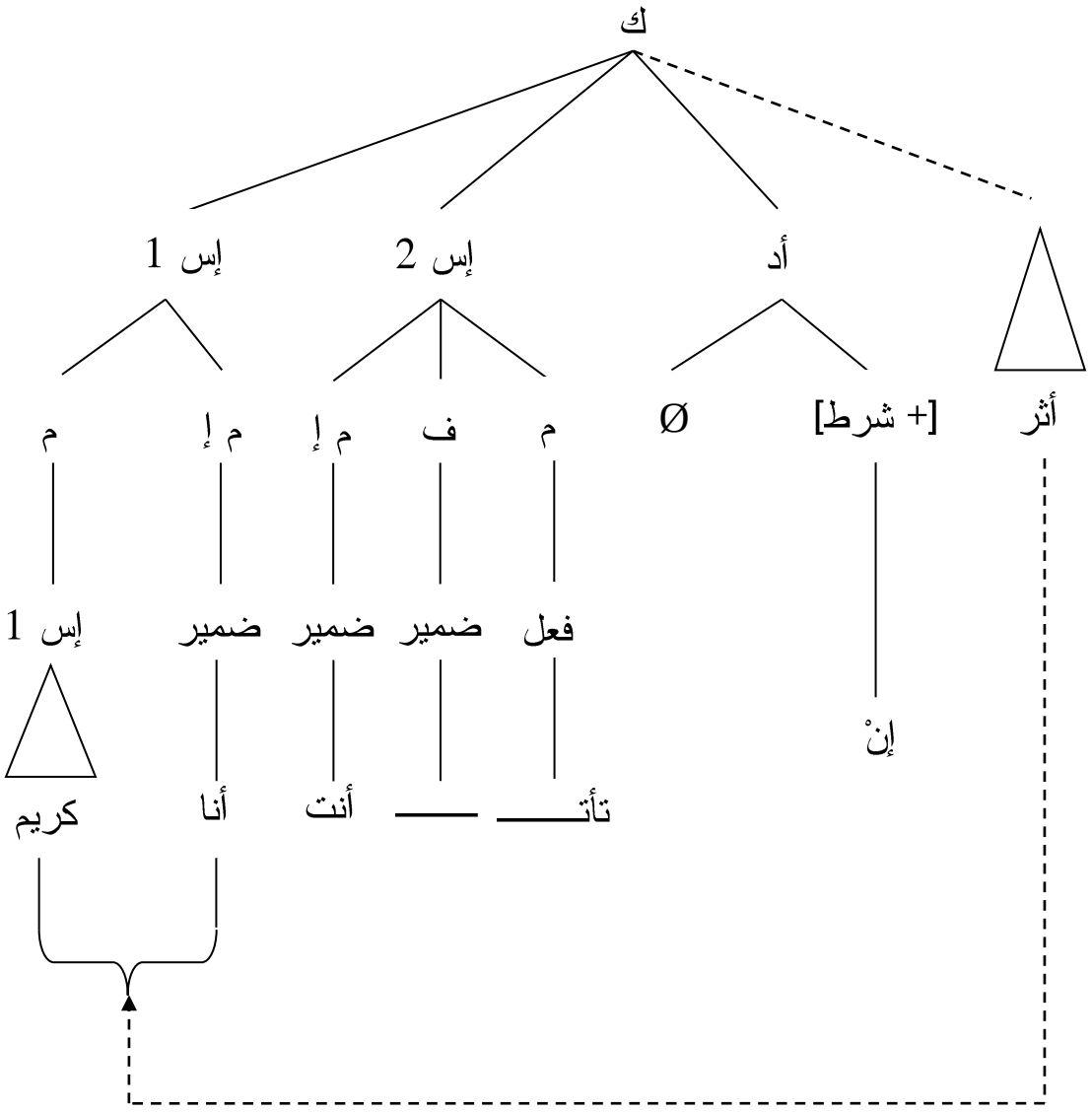

التحليل: إنّ الملاحظ على المشجّرين السّابقين هو غياب رابط علائقي يعمل في الجواب ويربطه بالجزاء، ذلك لأنّ الجملة الأولى **(الجملة الأصل)** لا تحتاج لرابط علائقي، أمّا الجملة الثّانية **(إن تأتني أنا كريم)** جاءت لضرورة شعريّة، لذلك فقد علّق الجواب على الابتداء، وأرجع إلى الأصل كما في الجملة الأولى **(أنا كريم إن تأتني)**، بمعنى أنّ أصل الجملة **(أنا كريم إن تأتني)** وقد حوّلت إلى **(إن تأتني أنا كريم)**، وقد حذف فيها الرّابط العلائقي **(الفاء)** للضّرورة الشّعرية، وربطت بالابتداء، وقد توصّل مازن الوعر إلى نتيجة مفادها: "يمكننا أن ننقل جملة الابتداء ونضعها في محلّ جواب الشّرط دون عمل الشّرط

فيها"[1]، بمعنى أنّ جملة الابتداء **(أنا كريم)** هي من ربطت جملتي الشّرط، مع عدم عمل الشّرط فيها، وتأخذ الشّكل الآتي:

ك = [**جملة الابتداء** + (**الأداة** + **إس***2*)]

وسنوضح كلا المشجّرين بمثال كما يلي:

الجملة الأصل: أنا عنيف إن جرحتني

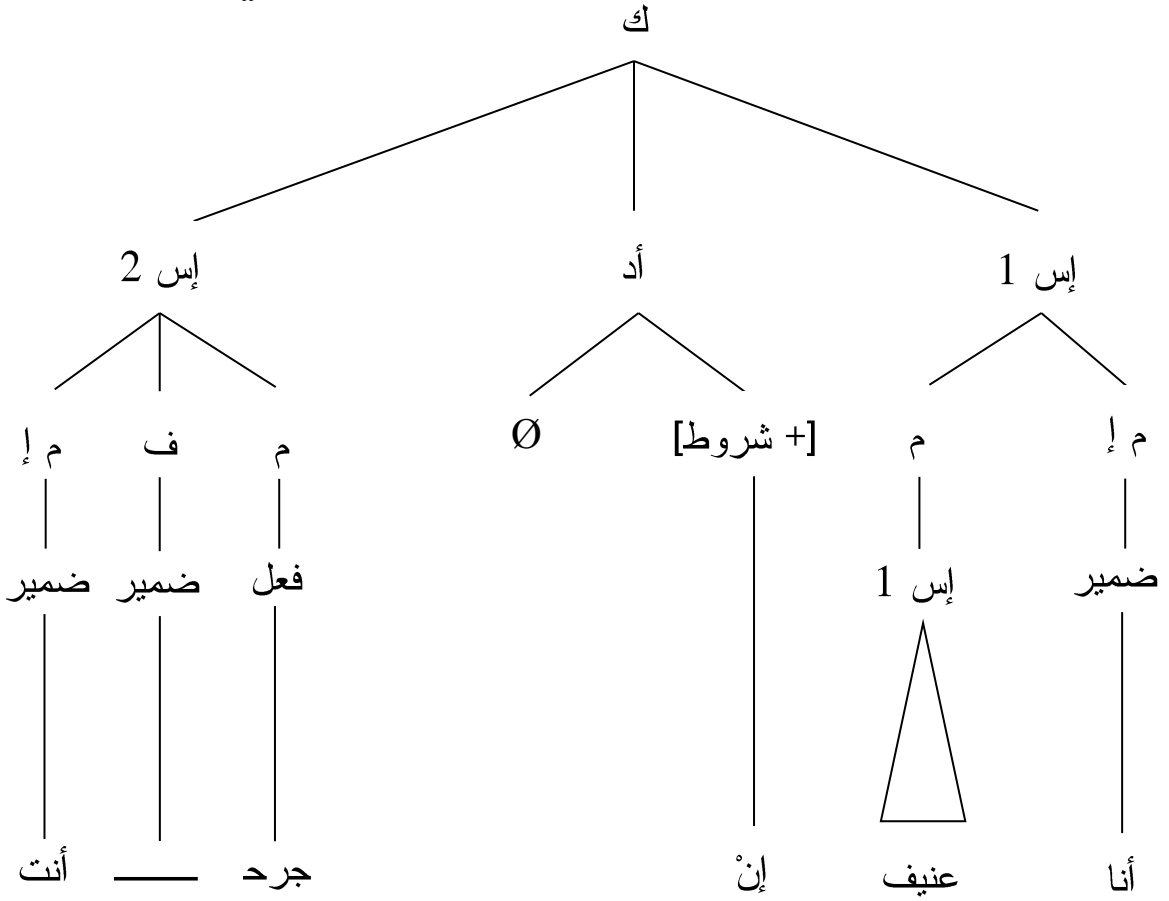

الجملة الفرع: إن جرحتني أنا عنيف.

[1]- مازن الوعر، **جملة الشّرط عند النّحاة والأصوليّين العرب في ضوء نظريّة النّحو العالمي لتشومسكي**، ص*52*

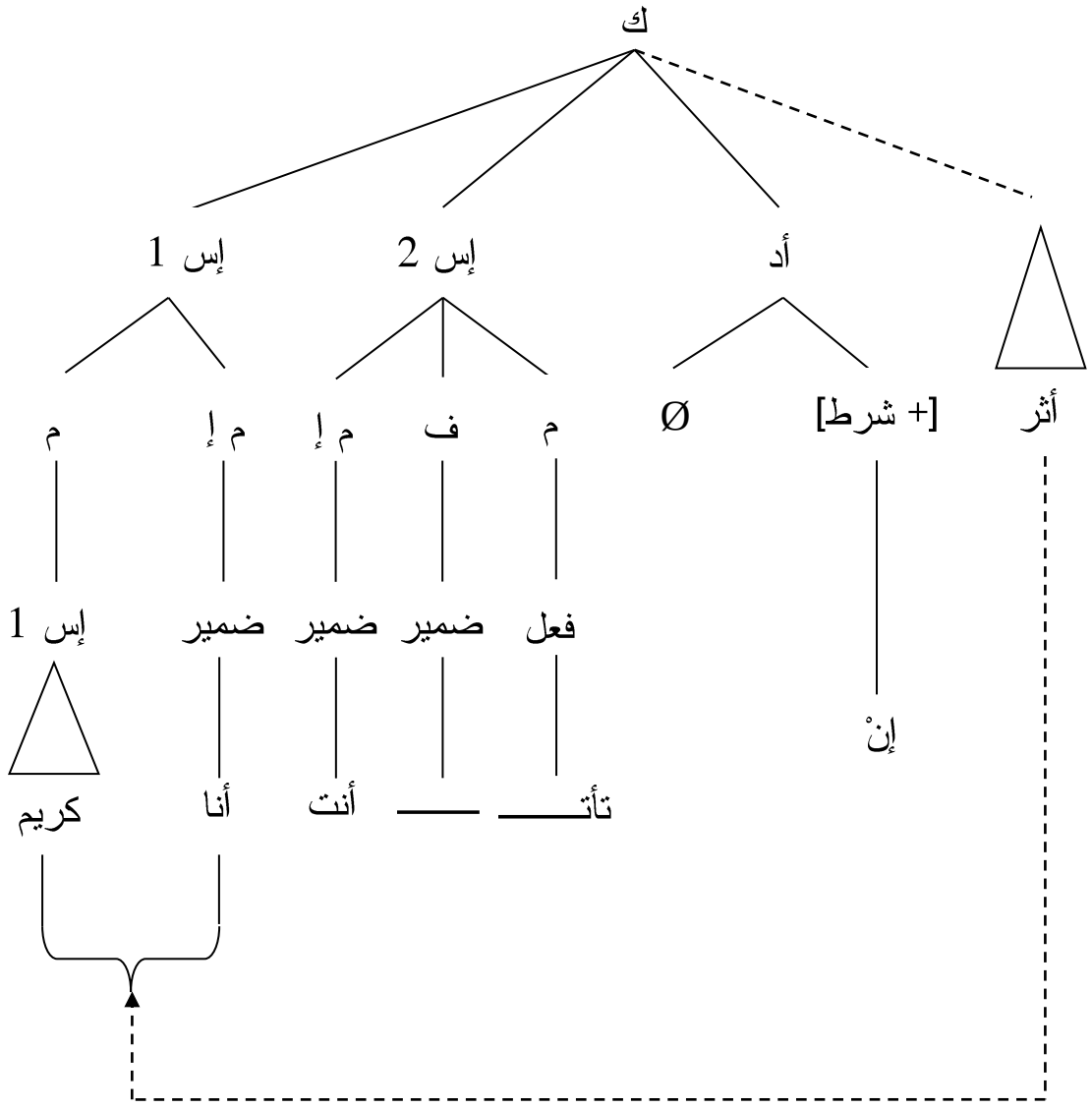
ك
إس 1
إس 2
أد
أثر
م
م إ
م إ
ف
م
Ø
[+ شرط]
إس 1
ضمير
ضمير
ضمير
فعل
إنْ
كريم
أنا
أنت
تأتـــــ

2-6)-الربط بالصلة: تحدّث مازن الوعر عن نوع آخر من الرّبط، وهو الرّبط بالصّلة وهذا النّوع يربط كذلك جملة الجزاء بجملة الجواب، وقد أعطى ثلاث أمثلة بأدوات مختلفة ومثّلها بثلاث مشجّرات هي:

المثال الأوّل:

أ-البنية السّطحية: آتي من يأتيني.

ب-البنية العميقة: آتي أنا من يأتيني هو.

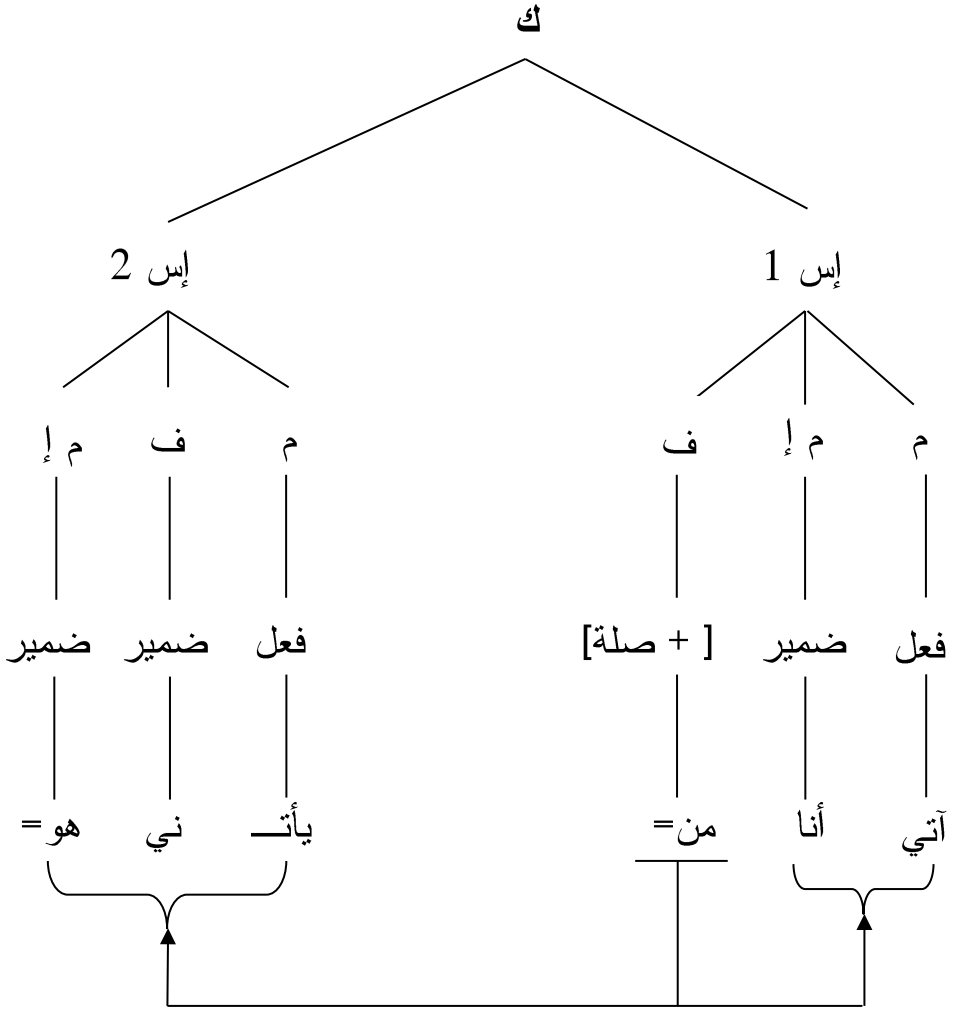

المثال الثّاني:

أ-البنية السّطحية: أقول ما تقول.

ب-البنية العميقة: أقول أنا ما تقول أنت.

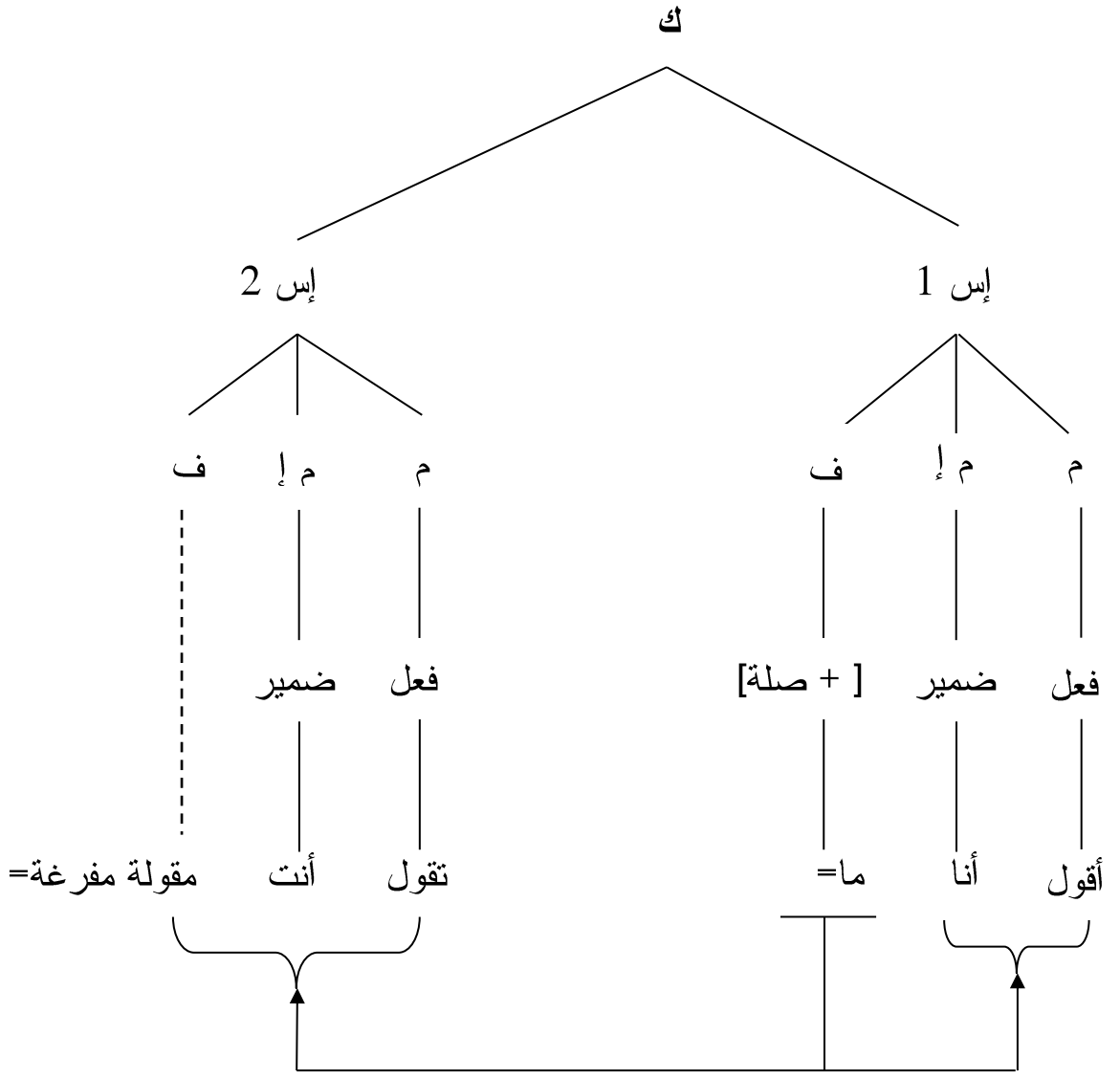

المثال الثّالث:

أ-البنية السّطحية: أعطيك أيّها تشاء.

ب-البنية العميقة: أعطيك أنا أيّها تشاء أنت.

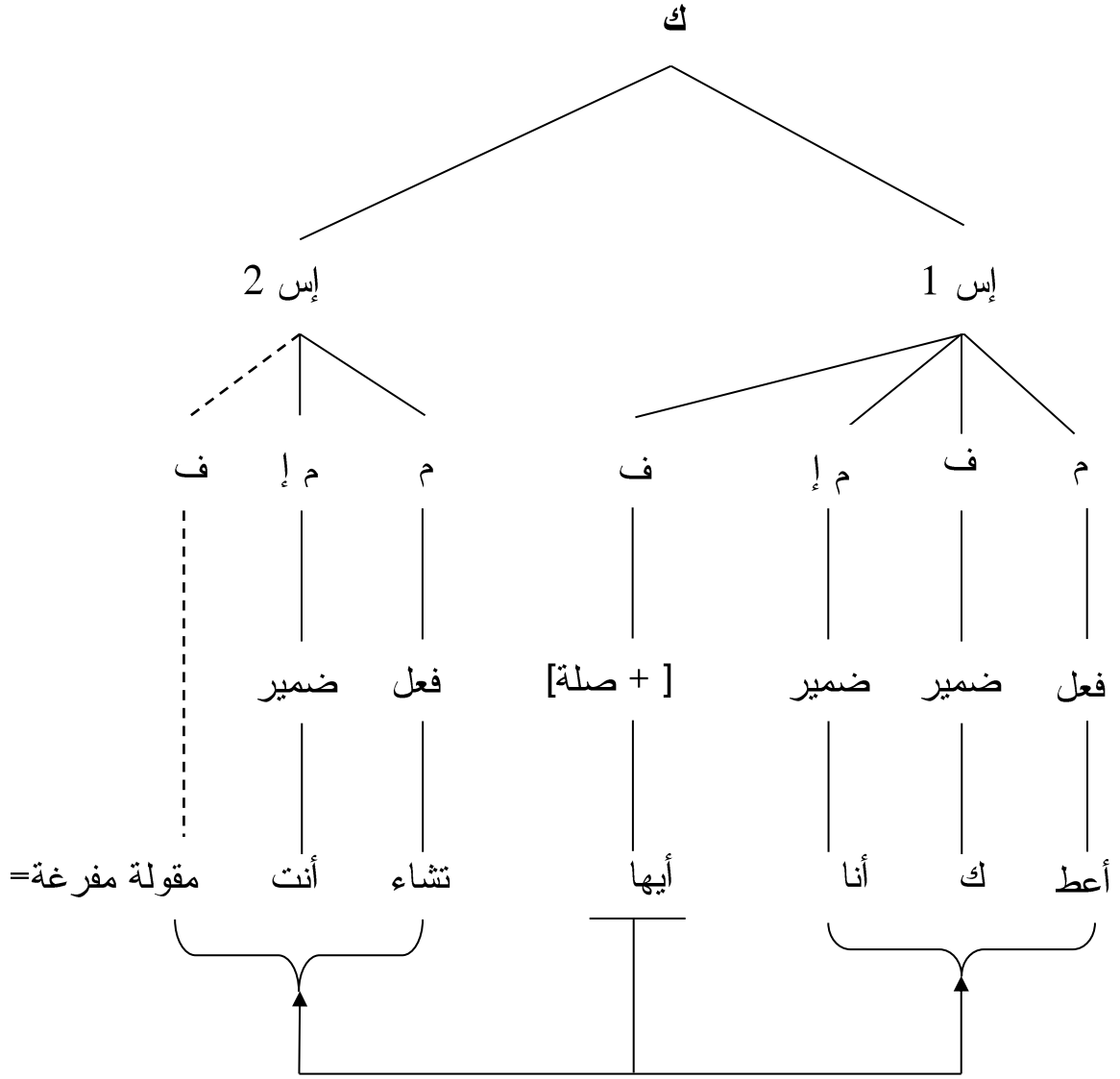

التحليل: نلاحظ من المشجّرات الثلاث (*1-2-3*) السّابقة أنّ الأسماء الموصولة (**من- ما- أيها**) قد ربطت بين جملة الشّرط وجملة الجواب، بعد أن نزلت منزلة الأسماء الموصولة حيث قال مازن الوعر: "إنّ الأسماء التّي يجازى بها في الأمثلة السّابقة وهي (**من – ما- أيها**) تتنزّل منزلة الاسم الموصول"[1]، فقد ربطت الفضلة (**من**) الموجودة في عقدة الإسناد

[1]- مازن الوعر، **جملة الشّرط عند النّحاة والأصوليين العرب في ضوء نظريّة النّحو العالمي لتشومسكي**، ص*56*

الأوّل (**إس1**) بين جملة الشّرط [(**المسند: آتي**) و(**المسند إليه: أنا**)]. **وجملة الجواب** [(**المسند: يأتي**) **و** (**الفضلة: ني**) **و** (**المسند إليه: هو**)] الموجودة في عقدة الإسناد الثّاني (**إس2**)، وهو ما قامت به الفضلة (**ما**) – حسب مازن الوعر– في ربطها كذلك بين جملة الشّرط (أقول)، وجملة الجواب (**تقول**) في المشجّر الثّاني، أمّا المشجّر الثّالث فقد قامت كذلك الرّابطة العلائقيّة (**أي**) بربط جملة الشّرط بجوابها، وما نستنتجه من المشجّرات الثلاث أنّ الأسماء الموصولة الثلاث (**من – ما – أي**) لها عمل واحد ووظيفة واحدة وهي الرّبط بين جملتي الشّرط والجواب، و ما نلاحظه كذلك أنّ الأسماء الثّلاث فقدت عملها الشّرطي عند توسّطها للكلام، مع عدم اعتراض أو تعليل لدى كلّ من سيبويه وتشومسكي ونرجّح ذلك إلى تركيزهما على المعنى لا على المبنى، أي إذا كان المعنى يبرّر غياب عمل الأداة أو يغني عن ذكرها، فلا مانع من حذف الأداة أو توسّطها، أضف إلى ذلك أنّ الأسماء الموصولة الثلاث (**من- ما- أيهم**) الموجودة في عقدة الإسناد الأوّل (**إس1**) تتطابق مع الفضليات الثّلاث (**هو – مقولة مفرغة - مقولة مفرغة**) الموجودة في عقدة الإسناد الثّاني (**إس2**)، وهو ما تبرّره علامة (=) في المشجّر، أي أنّها تأتي على النّحو الآتي:

[**من** = **هو**]، [**ما** = **مقولة مفرغة**]، [**أي** = **مقولة مفرغة**].

هكذا تأخذ هذه الأسماء الأشكال الآتية:

(*1*) **ك**= [**إس***1*+ **من** + **إس***2*]

(*2*) **ك**= [**إس***1* + **ما** + **إس***2*]

(*3*) **ك**= [**إس***1*+ **أي** + **إس***2*]

أمثلة:

(أ)

(1)البنية السّطحيّة: أحترم من يحترمني.

(2)البنية العميقة: أحترم أنا من يحترمني هو.

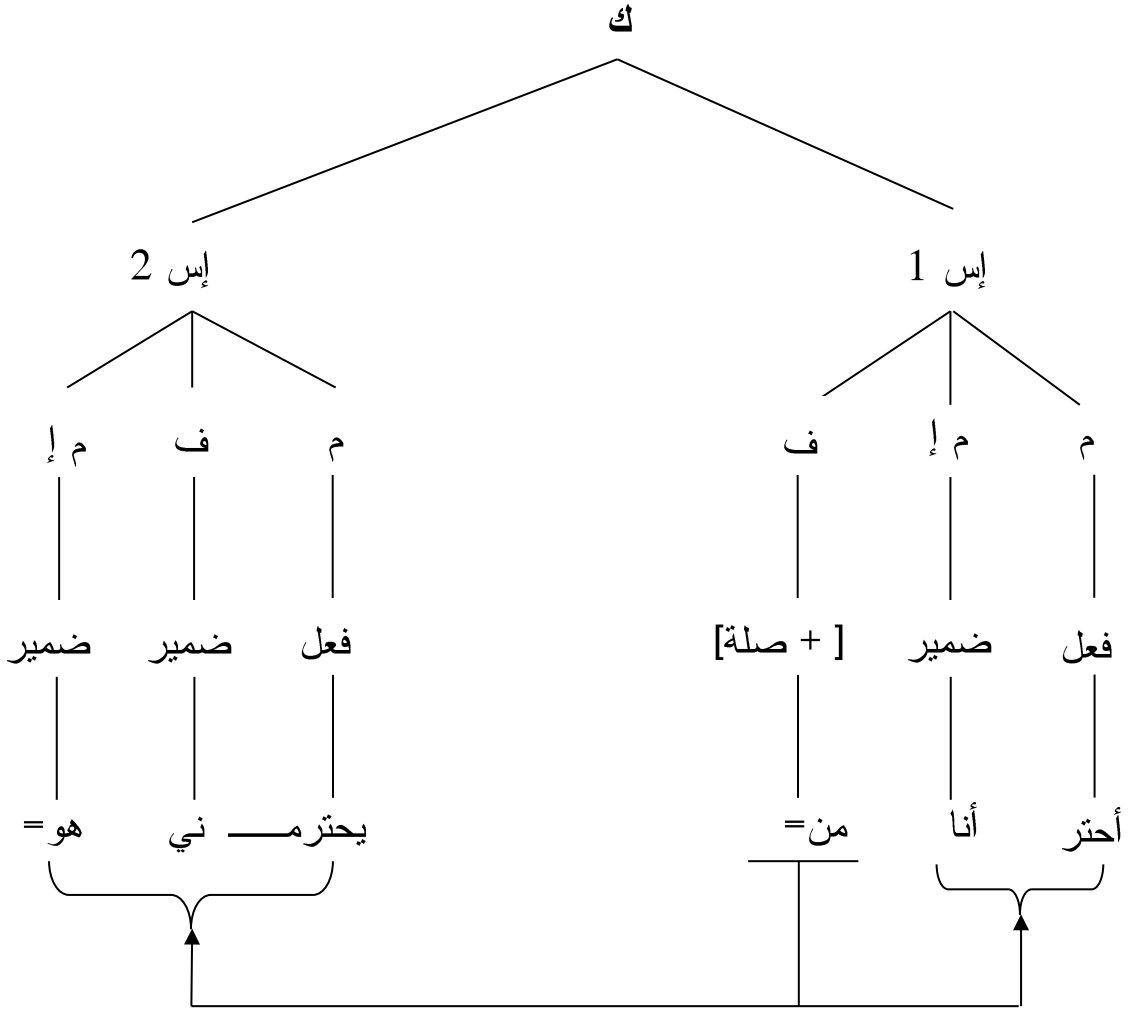

(ب)

(1) البنية السّطحيّة: آكل ما تأكل.

(2)البنية العميقة: آكل أنا ما تأكل أنت.

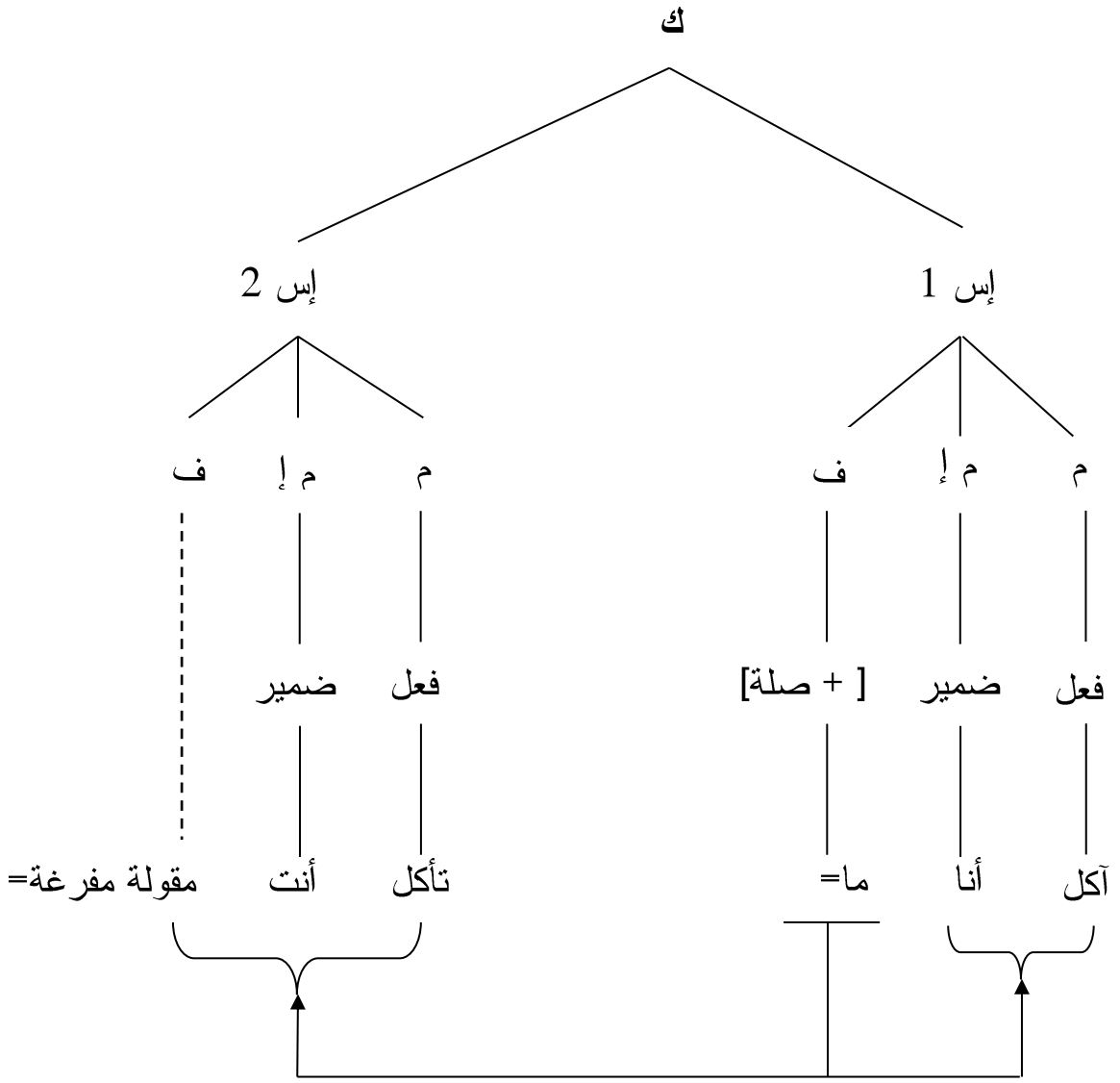

(ج)

(1) البنية السّطحيّة: أهديك أيّها تشاء.

(2)البنية العميقة: أهديك أنا أيّها تشاء أنت

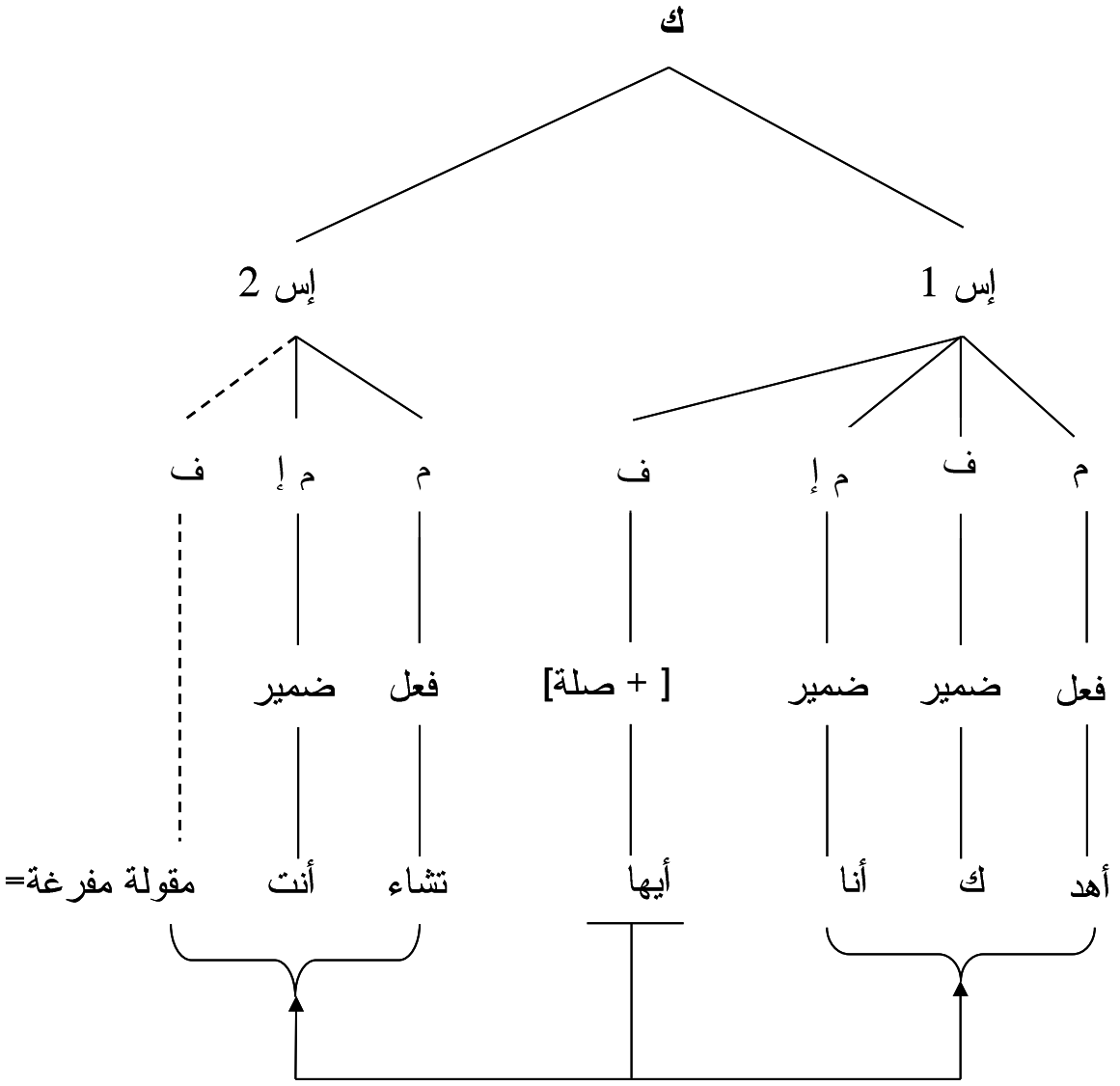

2-7)-ربط الكلام ببعضه دون أداة: إنّ الكلام العربيّ وكما هو معروف مترابط فيما بينه فهو ليس بحاجة إلى أدوات تربط بين أجزاءه، وكذلك الأمر في بعض التّركيبات الشّرطيّة فجملة الشّرط وجوابه قد يردان مترابطين بغير أداة ولا يمكن لأحدهما الاستغناء عن الآخر، وهو ما قال به مازن الوعر: "الجواب هنا معلّق بالأوّل غير مستغن عنه، كما أنّ الأوّل معلّق بالثّاني لأنّه لا يستطيع أن يستغني عنه بنية و وظيفة"[1]، بمعنى أنّ فعل الشّرط وجوابه مترابطين في المعنى وليس في المبنى أي اللّفظ، فهما بحاجة بعضهما البعض من

[1]- مازن الوعر، **جملة الشّرط عند النّحاة والأصوليّين العرب في ضوء النّحو العالمي لتشومسكي**، ص57

أجل أن يكون الكلام مقبولا بنية ودلالة، وقد جمع سيبويه بعض الأساليب الإنشائيّة التّي تعلّق فعل الشّرط بجوابه، فقال: "هذا باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل إذا كان جوابا لأمر أو نهي أو استفهام أو تمنّ أو عرض"[1]،هذه أهمّ الأساليب الإنشائيّة التّي تغني عن الرّبط بالأداة وقد شرحها مازن الوعر بالتّفصيل وفق ما يلي:

2-7-1)- الربط بالأمر:

تحدّث مازن الوعر عن التّعليق بالأمر وقد شرحه بمثال ومشجّر، وهما كما يلي:

(أ) بنية سطحيّة: ائتني آتك.

(ب) بنية عميقة: ائتني أنت آتك أنا.

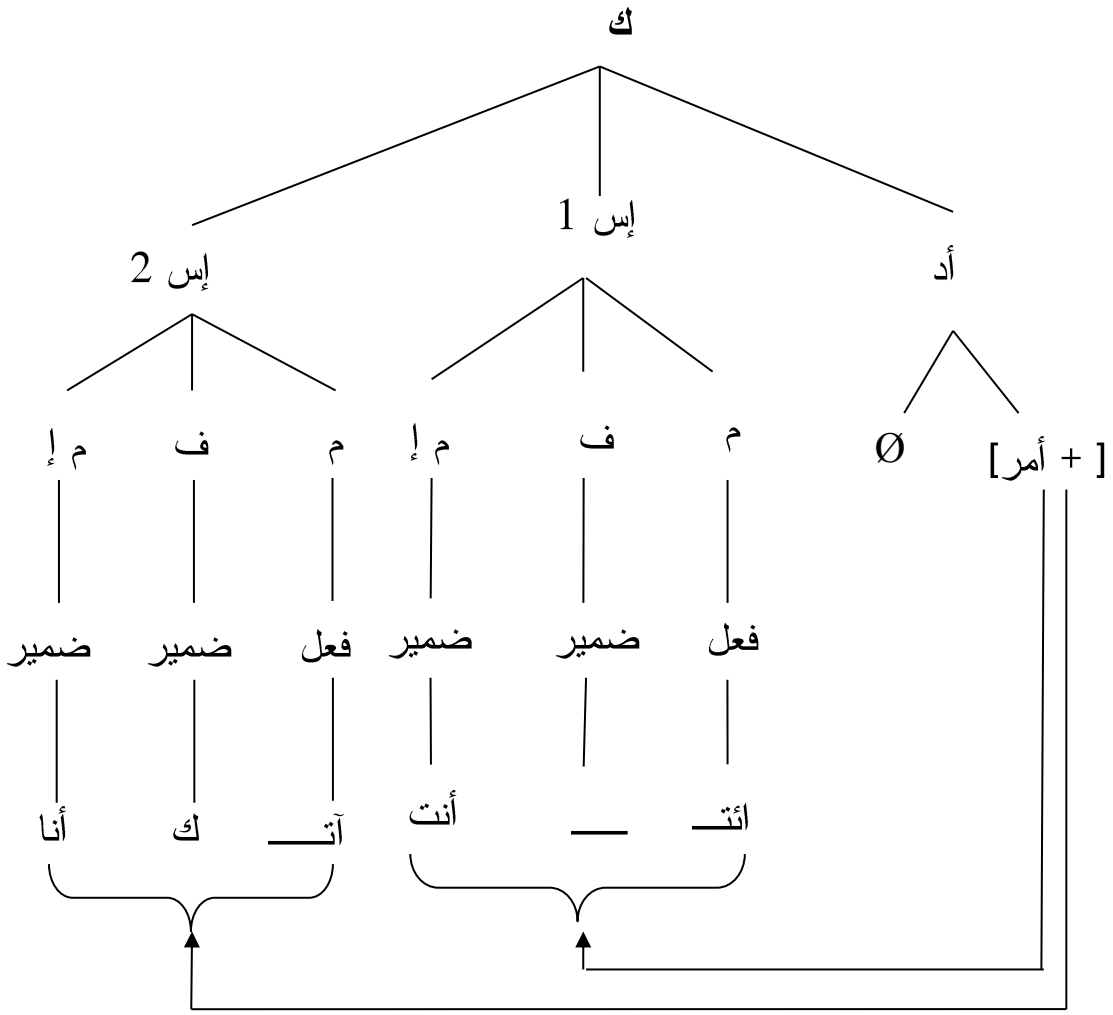

[1])- أبو بشر عثمان بن قنبر سيبويه، **الكتاب** ، ص*93-94*، نقلا عن مازن الوعر، **المرجع السّابق**، ص*57*

التحليل: ما نلاحظه على هذا المخطّط التّجشيري غياب الرّابطة اللّفظيّة **(الأداة الشرطية)** وتعويضها برابطة أخرى تجريديّة هي أسلوب الأمر، بمعنى تحويل الأمر **(الرابط المعجمي)** إلى أداة، وبالتّالي تمّ الرّبط بين جملة الشّرط **(ائتني)** الموجودة في عقدة الإسناد الأوّل **(إس*1*)**، وجواب الشّرط **(آتك)** الموجود في عقدة الإسناد الثّاني **(إس*2*)**، فمنحه صفة الجزم [+**جزم**]، أي جزم فعل الشّرط وجوابه، ويقول مازن الوعر في هذا الشّأن: "والتّعليق ليس عن طريق الرّابط المعجمي **(اللفظي)** فحسب، وإنّما عن طريق الرّابط التّجريدي أيضا، والذي يقع تحت عجرة الأداة"[1]، بمعنى أنّ الرّبط لا يكون بالأداة فقط، بل قد يكون برابط تجريدي هو أسلوب الأمر، وتأخذ هذه الصيغة الشّكل الآتي:

ك = [**رابط تجريدي** + (**إس*1*** + **إس*2***)]

المثال:

(أ)البنية السّطحيّة: أكرمني أكرمك.

(ب)البنية العميقة: أكرمني أنت أكرمك أنا.

[1]- مازن الوعر، **جملة الشّرط عند النّحاة والأصوليّين العرب في ضوء نظريّة النّحو العالمي لتشومسكي**، ص*58*

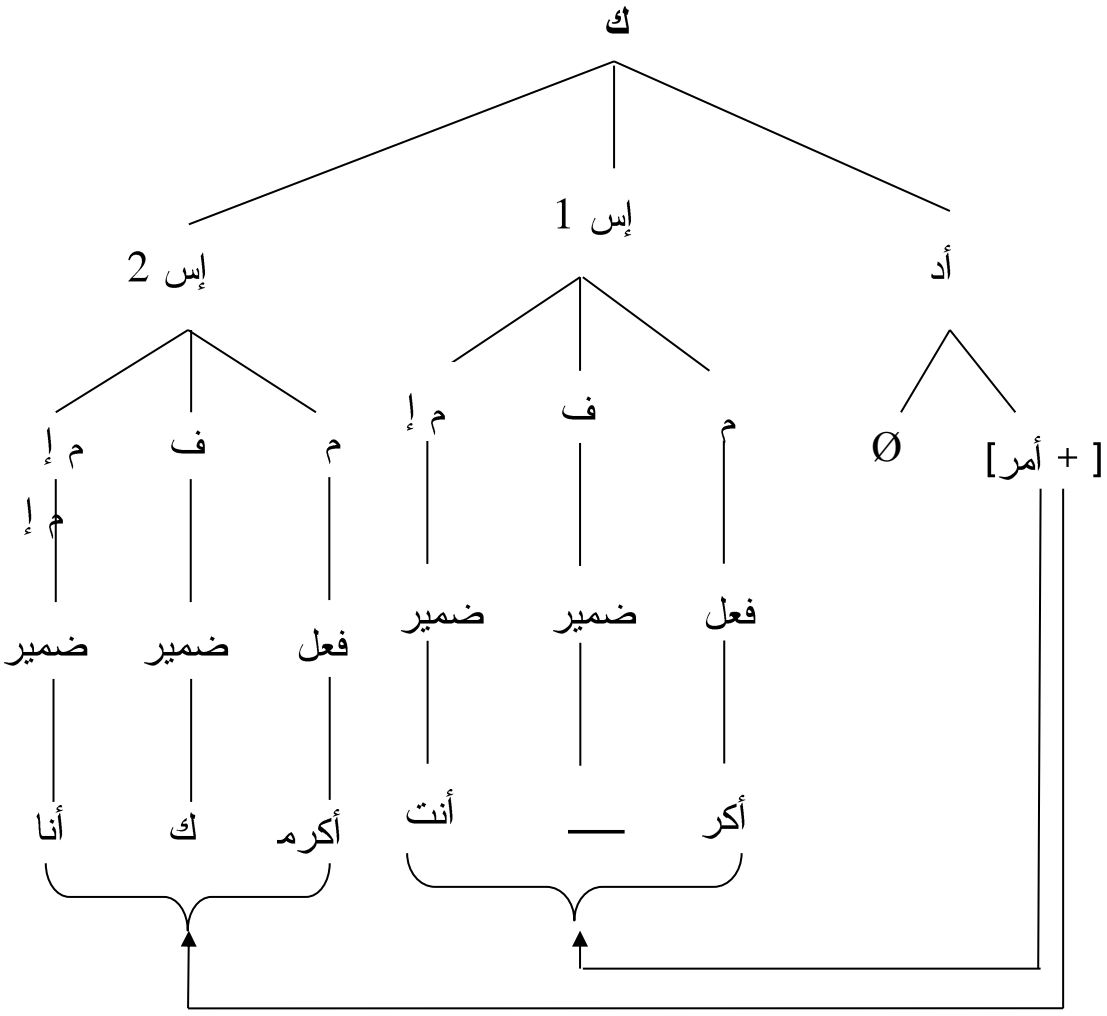

2-7-2)- الربط بالنهي:

(1)البنية السّطحيّة: لا تفعل هذا تندم.

(2)البنية العميقة: لا تفعل هذا أنت تندم أنت.

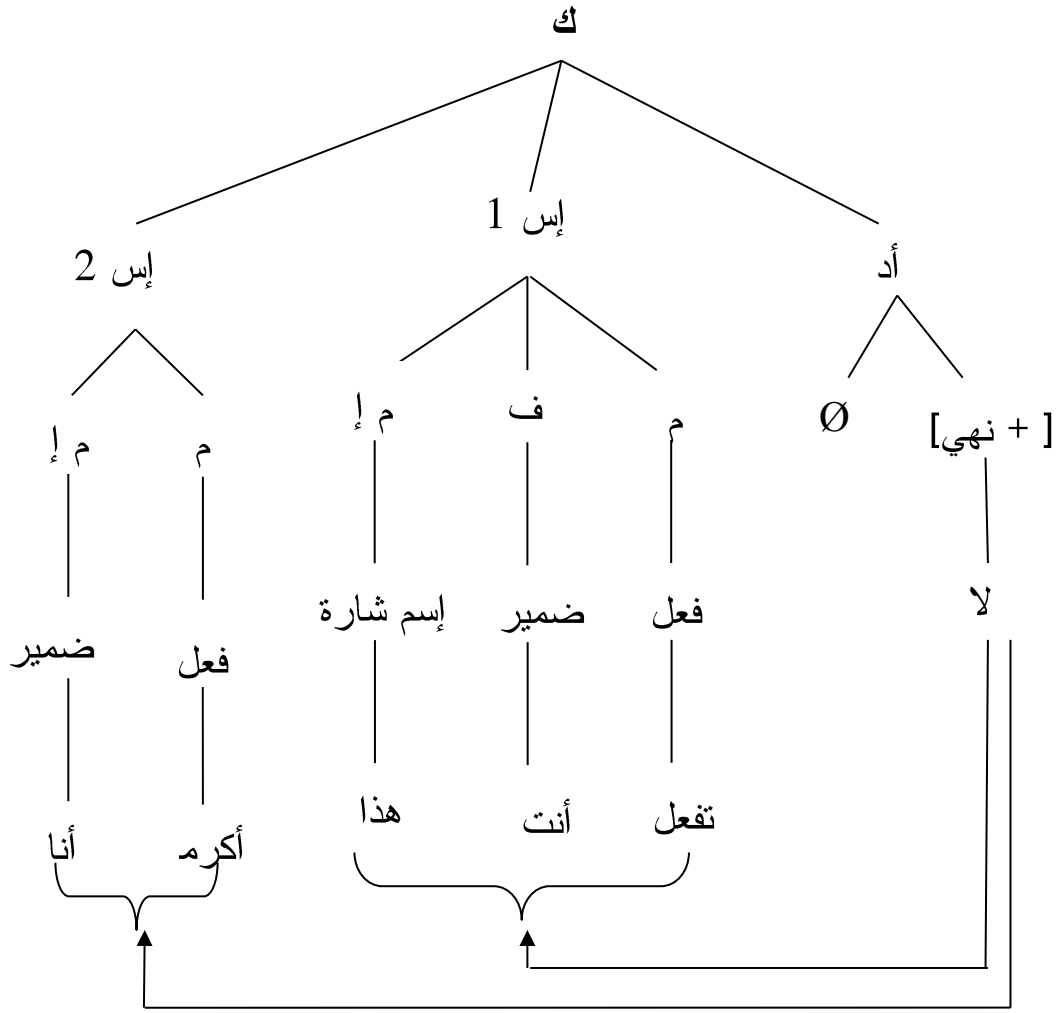

التحليل: نلاحظ من خلال المشجّر السّابق أنّ أسلوب الأمر بالنّهي والتّي تجسّده (**لا الناهية)** قد ساهم في الرّبط بين فعل الشّرط وجوابه، فالرّابطة **(لا الناهية)** قد دخلت على فعلين مضارعين هما **(تفعل)** الموجود في عقدة الإسناد الأوّل، والفعل **(تندم)** الموجود في عقدة الإسناد الثّاني، فمنحتهما صفة الجزم [+ **جزم**]. حيث تمّ النهي مخافة النّدم، بمعنى أنّ الرّبط بالنّهي قد علّق جملة الجزاء بجملة الجواب، وكان الرّابط بين الجملتين هو الرّابط المعجمي اللّفظي **(لا)** النّاهية، وتأخذ هذه الصّيغة الشّكل الآتي:

ك = [**لا الناهية** + (**إس***1* + **إس***2*)]

وسنوضّح أكثر بالمثال الآتي:

(1) البنية السّطحيّة: لا تجرح هذه تندم.

(2) البنية العميقة: لا تجرح أنت هذه تندم أنت.

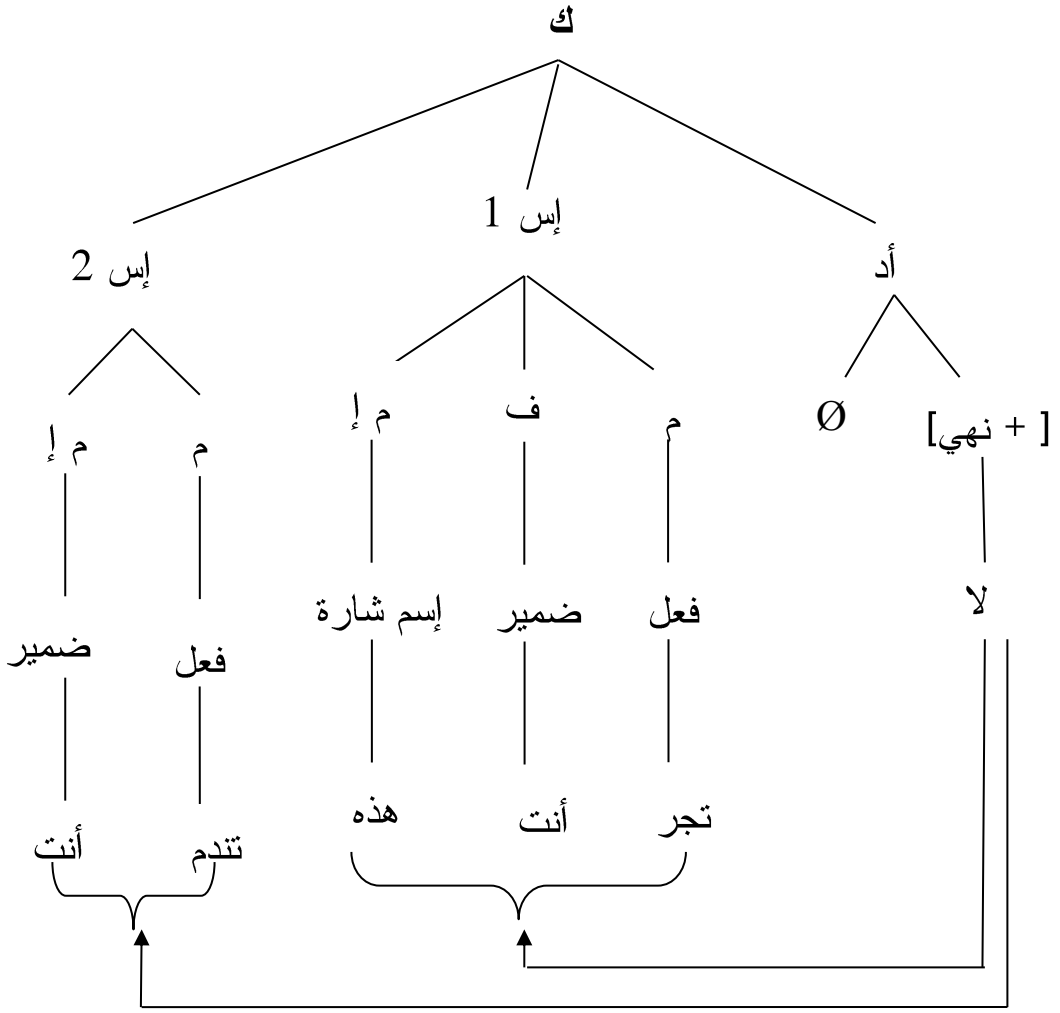

2-7-3)- الربط بالاستفهام:

(أ)البنية السّطحيّة: أين تذهب أذهب.

(ب)البنية العميقة: أين تذهب أنت أذهب أنا.

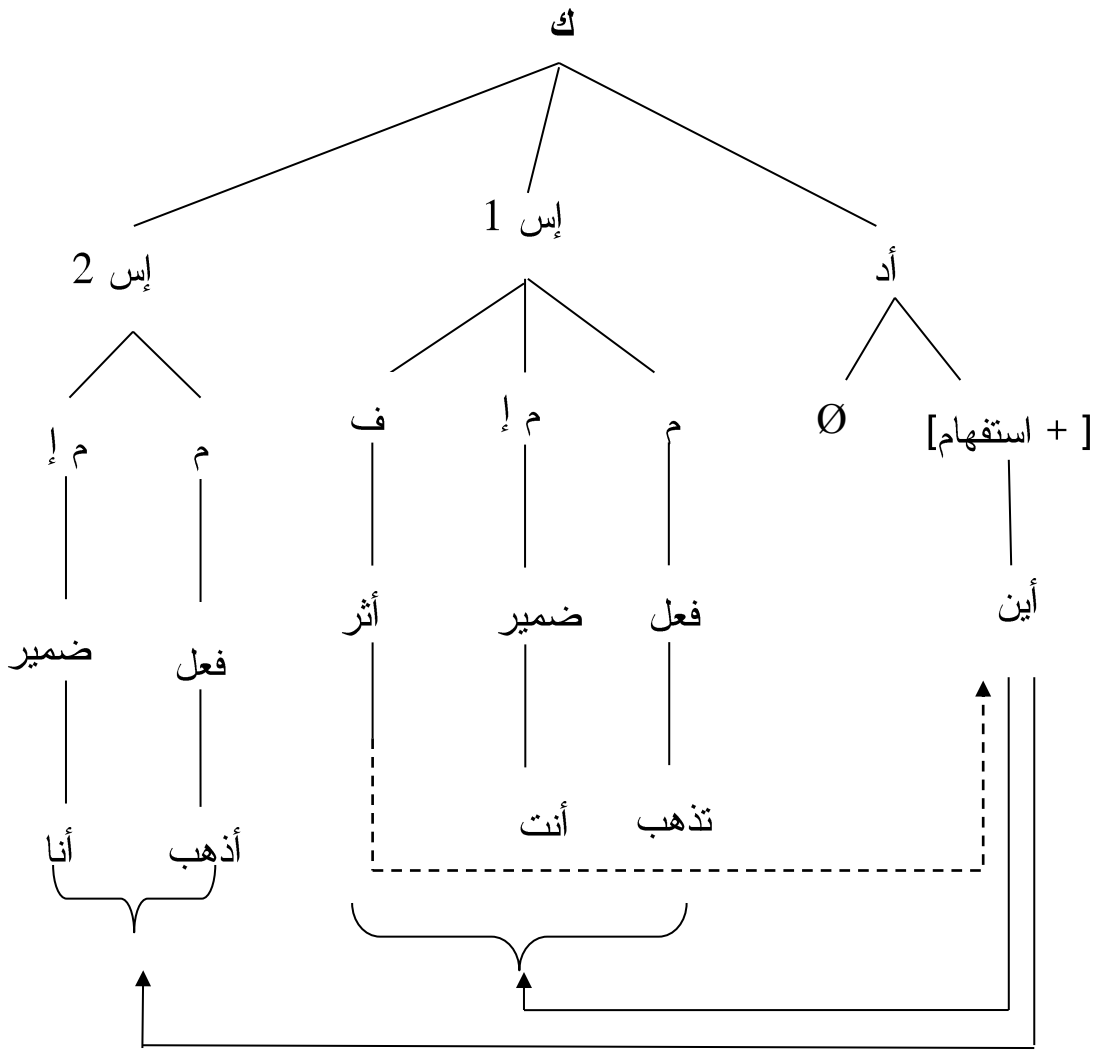

التحليل: لقد شرح مازن الوعر الأداة الاستفهامية (**أين**) وأعطى عدّة ملاحظات حولها هي:

1-إنّ الأداة الرّابطة بين جملتي الشّرط والجواب السّابق هي الأداة الاستفهاميّة (**أين**)، حيث عملت في الجواب ومنحته صفة الجزم.

2-علّقت الرّابطة (**أين**) الجواب بالجزاء تعليقا معجميّا، وتعليقا تجريديّا.

3-نقل الظّرف (**أين**) بقاعدة تحويلية من عقدة الإسناد الأوّل (**إس*1***) إلى عقدة الأداة (**أد**) تاركا أثرا خلفه.

4-تعرب (**أين**): اسم شرط جازم في محلّ نصب على الظّرفيّة المكانيّة، وهو متعلّق بفعل الجزاء[1].

هذه أهمّ الملاحظات التّي أبداها مازن الوعر حول الرّابطة الاستفهاميّة (**أين**)، وتأخذ الرابطة (**أين**) الشّكل الآتي:

ك= [**أين** + (**إس***1*+ **إس***2*)]

المثال:

(أ)البنية السّطحية: أين تدرس أدرس.

(ب)البنية العميقة: أين تدرس أنت أدرس أنا.

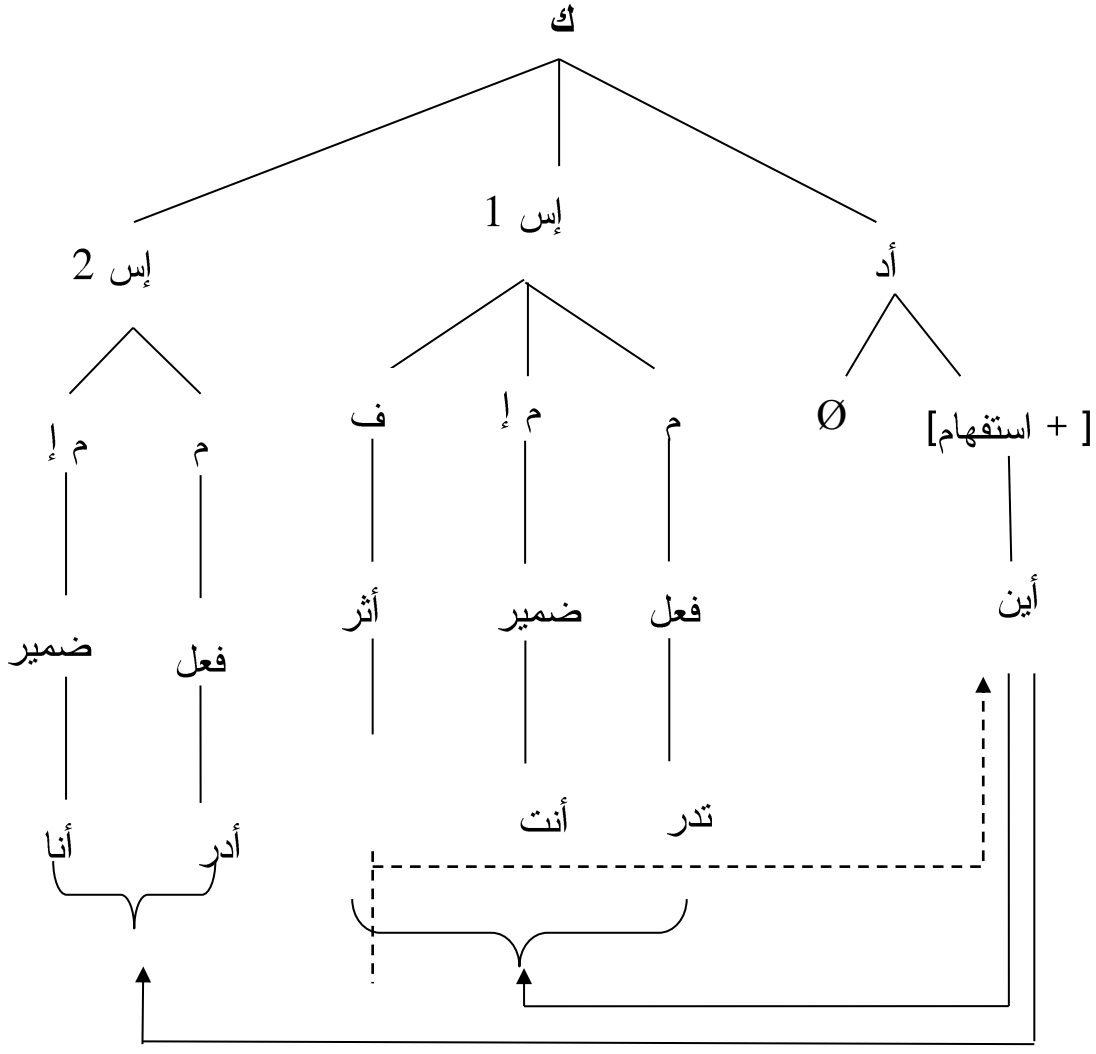

[1]- انظر: مازن الوعر، **المصدر السّابق**، ص*59*

2-7-4)- الربط بالتمني:

البنية السّطحيّة: ليت زيدا حاضر يحدّثنا.

البنية العميقة: ليت زيدا حاضر يحدّثنا هو.

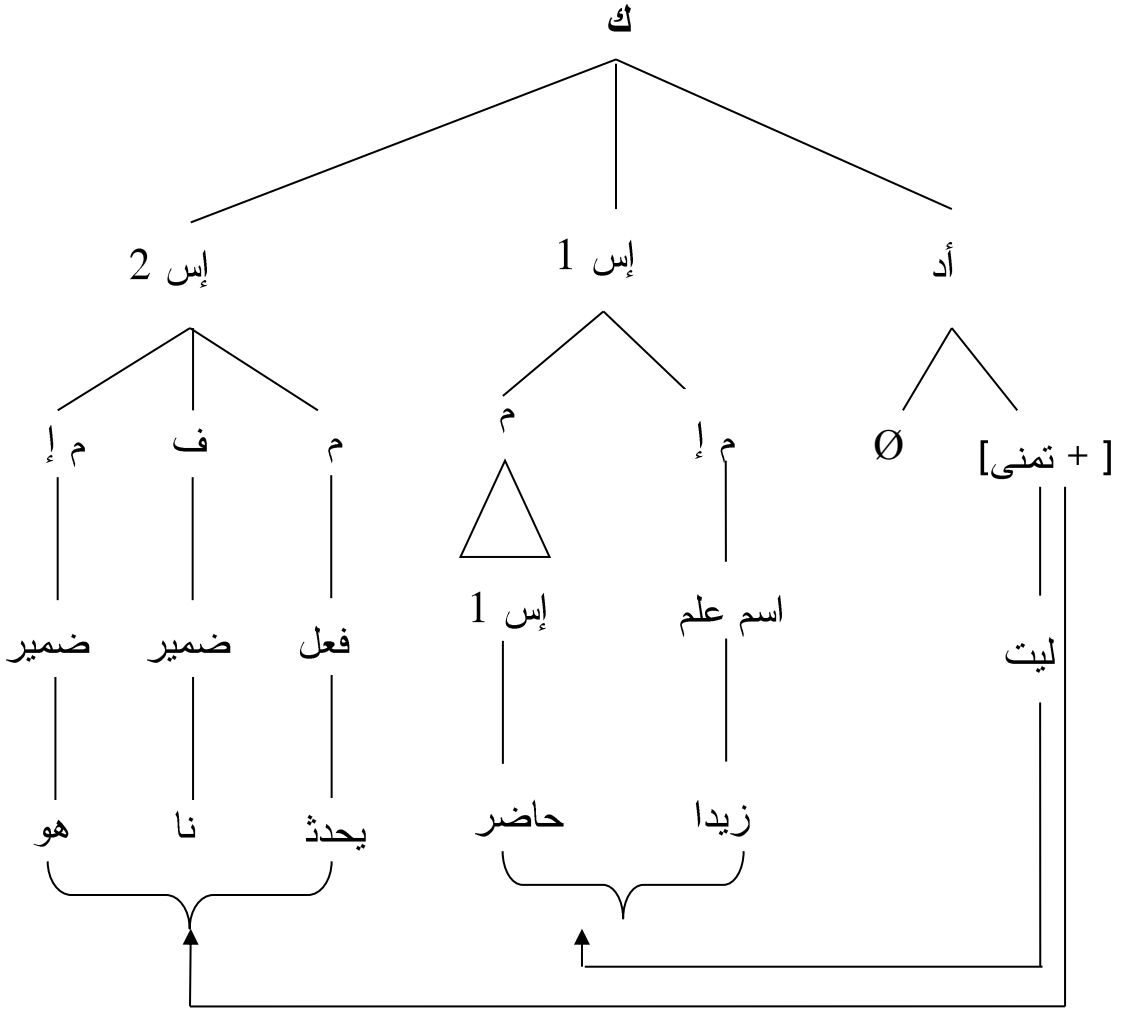

التّحليل: إنّ الأداة **(ليت)** ربطت بين فعل الشّرط وجوابه، وقد تحدّث مازن الوعر عن الوظيفة الدّلاليّة والنّحوية لهذه الرّابطة، حيث أنّها عملت في اسم العلم **(زيدا)** الموجود في عقدة الإسناد الأوّل **(إس*1*)** فمنحته صفة النّصب [+ **نصب**] لكونه من الحروف المشبّهة، كما عملت في الخبر **(حاضر)** ومنحته صفة الرّفع [+ **الرفع**]، ولها عمل آخر هو منحها صفة الجزم [+ **جزم**] لجواب الشّرط **(يحدثنا)** الموجودة في عقدة الإسناد الثّاني **(إس*2*)** وبالتّالي تأخذ الشّكل الآتي:

ك = [**ليت** + (**إس*1*** + **إس*2***)]

وسنوضّح هذا المخطط بمثال آخر:

(1)البنية السّطحيّة: ليت أملا مستمر يقوّينا.

(2)البنية العميقة: ليت أملا مستمرّ يقوّينا هو.

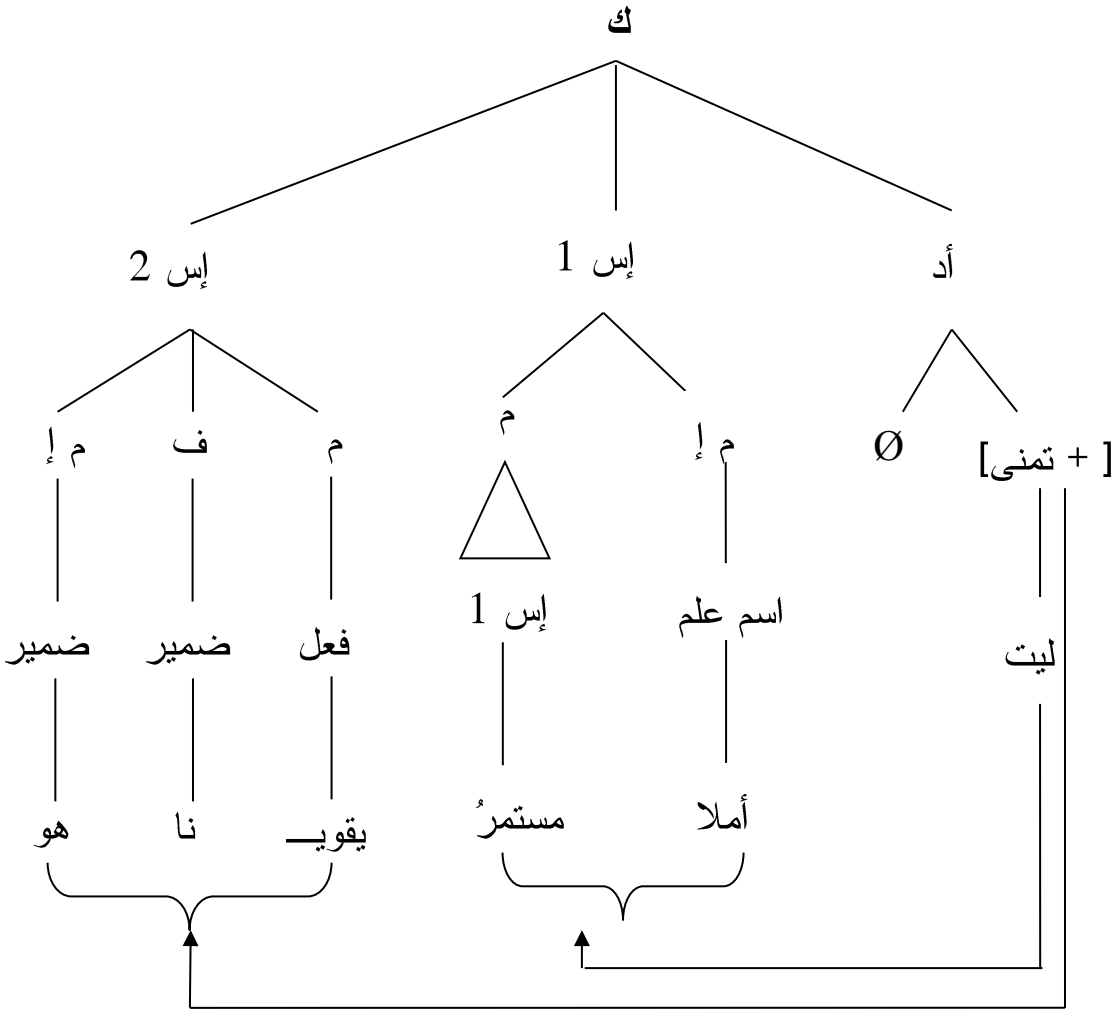

2-7-5)- التعليق بالعرض:

(1)البنية السّطحيّة: ألا تنزل تصب خيرا.

(2)البنية العميقة: ألا تنزل أنت تصب أنت خيرا.

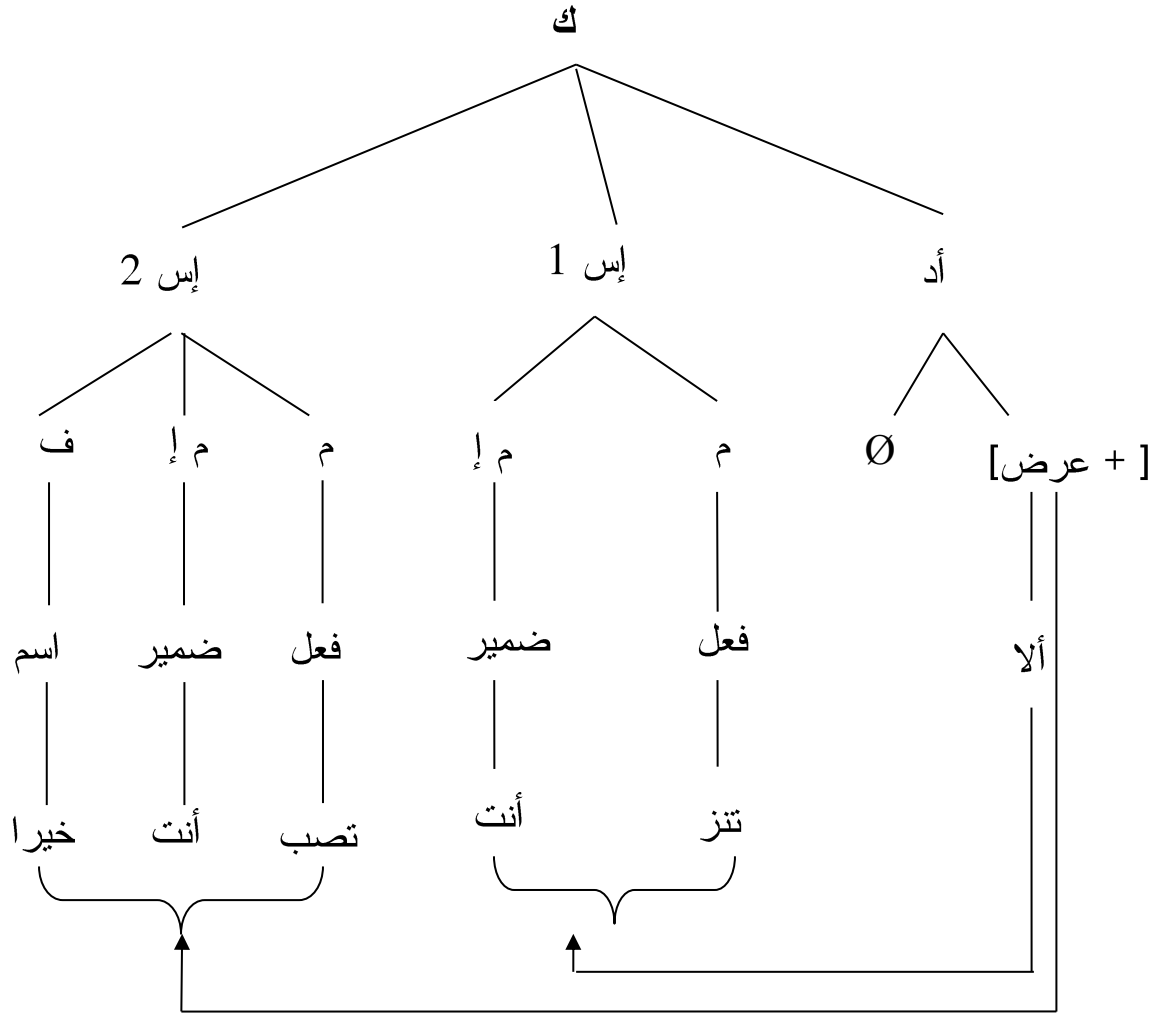

التحليل: إنّ الرّابط الدّال على العرض **(ألا)** قد ربط بين فعل الشّرط **(تنزل)** الموجود في عقدة الإسناد الأوّل **(إس*1*)** وجوابه **(تصب خيرا)** الموجود في عقدة الإسناد الثّاني **(إس*2*)** وقد منحه صفة الجزم، وتأخذ هذه الصّيغة الشّكل الآتي:

ك=[**ألا** + (**إس*1*** + **إس*2***)]

ونوضّح في هذا الشّأن هذه الصّيغة بمثال ومخطّط كما يلي:

المثال:

(1)البنية السّطحيّة: ألا تتفاءل تجد خيرا.

(2)البنية العميقة: ألا تتفاءل أنت تجد أنت خيرا.

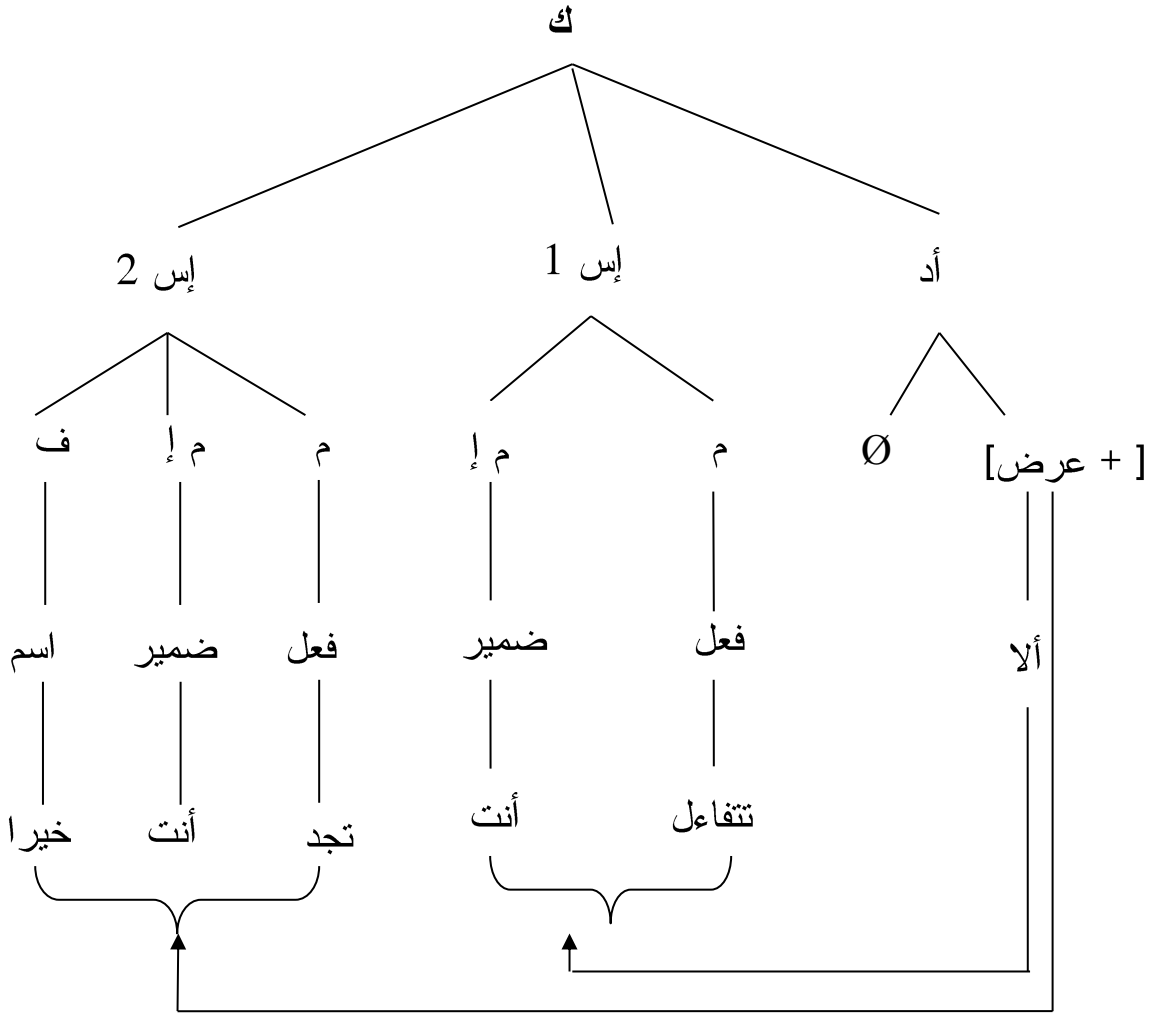

هذه أهمّ الرّوابط الإنشائيّة التّي تربط جملة الشّرط بجملة الجزاء، بدون رابط لفظي، وقد ذكر مازن الوعر تعليل ذلك عند سيبويه فقال: " والواقع أنّ سيبويه يعلّل جزم جواب الجزاء في هذه الأساليب العربيّة بأنّها تتضمّن معنى الشّرط، وبهذا فإنّه يقيس ما هو دلالي على ما هو نحوي، ولكن ضمن ضوابط وقيود معيّنة"[1]، بمعنى أنّه قد تمّ الرّبط بهذه الأساليب لأنّها تتضمّن معنى الشّرط.

3)-ضوابط الرّبط والتّعليق في الجملة الشّرطيّة عند مازن الوعر:

بعد أن تناولنا فيما سبق بعض الرّوابط التّي تأتي بمنزلة (إن) أي تربط فعل الشّرط بالجواب مع جزمه، سنتناول الآن بعض الأسماء التّي يجازى بها، والتّي تختلف عن الأمثلة

[1]- مازن الوعر، جملة الشّرط عند النّحاة والأصوليّين العرب في ضوء نظريّة النّحو العالمي لتشومسكي، ص61

السّابقة، هذه القواعد تندرج تحت ما يسمّى بالاستثناءات أو الضّوابط بالمفهوم اللّساني الحديث، وهي الأدوات الفرع (**مهما**، **حيثما**، أين، **متى**، أنّى)، حيث لا يكون فعلها صلة لها كما كان الأمر في (**من**، **ما**، أيّ)[1].

تحدّث مازن الوعر عن نوع آخر من الضّوابط لسيبويه، فقال "هناك نوع آخر من الضّوابط يظهر عندما تتصدّر الكلام المجازى عوامل معيّنة، فيكون العمل لها، وبذلك تُبطِل عمل الجزاء"[2]، وهذا حال النّواسخ عندما تتصدّر تركيبة الشّرط.

3-1)- تصدر النواسخ الجملة الشرطية مباشرة:

تحدّث مازن الوعر عن تصدّر النّواسخ للجملة الشّرطيّة مباشرة قبل الأداة، وقد أعطى مثالا عن ذلك:

(1)البنية السّطحيّة: { إنّ، كان، ليس } من يأتيني آتيه.

(2)البنية العميقة: {إنّ، كان، ليس } من يأتيني هو آتيه أنا.

---

[1])- انظر: مازن الوعر، **جملة الشّرط عند النّحاة والأصوليّين العرب في ضوء نظريّة النّحو العالمي لتشومسكي** ، ص62

[2])- مازن الوعر، **المصدر السابق**، ص62

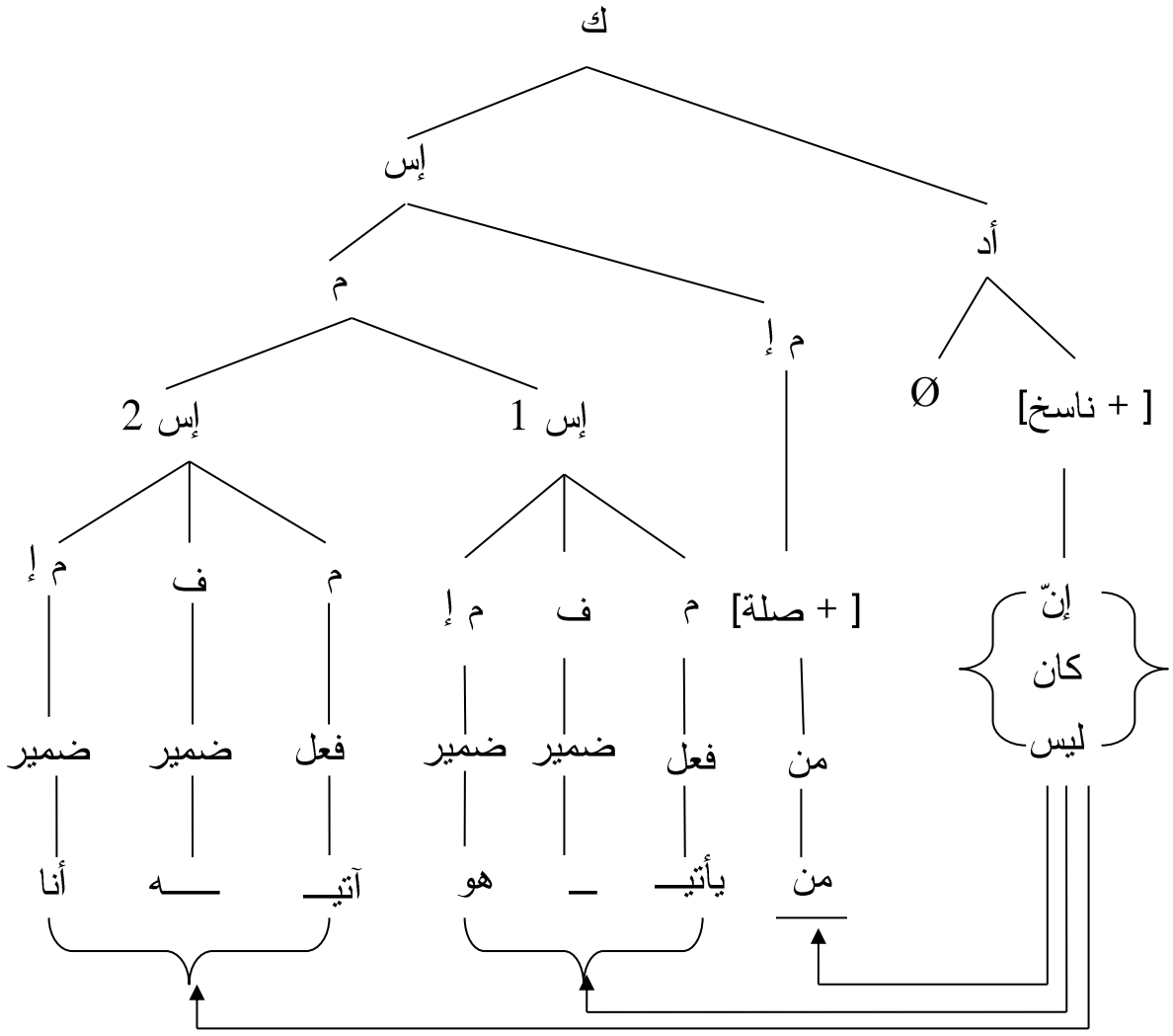

التحليل: نلاحظ من خلال المشجّرات السّابقة أنّ النّواسخ عندما تصدّرت الجملة، هي من قامت بالرّبط بين جملة الشّرط (**يأتيني**) الموجودة في عقدة الإسناد الأوّل (**إس*1***)، وجملة الجواب (**آتيه**) الموجودة في عقدة الإسناد الثّاني (**إس*2***)، وبالتّالي ألغي عمل اسم الصّلة (**من**)، وقد شرح مازن الوعر ذلك فقال: "إنّ اسم الصّلة (**من**) غير جازم لما بعده، لأنّ العوامل التّي سبقته وهي (**إن**، **كان**، **ليس**) أبطلت عمله، وحوّلته إلى اسم موصول فقط"[1] بمعنى أنّ أداة الشّرط (**من**) تفقد عملها بمجرّد دخول النّواسخ عليها، والتّي تحوّلها بدورها

[1]- مازن الوعر، **جملة الشّرط عند النّحاة والأصوليّين العرب في ضوء نظريّة النّحو العالمي لتشومسكي**، ص*63*

إلى اسم موصول، ومن هنا نستنتج أنّ للرتبة دور كبير في تحويل عمل الأدوات الشّرطيّة لأنّه لمّا تصدّرت النّواسخ الجملة أبطلت عمل الأداة (من)، وحوّلته من الشّرط إلى الصّلة وتأخذ هذه الصّيغة الشّكل الآتي:

ك = [**الناسخ** { **إن**، **كان**، **ليس**} + (**الإسناد** = (**م إ**(**الصلة**) + (**م** = **إس***1*+ **إس***2*)] .

وسنوضّح أكثر بمثال آخر:

(1)البنية السّطحيّة: {إنّ، كان، ليس} من يطلبني ألبّيه.

(2)البنية العميقة: { إنّ، كان، ليس} من يطلبني هو ألبّيه أنا.

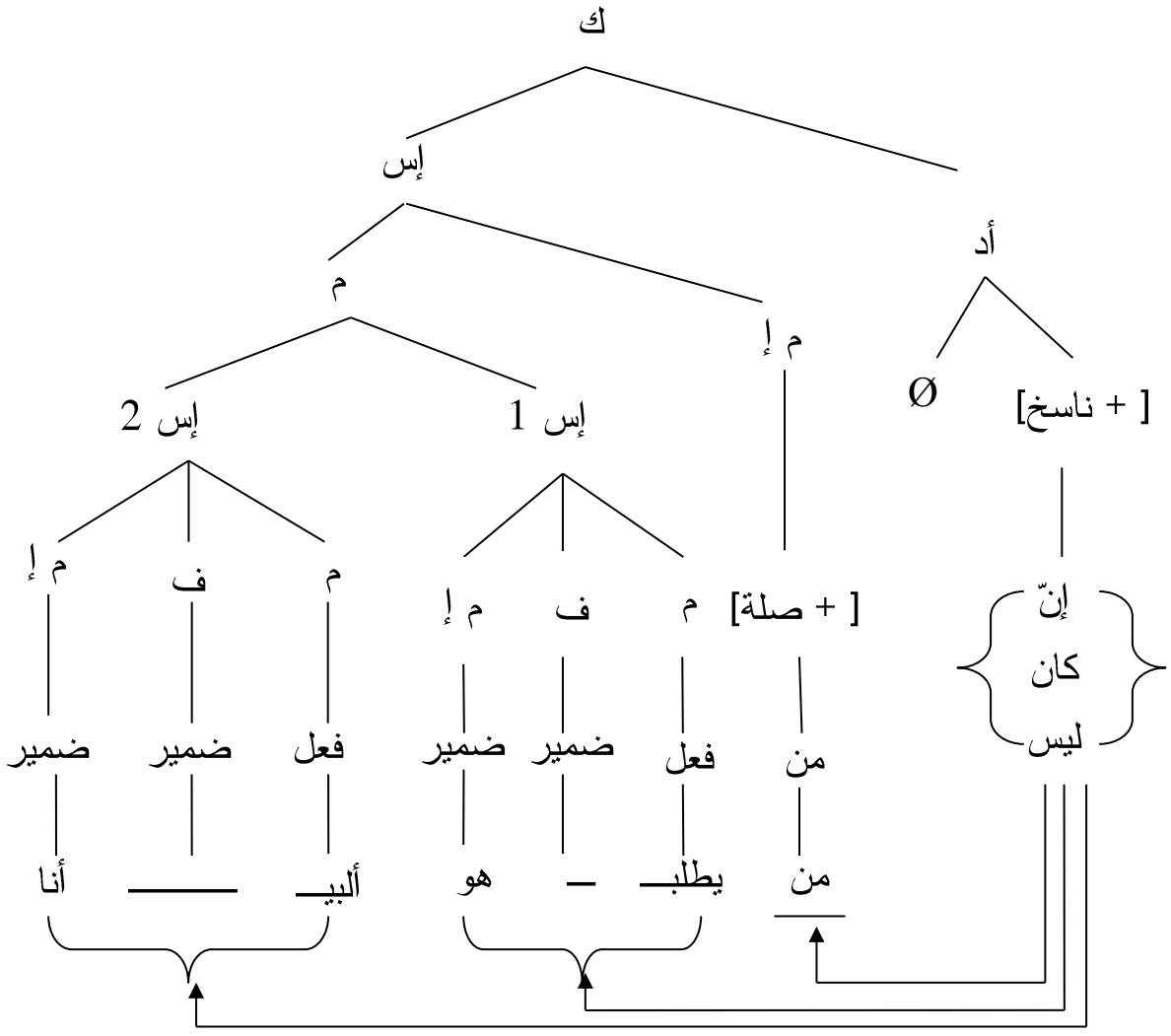

2-3)- **تصدّر النّواسخ الجملة متبوعة بضمير أو اسم:** رأينا فيما سبق تصدّر النّواسخ للجملة الشّرطيّة وعملها فيها مباشرة، أمّا الآن فسنتحدّث عن تصدّر هذه النّواسخ الجملة الشّرطيّة وإعقابها باسم أو ضمير بعدها مباشرة، وقبل أداة الشّرط، حيث تصبح النّواسخ في الجملة على الشّكل الآتي: **[إنه من يأتني آتيه]**، و **[كنت من يأتني آته]**، و**[لست من يأتني آته]**، وقد مثّلها مازن الوعر بالمشجّر الآتي:

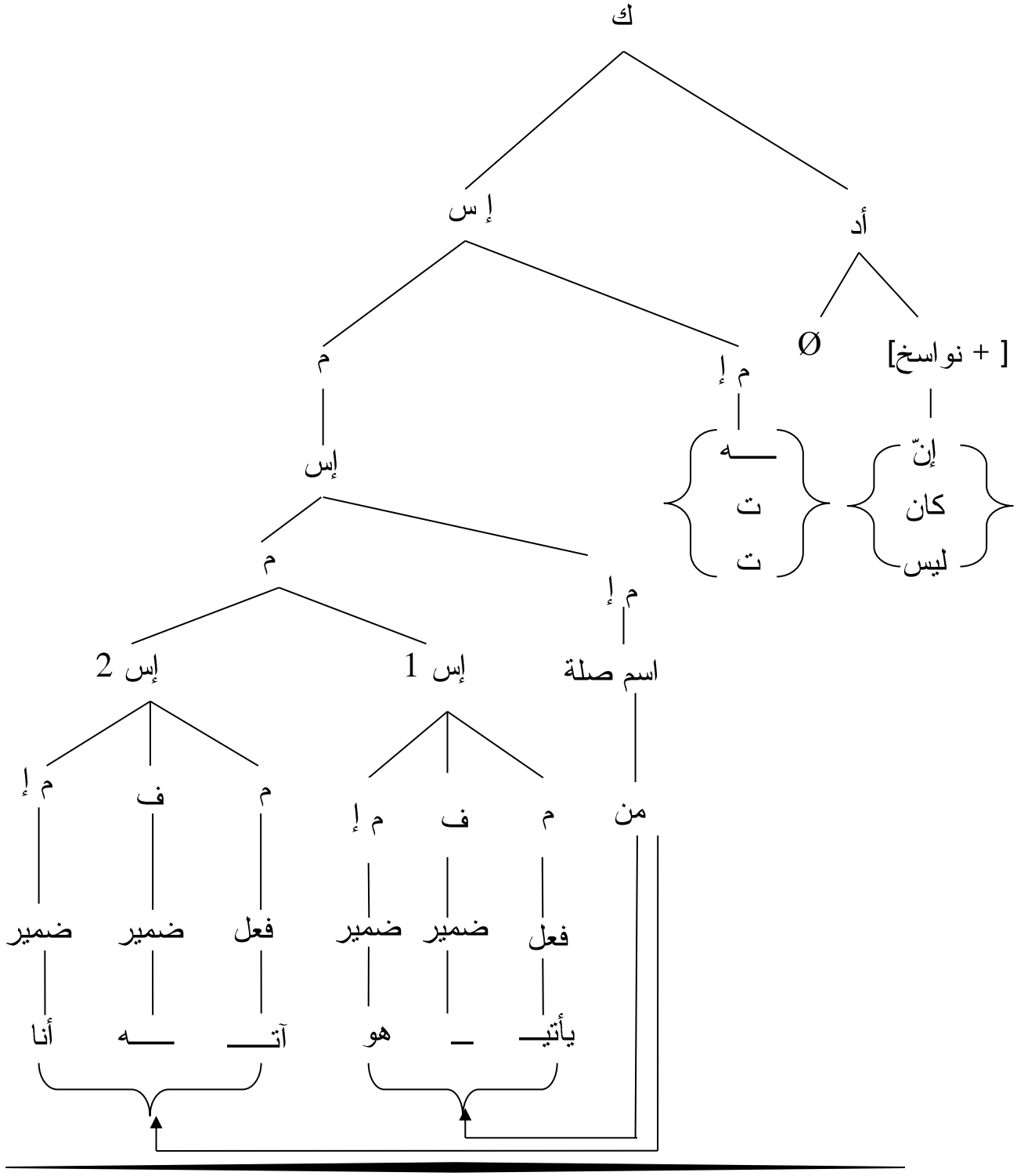

التحليل: إنّ الملاحظ على المشجّر السّابق أنّه وبمجرّد إضافة اسم أو ضمير إلى النّواسخ **(إن، كان، ليس)** يبطل عملها في الجملة الشّرطيّة ككلّ، حيث تعيد هذه الضّمائر الصّلات إلى عملها الأصلي وهو الجزم والرّبط بين جملتي الشّرط والجواب، أمّا عمل النّواسخ فيتحوّل إلى تلك الضّمائر الموصولة بها، ومنه ومن خلال المشجّر فقد تحوّلت الأداة **(من)** من اسم موصول إلى أداة شرط تجزم فعل الشّرط وجوابه، وإلى رابط بين عناصر الجملة الشّرطيّة وقد قال مازن الوعر في هذا الصّدد: "إنّ الرّابط (من) هنا يعمل في الجزاء وجوابه فيعلّقهما وهذا جائز لأنّ النّواسخ التّي تتقدّمه وجدت ما تعمل فيه، وبالتّالي استطاع الجزاء أن يتحقّق ويكون متغيّرا حرّا ***free variable*** "[1]، وما نستنتجه من المشجّرين أنّ عامل البطلان هو دخول النّواسخ مباشرة على الصّلات دون وساطة، أمّا ضابط العمل هو توسّط ضمير أو اسم بين النّاسخ والصّلة، وسنوضّح أكثر بمثال آخر فيما يلي:

(1)البنية السّطحيّة: إنّه من يطلبني ألبّيه.

(2)البنية العميقة: إنّه من يطلبني هو ألبّيه أنا.

[1]- مازن الوعر، **جملة الشّرط عند النّحاة والأصوليّين العرب في ضوء نظريّة النّحو العالمي لتشومسكي**، ص*63-64*

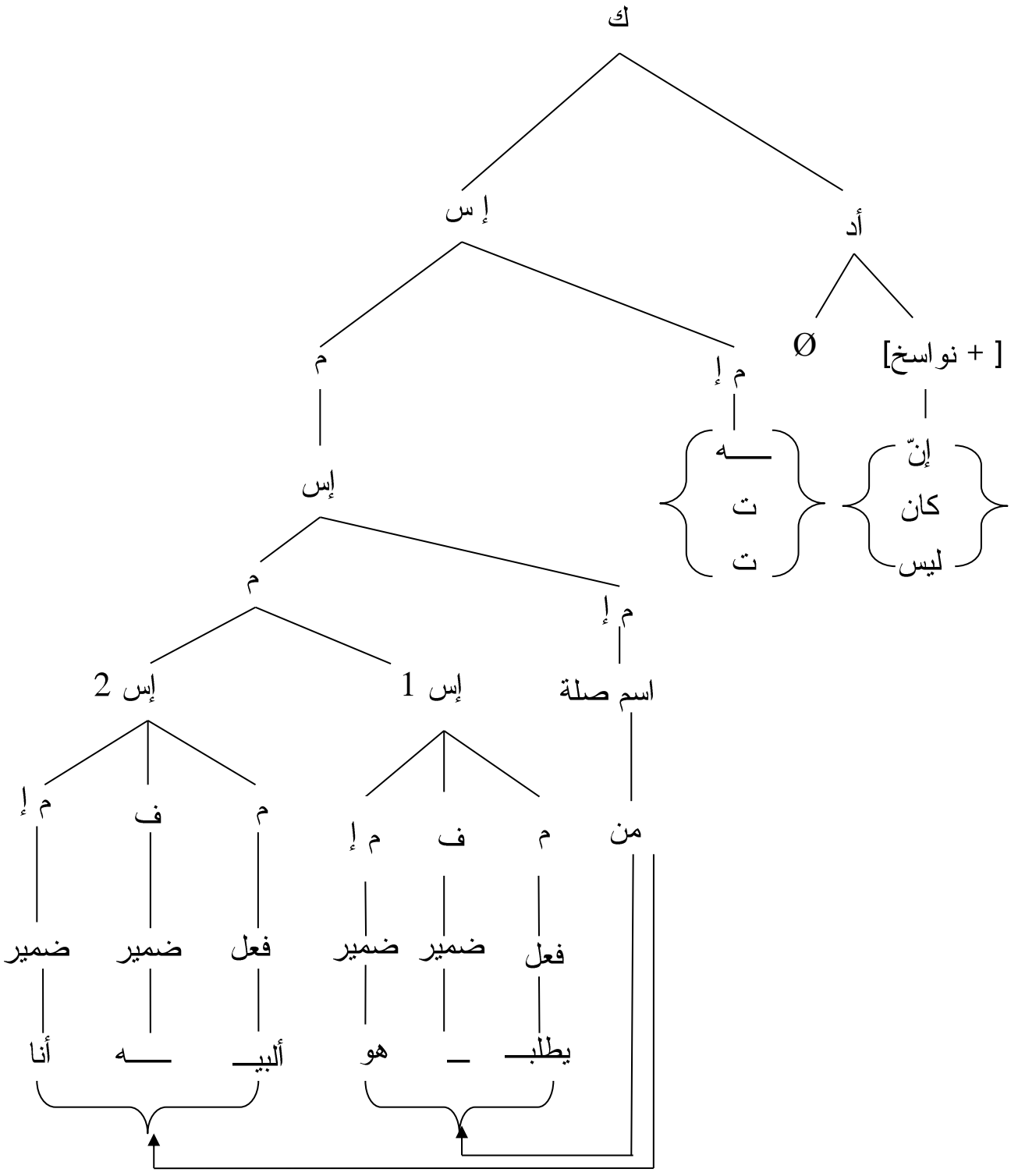
ك
إ س
أد
م
م إ
Ø
[+ نواسخ]
إس
إنّ
كان
ليس
ـــه
ت
ت
م
م إ
إس 2
إس 1
اسم صلة
م إ
ف
م
م إ
ف
م
من
ضمير
ضمير
فعل
ضمير
ضمير
فعل
أنا
ـــه
ألبيـــ
هو
ـ
يطلبـــ

الخلاصة:

ما نستخلصه من التّحليلات السّابقة ومن آراء مازن الوعر أنّ مفهوم التّعليق قديما والرّبط حديثا هو محور التّركيبة الشّرطيّة، أو الأساس الذي تقوم عليه الجملة الشّرطيّة حيث لا يكفي وجود فعل الشّرط وجوابه لاكتمال معنى الشّرط بالقدر الذي تحتاجه التّركيبة الشّرطيّة إلى رابطة، وقد ذكر مازن الوعر ثلاث أنواع للربط هي: الربط بالأداة (**إن، إذا، الفاء**) وهذه الأدوات كفيلة بربط الجزاء بالجواب لأنّها الأصل في تحقيق الشّرط، وهناك نوع آخر وهو الرّبط بالصّلة والاستفهام وهي أيضا تربط بين جملتي الشّرط والجواب، أمّا النّوع الأخير فهو الرّبط بالمعنى الكلّي للكلام، حيث تحذف فيه الرّابطة ويفهم الشّرط من خلال المعنى.

كما رأينا من جهة أخرى كيف تفقد هذه الرّوابط عملها الشّرطي، ويكون ذلك بتصدّر النّواسخ للجملة الشّرطيّة، والتّي بدورها – النّواسخ – تفقد عملها إذا توسّطها ضمير أو اسم.

وعليه:

فإنّ مازن الوعر قد درس جملة الشّرط بالكثير من الدقّة والموضوعيّة، حيث عالجها معالجة لسانيّة حاسوبيّة، استطاع من خلالها البرهنة على صحّة النّظريّة العربيّة التّراثيّة في ضوء النّظريّة النّحوية العالميّة، كما استطاع مازن الوعر الدّمج بين منهجين مختلفين أحدهما يقوم على العمل والتّعليق، والثّاني يقوم على العمل والرّبط الإحالي: ***government and bindding***، والواقع أنّهما مصطلحين لمعنى واحد، استخدما في عصرين مختلفين، حيث يرى مازن الوعر أنّه المنهج الذي انطلق منه سيبويه فقال: "والواقع لقد بنى سيبويه كتابه كلّه على ذلك المنهج، الأمر الذي جعل الكتاب ينحوا منحى علميّا ولسانيّا قائما على أسلوب الوصف والتّعليل الذي أخذ به بلومفيد وتشومسكي، والمعبّر عنه ب ***inductive-deductive method***"[1]

[1]- مازن الوعر، **جملة الشّرط عند النّحاة والأصوليّين العرب في ضوء نظريّة النّحو العالمي لتشومسكي**، ص74

خاتمة البحث

ارتأينا في هذه الخاتمة أن نقدّم أهمّ النّتائج التّي توصّلنا إليها من خلال هذه الدّراسة، والتّي تكون على النّحو الآتي:

1)-توصّلنا إلى قناعة مفادها أنّ الجملة الشّرطيّة تستحقّ أن تدرس كجملة قائمة بذاتها، وأن تصنّف كنوع من أنواع الجمل العربيّة، وليس كإحدى أساليب اللّغة العربيّة.

2)-أنّ الجملة الشّرطيّة عبارة عن مركّب إسنادي، يتكوّن من ركنين إسناديين أسند أحدها إلى الآخر وهما جملة الشّرط وجملة جواب الشّرط، والرّابط بينهما الأداة، ولكلّ منها أحكامه الخاصّة.

3)-هناك ثلاثة أنواع للرّبط داخل الجملة الشّرطيّة، وهي: الرّبط بالجزم، الرّبط ب(إذا) الرّبط بالفاء.

4)-جواب الشّرط إمّا أن يكون فعلا، أو جملة مقترنة بالفاء لأنّها تتضمّن معنى الشّرط.

5)-يقرّ سيبويه أنّه يجوز أن تحلّ إذا الفجائيّة محلّ الفاء في الرّبط بين جملتي الشّرط والجواب.

6)-تشتمل الجملة الشّرطيّة على عدّة قضايا تركيبيّة، و تطرأ عليها عدّة تغيّرات، وتكون كما **يلي:**

أ-الربط بين أجزاء الجملة الشرطية.

ب-الحذف (فعل الشرط، فعل جواب الشرط، الأداة....)

ج-التوسيع (بالحال أو البدل، أو بالعطف، أو بالمعترضات)

7)-ترد الجملة الشّرطيّة على صورة أساسيّة هي:

[أد + ف.ش.مضارع + ج.ش.مضارع]

وقد ترد بصور أخرى مختلفة، مثل:

[أد + ف.ش.ماضي + ف.ش.مضارع]

8)-هناك من الأدوات ما هو بسيط، وما يجب أن يكون مركّبا، وما هو بين البساطة والتّركيب.

9)-طبّق مازن الوعر النّظريّة النّحويّة العالمية لتشومسكي على الجملة الشّرطيّة العربيّة، وذلك من أجل الخروج بصيغة افتراضيّة متكاملة الأركان، حيث شرح العناصر المكوّنة للجملة الشّرطيّة بطريقة علميّة وموضوعيّة.

10)-حاول مازن الوعر أن يقيم نظريّة لسانيّة عربيّة حديثة، وذلك بالمزج بين التّراث النّحوي العربي، والتّراث النّحوي العالمي.

11)-تمكّن مازن الوعر من إثبات صحّة ونجاعة النّظريّة النّحويّة العربية القديمة التّي جاء بها مهندس النّظرية النحوية العربيّة (سيبويه)، وقدرتها على التّماشي مع مختلف النّظريّات اللغويّة الحديثة.

12)-توصّلنا أنّ النظريّة النّحويّة العالميّة لتشومسكي هي امتداد للنّظريّة النّحوية العربيّة القديمة، وذلك من خلال التّشابه الملحوظ بين المسميات، والمنطلقات، والقواعد، فقد استعمل كلا العالمين مصطلحات مختلفة لمدلولات واحدة.

13)-تمكّن مازن الوعر من الالتفاف حول النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة، ويظهر ذلك جليّا من خلال دقّة استعماله لها، وتطبيقاته بها.

فهرس المصادر والمراجع

تفسير الجملة الشرطية في اللسانيات العربية: مازن الوعر أنموذجا.

القرآن الكريم برواية «ورش عن نافع» عن طريق الأصبهاني.

قائمة المصادر والمراجع:

المعاجم العربيّة:

1)- أبو الفضل جمال الدّين محمّد بن مكرم ابن منظور، **لسان العرب**، دط، دار صادر، بيروت، مج *11*.

2)- أبي الحسن أحمد ابن فارس بن زكريّا، **مقاييس اللّغة**، تحقيق: عبد السّلام محمّد هارون، دط، دار الفكر للطّباعة والنّشر والتّوزيع.

3)-علي بن محمّد السيّد شريف الجرجاني، **معجم التّعريفات**، تحقيق: محمّد صدّيق المنشاوي، دط، دار الفضل، القاهرة

4)-محمّد سمير نجيب اللّبدي، **معجم المصطلحات النّحويّة والصّرفيّة**، ط*1*، دار الفرقان، مؤسّسة الرّسالة، الأردن، *1985*.

5)-المعجم الوسيط، **مجمّع اللّغة العربيّة**، إبراهيم مصطفى وآخرون، ط*4*، مكتبة الشّروق الدّولية، مصر، *2004* .

المصادر العربية:

6)- أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر، **الكتاب**، تحقيق: عبد السّلام محمّد هارون، ط*3*، مكتبة الخانجي، القاهرة، *1988*.

7)- أبو العبّاس بن يزيد المبرّد، **المقتضب**، تحقيق: محمّد عبد الخالق عظيمة، ط*3*، دار الكتب المصريّة، القاهرة، *1994*.

8)- أبو الفتح عثمان ابن جنّي، **الخصائص**، تحقيق: محمّد علي النّجّار، دط، المكتبة العلميّة، مصر، *1913*.

9)- أبو القاسم محمود بن عمر الزّمخشري، **المفصل في علم العربية**، تحقيق: فخر صالح قدارة، ط*1*، دار عمّار للنّشر والتّوزيع، عمّان، *2004*.

10)- ابن هشام الأنصاري، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: محمّد محي الدّين عبد الحميد، دط، المكتبة العصريّة للطّباعة والنّشر، بيروت،*1991*.

11)- أبو حيّان الأندلسي، **ارتشاف الضرب عن لسان العرب**، تحقيق: رجب عثمان محمّد مراجعة: رمضان عبد التوّاب، ط*1*، مكتبة الخانجي، القاهرة، *1998*.

12)- جلال الدّين عبد الرّحمن بن أبو بكر السّيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع** تحقيق: أحمد شمس الدّين، ط*1*، دار الكتب العربيّة، بيروت، *1998*.

13)- رضي الدّين الاستربادي، **شرح الرضي على الكافية**، تحقيق: يوسف حسن عمر، دط مؤسّسة الصّادق، طهران، *1975*.

14)- موفّق الدّين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلّي، **شرح المفصل للزمخشري** تقديم: إيميل بديع يعقوب، ط*1*، دار الكتب العلميّة، بيروت، *2001*.

15)- محمّد بن عبد الله بن مالك الأندلسي، **متن الألفية**، دط، المكتبة الشّعبيّة، بيروت.

16)- حسن بن علي الكفراوي. **شرح متن الآجرومية**، دط، مكتبة لسان العرب، *1788*

17)- أبو بكر بن أحمد بن أبو سهل السّرخسي، تحقيق: أبو الوفا الأفغاني، ط*1*، لجنة إحياء المعارف النّعمانيّة، *1993*.

المراجع العربية:

18)- إبراهيم أنيس، **الأصوات اللغوية**، ط*5*، مكتبة الأنجلو المصريّة، *1985*.

19)- إبراهيم أنيس، **من أسرار اللغة**، ط*3*،مكتبة الأنجلو المصريّة، *1966*.

20)- أبو أوس إبراهيم الشّمسان، **الجملة الشرطية عند النحاة العرب**، تقديم: محمود فهمي حجازي، ط*1*، مطابع الدّجوي، القاهرة، *1981*.

21)- إبراهيم عبادة، **الجملة العربيّة مكوناتها-أنواعها- تحليلها**، ط2، مكتبة الآداب، القاهرة،2001.

22)- جورجي زيدان، **الفلسفة اللّغويّة والألفاظ العربيّة**، ط1، دار الحداثة للطّباعة والنّشر والتّوزيع، بيروت، 1987.

23)- حسن خميس سعيد الملخ، **نظريّة التّعليل في النّحو العربيّ بين القدماء والمحدثين**، ط1، دار الشّروق للنّشر والتّوزيع، 2000.

24)- حلمي خليل، **العربيّة وعلم اللّغة البينيوي**، دط، دار المعرفة الجامعيّة، 1996.

25)- عبده الرّاجحي، **النّحو العربيّ والدّرس الحديث**، دط، دار النّهضة العربيّة، بيروت، 1979.

26)- عبد الرّحمن الحاج صالح، **بحوث ودراسات في اللّسانيّات العربيّة**، دط، موفم للنشر، الجزائر، 2012.

27)- عبد السّلام المسدّي، **التّفكير اللّساني في التّقلفة العربيّة**، ط2، الدّار العربيّة للكتاب، تونس، 1996.

28)- عبد الصّبور شاهين، **في علم اللّغة العامّ**، ط6، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، 1993.

29)- عبد القادر الفاسي الفهري، **اللّسانيّات واللّغة العربيّة**، الكتاب الأوّل، دط، دار توبقال للنّشر، المغرب، 1985.

30)- عبد الوارث مبروك سعيد، **في إصلاح النّحو العربي دراسة نقديّة**، ط1، دار القلم للنّشر والتّوزيع للمدارس، الدّار البيضاء، 2006.

31)- فاطمة الهاشمي بكّوش، **نشأة الدّرس اللّساني العربي الحديث**، ط1، إيتراك للنّشر والتّوزيع، 2004.

32)- فاضل صالح السّامرّائي، **معاني النّحو**، دط، دار الفكر، عمّان، 2000.

33)- **الجملة العربيّة تأليفها وأقسامها**، ط2، دار الفكر، الأردن، 2007.

34)- مازن الوعر، **دراسات لسانيّة تطبيقيّة**، دط، دار طلاس، 1989.

35)- **جملة الشّرط عند النّحاة والأصوليّين العرب في ضوء نظريّة النّحو العالمي لتشومسكي**، ط1، دار نوبار، مصر، 1999.

36)- محمّد عيد، **النّحو المصفّى**، دط، مكتبة الشّباب، القاهرة، 1975.

37)- محمّد صدقي بن أحمد بن محمّد البورني أبو الحارث الغزّي، **الإيضاح في قواعد الفقه الكلّيّة**، ط4، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، 1996.

38)- مصطفى حميدة، **نظام الارتباط والرّبط في الجملة العربيّة**، ط1، دار نوبار للطباعة، مصر، 1997.

39)- مصطفى الغلاينّي، **جامع الدّروس العربيّة**، راجعه: عبد المنعم خفاجة، ط28، منشورات المكتبة المصريّة، بيروت،1993.

40)- مصطفى غلفان، **اللّسانيّات العربيّة الحديثة دراسة نقديّة في المصادر والأسس النّظريّة والمنهجيّة**، سلسلة رسائل وأطروحات رقم (4)، جامعة الحسن الثّاني، عين الشقّ، كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة.

41)- **اللّسانيّات في الثّقافة العربيّة الحديثة حفريّات النّشأة والتّكوين**، ط2، شركة النّشر والتّوزيع للمدارس، الدّار البيضاء، 2006.

42)- مهدي المخزومي، **في النّحو العربي نقد وتوجيه**، ط2، دار الرّائد العربي، بيروت، ص1986.

43)- هاد الموسى، **نظريّة النّحو العربي في ضوء مناهج النّظر اللّغوي الحديث**، ط2، مكتبة وسام، الأردن، 1987.

44)- هادي نهر، **الإتقان في النّحو وإعراب القرآن**، دط، عالم الكتب الحديث، 2010.

فهرس المحتويات

فهرس الموضوعات:

مقدّمة.....ص**01**

مدخل: الدّرس اللّساني العربي الحديث.....ص**07**

1- النّهضة اللّغويّة في الثّقافة العربيّة.....ص**09**

2- الإطار الفكري لظهور اللّسانيّات.....ص**12**

3- المناهج اللّسانيّة العربيّة الحديثة.....ص**14**

3-1- المنهج الوصفي التّقريري.....ص**15**

3-2- المنهج التّأصيلي.....ص**17**

3-3- المنهج التّفسيري.....ص**19**

الفصل الأوّل: الجملة الشّرطيّة عند العلماء العرب القدامى وعلماء اللّسانيّات المحدثين ص23

1- الجملة من حيث الظّهور والمصطلح والسّياق.....ص**23**

1-1- مصطلح ما قبل الجملة.....ص**24**

1-2- ظهور مصطلح الجملة.....ص**26**

1-3- التّركيب الإسناديّ.....ص**28**

1-4- تصنيفات الجملة.....ص**30**

2- الشّرط من حيث المفهوم والمقصد ص**32**

2-1- مفهوم الشّرط.....ص**32**

2-2- لغة.....ص**32**

2-3- اصطلاحا.....ص**33**

3- عناصر الجملة الشّرطيّة.....ص**34**

3-1- أدوات الشّرط الجازمة وغير الجازمة.....ص**35**

3-2- فعل الشّرط وجوابه.....ص36
3-2-1- فعل الشّرط.....ص36
3-2-2- جواب الشّرط.....ص37
4- جملة الشّرط عند علماء العرب القدامى.....ص37
4-1- الجملة الشّرطيّة عند سيبويه.....ص38
4-2- عناصر الجملة الشّرطيّة عند سيبويه.....ص39
4-3- الأداة.....ص40
4-2-1-1- الأدوات البسيطة.....ص41
4-2-1-2- الأدوات التّي تكون مركّبة وبسيطة.....ص42
4-2-1-3- الأدوات المركّبة.....ص43
4-2-1-4- الأدوات الشّرطيّة المستثناة عند سيبويه.....ص44
4-2-2- فعل الشّرط وجوابه.....ص45
4-4- تركيب الجملة الشّرطيّة عند سيبويه.....ص47
4-3-1- الرّبط.....ص47
4-3-2- الرّتبة.....ص48
4-3-3- الحذف.....ص49
الجملة الشّرطيّة عند علماء النّحو المحدثين.....ص50
1- الجملة الشّرطيّة عند مهدي المخزومي.....ص50
1-1- الشّرط عند مهدي المخزومي.....ص51
1-1-1- مفهومه.....ص51
1-1-2- رأي المخزومي في تركيب عبارتيّ الشّرط والجزاء.....ص51
1-1-3- نظام الجملة في الشّرط عند المخزومي.....ص52

1-1-4- أدوات الشّرط.....ص52
1-1-4-1- الأدوات الدّالّة على الشّرط أصالة.....ص53
1-1-4-2- الكنايات.....ص54
1-1-5- فعل الشّرط.....ص58
1-1-5-1- زمن فعل الشّرط.....ص58
1-1-6- جواب الشّرط.....ص58
1-1-6-1- اقتران جواب الشّرط بالفاء.....ص58
1-2- الجملة الشّرطيّة عند السّامرّائي.....ص59
1-2-1- الشّرط عند السّامرّائي.....ص59
1-2-2- أدوات الشّرط.....ص59
1-2-3- زمن فعل الشّرط.....ص66
1-2-4- أهداف استعمال الشّرط بصيغة الماضي والمضارع.....ص66
1-2-5- تقديم الاسم على فعل الشّرط.....ص67
1-2-6- اقتران جواب الشّرط بالفاء وإذا الفجائيّة.....ص67
1-2-7- رفع جواب الشّرط بغير الفاء.....ص69
1-2-8- العطف على جواب الشّرط.....ص69
1-2-9- اجتماع الشّرط والقسم.....ص70
1-2-10- حذف جواب الشّرط.....ص70
1-2-11- تشبيه الاسم الموصول بالشّرط.....ص71
الفصل الثّاني: تطبيقات مازن الوعر على الجملة الشّرطيّة العربيّة.....ص73
1- الإطار النّظري لبنية جملة الشّرط عند مازن الوعر.....ص74
2- الرّبط والتّعليق في الجملة الشّرطيّة عند مازن الوعر.....ص74

2-1- الرّبط بالأداة.....ص77
2-2- الرّبط بالأداة والفعل معا.....ص78
2-3- الرّبط بالفاء.....ص81
2-4- الرّبط بـــ(إذا) ص84
2-5- غياب الرّابط العلائقي في الجملة الشّرطيّة.....ص86
2-6- الرّبط بالصّلة.....ص91
2-7- ربط الكلام ببعضه دون أداة ص97
2-7-1- الرّبط بالأمر.....ص98
2-7-2- الرّبط بالنّهي.....ص100
2-7-3- الرّبط بالاستفهام.....ص102
2-7-4- الرّبط بالتمنّي.....ص105
2-7-5- التّعليق بالعرض.....ص106
ضوابط الرّبط والتّعليق في الجملة الشّرطيّة عند مازن الوعر.....ص108
3-1- تصدّر النّواسخ الجملة متبوعة بضمير أو اسم.....ص109
3-2- تصدّر النّواسخ الجملة متبوعة بضمير أو اسم.....ص112
خاتمة.....ص116
فهرس المصادر والمراجع.....ص124